السبت 4 نيسان 2020
العدد 4021 السنة الرابعة عشرة
Samedi 4 Avril 2020 no 4021 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

كلمات

اليوم الأوّل
بعد الكارثة

تجزئة المودعين ومنحهم ليرات بدلاً من الدولارات

تمخّض سلّامة فأنجب فأراً [2]

عدّاد الكورونا إلى 508

- المستشفيات الخاصّة مشغولة بأرباحها
- بلى... الـ«ميدل إيست» تربح من إجلاء المغتربين

[6 ـ 13]

(مروان طحطح)

قضية اليوم

تجزئة المودعين ومنحهم ليرات بدلاً من الدولارات: تمخّض سلامة فأنجب فأراً

اصدر مصرف لبنان تعميمين يجبران المودعين الذين تقلّ قيمة ودائعهم عن خمسة ملايين ليرة او ثلاثة آلاف دولار، على سحبها خلال ثلاثة اشهر بالليرة اللبنانية بسعر الصرف السوقي الذي تُرك تحديده للمصارف واستنسابيتها المعتادة. المستفيد الاول من هذا القرار هو مصرف لبنان والمصارف والقوى السياسية. أما صغار المودعين فسيحصلون على ليرات لا قيمة لها إلا إذا اشتروا فيها دولارات نقدية ما يؤدي إلى خفض قيمة الليرة

محمد وهبة

من يحدّد سعر صرف الليرة مقابل الدولار؟ لم يكن هذا السؤال يخطر على بال أحد في السنوات الـ25 الماضية عندما كان رياض سلامة "أسطورة" تثبيت سعر الصرف. إلا أنه بعد إصدار سلامة أمس، التعميمين 148 و149 بات السؤال مطروحاً انطلاقاً من كونهما محاولة تحرير سعر الصرف ممولة بالمال العام الذي سيصب قسم منه في ميزانيات المصارف ويخلق أثراً تضخمياً ويزيد الطلب على الدولارات النقدية... المستفيد الأول هو المصارف والقوى السياسية، فيما سيحصل صغار المودعين على أوراق نقدية لا قيمة لها فعلياً ولا مجال لإنفاقها أو الحفاظ على قيمتها الشرائية إلا عبر شراء الدولارات النقدية.

خطوات او ردود فعل؟

تمخّض حاكم مصرف لبنان واللجنة الحكومية، فأنجبا فارين على شكل تعميمين يستندان إلى "استثنائية

المستفيدون من التعميمين هم المصارف ومصرف لبنان

ما" فيما هما يبدوان أنهما ردّات فعل؛ التعميم الأول بعنوان "إجراءات استثنائية حول السحوبات النقدية من الحسابات الصغيرة لدى المصارف» وينفذ ضمن فترة ثلاثة أشهر من أجل إغلاق الحسابات التي لا تتجاوز قيمة ودائعها 5 ملايين ليرة أو 3000 دولار أميركي. هذه الحسابات التي تمثل 61,6% من مجموع الحسابات فيها نحو 1441 مليار ليرة منها 36% بالدولار. التعميم سمح بتحويلها كلها إلى دولارات من مصرف لبنان بسعر 1514 ليرة، ثم يدفعها مصرف لبنان إلى المصارف بالليرة بسعر السوق بشرط أن تدفعها إلى الزبائن الراغبين في سحبها كلّها بعد حسم

(هيثم الموسوي)

نموذج عملي لتعميم سلامة

إذا كان لديك 1000 دولار في مجموع حساباتك المصرفية سيحصل الآتي: مصرف لبنان سيشتريها من المصارف بسعر السوق الذي يُحدّد في منصة تداول يشترك فيها مصرف لبنان والمصارف والصرافون. والمصرف سيدفع لك الليرات بعد حسم قيمة قروضك المستحقّة.

وإذا كان لديك في مجموع حساباتك المصرفية 1,5 مليون ليرة سيحصل الآتي: مصرف لبنان سيبيع المصارف دولارات بسعر 1507,5 ليرات وسطياً، أي بقيمة 1000 دولار، ثم يتم تسعيرها مجدّداً بسعر السوق على سعر 2000 ليرة أو 2500 ليرة مثلاً، ويدفعها المصرف لك. وبعد تنفيذ هذه العملية التي يفترض أن تشمل كافة قيمة الحساب سيبيع المصرف الـ1000 دولار لمصرف لبنان بسعر السوق.

الزبون الذي سحب أمواله سيكون أمام خيارات محدودة: استهلاك هذه الأموال لسداد الديون أو شراء الدولارات النقدية من السوق السوداء للحفاظ على قيمتها من تضخّم الاسعار.

قيمة قروضهم للمصارف. كذلك أشار التعميم إلى أن الودائع بالدولار سيتم تحويلها إلى الليرة اللبنانية بالآلية نفسها، أي عبر مصرف لبنان، وبسعر السوق. أما التعميم الثاني فهو بعنوان "شراء مصرف لبنان للعملات النقدية الأجنبية" يمتدّ لستة أشهر وبخلق بموجبه «وحدة خاصة في مديرية العمليات النقدية في مصرف لبنان تتولى التداول بالعملات الأجنبية النقدية ولا سيما بالدولار الأميركي وفقاً لسعر السوق ويمكن لأي من مؤسسات الصرافة من الفئات «أ» الراغبة في التداول بالعملات بأن تتقدم من هذه الوحدة بطلب اشتراك على أن يعود للمصرف حقّ اختيار المؤسسات المشاركة». بالإضافة إلى "منصة الكترونية تشمل كلاً من مصرف لبنان و المصارف ومؤسسات الصرافة ويتم من خلالها الإعلان عن أسعار التداول بالعملات الأجنبية سيّما بالدولار».

تفكيك التحركات المستقبلية

بمعزل عن أن هذين التعميمين يخلقان سوقاً إضافية لسعر الصرف تضاف إلى الأسواق القائمة حالياً: سعر الصرف المحدّد من مصرف لبنان بنحو 1507,5 ليرات وسطياً مقابل الدولار، سعر صرف السوق السوداء حيث وصل إلى مستوى 3 آلاف ليرة لكل دولار (ألغى تعميمان أمس السعر الذي سبق أن حدده مصرف لبنان للصرافين والذي حدد لهم سعر الشراء بإضافة 30 في المئة إلى السعر الرسمي)... كل هذه التعدّدية لم تقدّم إجابة واضحة على الآتي: بأي سعر سيحصل المودعون على ودائعهم في المصارف في ظل ما هو متداول عن احتمال اعتماد سعر صرف يتراوح بين 2000 ليرة و2500 ليرة مقابل الدولار؟ هل سيتم التعامل مع كل المودعين بنفس الطريقة؟ هل يمكن الطعن في قرار كهذا؟ من يستفيد من هذين القرارين؟ هل سيمارس مصرف لبنان لعبة "السوق الحرّة" التي لم تعد "حرّة" بعد تدخله، ليترك للمصارف والصرافين هامشاً واسعاً من الاستنسابية في تسعير الدولار والمضاربة على الليرة؟

في الواقع، يمكن الاستنتاج بأن أحد الأهداف "تنفيس" احتقان عدد كبير من المودعين من أجل "تفكيك" أي تحرّكات احتجاجية في الشارع، وخصوصاً أن هذه الفئة من المودعين كبيرة وقيمة ودائعها صغيرة وهي أكثر من شعر بازمة الإفلاس ونتائج الإغلاق الناجم عن انتشار فيروس "كورونا». وبحسب الوزير السابق زياد بارود فإن "غالبية الحسابات التي تقلّ قيمة الودائع فيها عن الـ3 ملايين ليرة أو ثلاثة آلاف دولار، هي حسابات جارية لتوطين رواتب ومدفوعات كانت محجوزة في المصارف، ما يعني أن أحد أهداف هذه الخطوة سحب فتيل التفجير من صغار المودعين المستعدين للتحرّك في الشارع وتأجيج الحركة الاعتراضية».

لكن السؤال الأساسي يبقى: على ماذا ستحصل هذه الفئة من صغار المودعين؟

طلب إضافي على الدولار

في المبدأ، ليس هناك تعريف واضح أو معيار متبع لمن هم صغار المودعين. واختيار هذه الفئة، مرتبط بمرحلة أولى قد تليها مراحل ثانية. في المرحلة الحالية، سيحصل كل مودع لديه دولار واحد على ما يوازيه بالليرة اللبنانية بسعر السوق. والشرط الأول للحصول على هذه الليرات أن تحسم قيمة "القروض المستحقّة" ما يعني تخفيف ميزانيات المصارف. وما تبقّى سيُدفع للمودع بسعر السوق وسط معطيات غير أكيدة عن نقاش حول سعر يتراوح بين 2000 ليرة و2500 ليرة، وربما أكثر. إذاً، ماذا سيفعل المودع بهذه الليرات؟ على الأغلب سيستخدمها من أجل شراء دولارات من الصرافين في السوق السوداء، أو سيوفي بها ديونه لـ«الدكنجي» أو لأقربائه أو لآخرين سيشترون بها دولارات من السوق السوداء. أصلاً لا مجال لإنفاق هذه الأموال اليوم إلا على الأكل والشرب والدواء وباقي الأمور الضرورية في ظل وباء "كورونا». عملياً، سيكون لدى هذه الفئة من المودعين، أموال ورقية بالليرة اللبنانية لا قيمة لها إلا إذا تحوّلت إلى دولارات نقدية.

المستفيد الاول

في المقابل، مصرف لبنان لن يخسر دولاراته التي ستعود إليه (هي أصلاً دولارات المودعين) وسيحرّر قسماً من الاحتياطات الإلزامية بالدولار مقابل الوديعة المشطوبة بليرات يمكنه أن يطبع منها ما يشاء بلا حساب. والمصارف بدورها، ستشطب في ميزانياتها قسماً من الودائع بالدولار المموّلة بالليرات خلقها مصرف لبنان (هذه الليرات هي مال عام). وسيتسنّى للمصارف أن تسترد قيمة القروض الممنوحة للزبائن أو المتراكمة عليها من دولارات المودعين التي تحوّلت ليرات ممولة من مصرف لبنان.

للوهلة الأولى تبدو هذه المفاعيل مدروسة، إلا أن الواقع يشير إلى أنها مدروسة في إطار المصالح المتبادلة بين المصارف ومصرف لبنان والقوى السياسية. لكن الأثر الاقتصادي لدعم القوّة الشرائية في أوقات الركود التضخمي، أي في ظل تعطّل القدرات الإنتاجية يؤدي إلى زيادة التضخّم. التضخم الأبرز سيكون في سعر الصرف في السوق السوداء. وبارود يعتقد أن هذه الخطوة قد تكون مقدّمة لتحرير سعر الصرف.

كذلك، يشير إلى أن تجزئة المودعين بهذه الطريقة "تخرق مبدأ المساواة بين المودعين. ربما يقال بأن هذه تدابير مرحلة وتستهدف صغار المودعين... لكنها في المطلق تنطوي على تمييز بين المودعين يفتح الباب أمام الطعن. فمن لديه 6 ملايين ليرة لن يستفيد!».

إذاً، انتقلت الاستنسابية في التعاطي مع المودعين، إلى استنسابية جبرية تتعلق بتسعير صرف الليرة. هل هذا الأمر يجعل من سلامة والحكومة أبطالاً؟ عملياً، تؤدي هذه القرارات إلى انخفاض قيمة الليرة من دون أي خطّة للتعاطي مع مسألة سعر الصرف، وبالتالي فإن هذا الانخفاض أو الإقرار به رسمياً بهذا الشكل يشكّل قيمة إضافية على مداخيل الناس عبر التضخّم اللاحق. كما أنه قد ينطوي على مشكلة إغلاق الحسابات. فبأي حقّ يُفرض على الناس إغلاق كل حساباتهم وهي في غالبيتها حسابات توطين رواتب أو مدفوعات؟

تقرير

فيول «مضروب» يعطّل معامل الكهرباء

أيلي الفرزلي

باخرتا الكهرباء ومعمل الزوق الجديد شبه متوقفة عن العمل، في حين أن معمل الجية الجديد متوقف تماماً. منذ نحو أسبوع، انخفض إنتاجها بشكل قياسي. الباخرتان اقتصر إنتاجهما على 28 ميغاواط من أصل نحو 400 ميغاواط، فيما تراجع إنتاج الزوق من 194 ميغاواط إلى 36 ميغاواط، وأطفئ معمل الجية تماماً (78 ميغاواط). هذا يعني أن الإنتاج في هذه المنشآت انخفض من 652 ميغاواط إلى 64 ميغاواط فقط، أي ما يقل عن 10 في المئة القدرة الإجمالية.

يعود هذا التراجع الكبير إلى عدم توفّر الفيول الصالح للاستعمال، إذ تبيّن أن الشحنة الأخيرة من الفيول الخاص بتشغيل المحركات في المعملين والباخرتين (Reciprocating Engine Power Plants) غير مطابقة للمواصفات. بحسب دفتر شروط العقد مع شركة «سوناطراك»، يُفترض أن لا تزيد الترسّبات النفطية (Potential Total Sediment) عن 0,1 في المئة، لكن تبيّن بنتيجة فحص عيّنة من الشحنة الأخيرة أن النسبة تفوق 4 في المئة، وهي نسبة كفيلة، لو استعمل الفيول، بالإضرار بالمولّدات، وربما إتلافها. حاولت «سونطراك» بداية التملص من الأمر، مشكّكة في نتيجة الفحص الذي أجرته شركة Bureau Veritas (مكتب دبي) المسؤولة عن مراقبة الجودة والمتعاقدة مع شركة «كارادينز» (صاحبة البواخر) وشركة Middle East Power المشغّلة لمعملَي الجية والزوق. لكن، بعد إعادتها للفحص بنفسها، أيّدت صحة ما توصلت إليه النتائج اللبنانية. اللافت أن شركة المراقبة نفسها (فرع آخر) سبق أن دقّقت في محتوى الشحنة قبل تحميلها على البواخر، لكنّ أحداً لا يملك تفسيراً للسبب في اختلاف مضمون التقرير بين التعبئة والتفريغ! وهنا تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن الاتفاق مع «سونطراك» (شركة النفط الوطنية في الجزائر) قد أجري من دولة لدولة، إلا أن شركة ZR التي تعود ملكيتها إلى آل رحمة هي التي تستقدم البواخر بشكل مستمر، ومن مصادر مختلفة (ليست كلها من الجزائر). ينتهي التبرير عند المعنيين في وزارة الطاقة في الإشارة إلى أن لا وجود لأي علاقة تعاقدية بين الدولة اللبنانية وZR، بل إن الشركة الجزائرية هي التي جعلت منها وسيطاً لها.

بالنتيجة، وإلى حين وصول شحنة أخرى (صارت في البحر اللبناني وأُخذت منها العيّنات لفحصها)، فإن هذه المعامل ستبقى متوقّفة عن العمل، وهي كذلك منذ نحو أسبوعين. لكن من يعوّض هذا الضرر؟ ومن يحاسب سونطراك على توقف المعامل الأكثر كفاءة والأقل استهلاكاً للفيول؟ وهل يكفي استبدال الشحنة غير المطابقة بأخرى مطابقة؟ ثمة من العاملين في القطاع من يدعو وزارة الطاقة إلى الطلب من «سونطراك» أن تعوّض على لبنان بأن تهب تلك الشحنة إلى المؤسسة لتتم الاستفادة منها في المعامل القديمة، على أن تعود وتستقدم شحنة جديدة مطابقة للمواصفات. من يقترح ذلك يعتبر أن الشركة تكون تحمّلت مسؤولية خطئها من دون أن تتكفل أكلافاً باهظة، خاصة أن إعادة سحب الفيول من الخزانات إلى الباخرة ثم إعادة الشحنة إلى حيث انطلقت، ستكلفانها نحو مليون دولار. ذلك اقتراح، لكن اقتراحات أخرى تدعو لعقاب أكثر تشدداً تطرح بما يؤدي إلى منع تكرار هذه الأزمة.

لم يُتخذ القرار الرسمي بشأن كيفية التعامل مع الحادثة، لكن بغضّ النظر عن طريقة التعويض، إلا أنه يُفترض أن يكون بديهياً. وقد أكدت عليه مؤسسة كهرباء لبنان، التي أرسلت ما بين 26 شباط و2 نيسان سبعة كتب إلى مديرية النفط في وزارة الطاقة، تتحفظ

> **تراجع الإنتاج في الجية والزوق والباخرتين 90 في المئة**

فيها على كل التبعات الإدارية والمالية الناتجة عن إرسال شحنة غير مطابقة، وتعلن عدم تحمّلها أي تكاليف تترتب على هذه الشحنات.

اللافت، بحسب مصادر عاملة في القطاع أن هذه الشحنة ليست الأولى من نوعها. القيّمون على المعامل والبواخر يعيشون معاناة يومية في التعامل مع الفيول المستورد، الذي يأتي بأغلبه «مضروباً» ومخالفاً للمواصفات المطلوبة (يتم الاعتماد على 14 معياراً لتقييم جودة المادة النفطية المستوردة). لكن في الغالب يتم تخطي الأمر، إما بحجة أن الاختلاف في الجودة ليس كبيراً، وإما لعدم القدرة على تخفيض الإنتاج. في الباخرتين التركيتين، تزيد القدرة على تصفية الفيول بالمقارنة مع المعامل، لكن ذلك يبقى مرتبطاً بمدى رداءة المنتج. الأمر نسبي وتحمّل الضرر نسبي أيضاً. والأمر يعود في النهاية إلى المشغّل، الذي لا يمكنه أن يخاطر بالإضرار بالمعامل.

منذ شهرين وصلت باخرة تحتوي على فيول رديء، وفي الصيف أيضاً أصرّت «كهرباء لبنان» على استعمال فيول، سبق أن فحصه المشغّل ورفضه، لأن الطلب على الطاقة كان مرتفعاً، وكان يصعب إطفاء أيّ من المعامل.

من يتحمّل المسؤولية؟ ولماذا لا تضع وزارة الطاقة حداً لتمادي الشركة المستوردة، إن كانت سونطراك أو ZR، في عدم احترام بنود العقد الموقّع مع الجزائر؟ ولماذا لا تكون هنالك إجراءات قاسية في حقها، كي لا يتكرر الاستهتار بحق لبنان بالحصول على الفيول الذي يدفع ثمنه؟

(هيثم الموسوي)

تقرير

الحكومة تتبنّى سدّ بسري: البنك الدولي يرسم السياسات

أمال خليل

في خضمّ أزمة فيروس كورونا وفي ظل التعبئة العامة، أدرجت الحكومة على رأس جدول أعمال جلستها الأخيرة بند «زيادة تغذية منطقة بيروت الكبرى بالمياه». وأقرّت بحضور رئيس الجمهورية ميشال عون، الاستمرار بمشروع سدّ بسري «نظراً إلى أهميته الإستراتيجية في تأمين المياه لمنطقة بيروت الكبرى»، بحسب ما جاء في مقرّرات الجلسة. البند تضمن الموافقة على الحصول على قرض إضافي من البنك الدولي (ممول المشروع) بقيمة 625 مليون دولار لإنشاء السد والخزان المائي في مرج بسري. علماً بأن كلفة المشروع العامة المصرّح عنها تبلغ حوالى مليار و200 مليون دولار تشمل محطة التكرير في الورادنية والأنفاق بين بسري وبيروت الكبرى لجرّ المياه التي تكاد تُنجز الأعمال فيها. المقرّرات شملت «تشكيل لجنة من وزارات الطاقة والمياه والبيئة والداخلية والبلديات والزراعة والثقافة ومجلس الإنماء والإعمار، لتواكب تطور الأعمال في المشروع والتحقق من مدى انسجامها مع شروط البيئة والتعويض الإيكولوجي بحسب المعايير الدولية».

وعلمت «الأخبار» بأن وزير البيئة دميانوس قطار اشترط الموافقة على الاستمرار بالمشروع بالتعويض الإيكولوجي. لكن لماذا عاد سد بسري إلى الواجهة بعد أشهر على تجميده وقيام المتعهدين بسحب آلياتهم من المرج بضغط من الناشطين والمعترضين عقب اندلاع انتفاضة 17 تشرين؟

مصدر مواكب للملف قال لـ«الأخبار» إن فريق البنك الدولي في بيروت أعاد منذ نحو شهر، تحريك الملف وطلب من المؤسسات والوزارات المعنية عدداً من الدراسات والأرقام لزوم تمرير المرحلة الثانية من المشروع التي تشمل تمويل إنشاء السد والخزان. وقد «اشترط ممثلو البنك على الوزارات المعنية والحكومة الجديدة الموافقة على اقتراض مبلغ 625 مليون دولار لقاء الاستمرار بتحويل قروض أخرى». في المقابل، اقتنع عدد من المسؤولين بـ«جدوى الموافقة على الاقتراض، ليس من أجل توفير المياه لبيروت الكبرى، إنما لضخّ سيولة في البلاد في ظل الانمكاش الحاصل، بصرف النظر عن المشروع»، قال المصدر.

إذا ما صحّ دور البنك الدولي، فإنه يطرح تساؤلات عن حقيقة مهمته. هل هي محصورة بتمويل المشاريع أم برسم السياسات؟ ولماذا لم تقر الحكومة ربطاً بالقرض الجديد، خطوات عملية للحفاظ على نوعية المياه في محيط

> **المناهضون للسدّ يطالبون بتحويل أمواله إلى مواجهة كورونا ودعم الأسر الفقيرة**

السد المرتقب وتنفيذ مشاريع معالجة الصرف الصحي الناتجة عن البلدات المحيطة بالمرج وبحوض الليطاني؟

لكل فريق نواياه في قبول القرض، كما لكل فريق نواياه في عرقلة المشروع. في هذا الإطار، قد يؤثر تبدل موقف النائب السابق وليد جنبلاط تجاه سد بسري، على مصيره. جنبلاط كان من الداعمين للمشروع وقد باع عدداً من أملاكه الواقعة في ناحية قضاء الشوف من المرج وأقنع بلديات الشوف بالموافقة. أخيراً أعلن عن مراجعة ذاتية توصل في نتيجتها إلى الإقرار بخطأ السد. لمن يعرف جنبلاط يدرك بأن مراجعته ليست عميقة، إنما ناتجة عن خلافه مع الحكومة ومع فريق النائب جبران باسيل تحديداً. ومن تداعيات الخلاف، تلويح مفوّض الحكومة لدى مجلس الإنماء والإعمار وليد صافي (المحسوب على جنبلاط) برفض التوقيع على قرارات جديدة متعلقة بالمشروع، وفق ما علمت «الأخبار». علماً بأن صافي نفسه يملك شركة الأمن التي عهد إليها حراسة مداخل المرج ومنع الدخول إليه. منسق الحملة الوطنية للحفاظ على مرج بسري رولان نصور قال لـ«الأخبار» إن الناشطين لن يسمحوا للمتعهدين بالدخول مجدداً إلى مرج بسري. ولفت إلى أن تحركات المناهضين للمشروع تتركّز حالياً على التواصل مع الدول المساهمة في البنك الدولي لتحويل الأموال المرصودة لسد بسري باتجاه خطط مكافحة كورونا ودعم الأسر الفقيرة.

تقرير

التيار والحلفاء: صراع لا يخمد بالانهيار ولا بكورونا

لم يُغيّر خروج «القوات» و«المستقبل» من الحكومة واقع التحالف بين 8 آذار والتيار الوطني الحر. يستمر هذا التحالف بتطويق نفسه بخلافاته القديمة في أعسر مخاض تخوضه البلاد، بدلاً من استغلال الفرصة لتحقيق إنجازات في ملفات أساسية

ميسم رزق

أمضى التيار الوطني الحر السنوات الماضية في صراع دائم مع الأخصام والحلفاء على حدّ سواء. وعدا عن حزب الله، فإن التيار صادم الجميع في البلد، لكنّه هادن أخصامه أحياناً كالرئيس سعد الحريري ورئيس القوات سمير جعجع حتى النائب وليد جنبلاط، لكنّه استمر بالاشتباك مع رئيس مجلس النواب نبيه برّي على مواقع النفوذ والكهرباء وإدارة التوازنات. ومنذ أن فتحت المعركة مع رئيس تيار المردة سليمان فرنجية، فإنها تتجدّد دائماً وتزداد شراسة.

مصادر التيار: القول بأن هناك سطوة لباسيل على الحكومة فيه الكثير من التجني

ويكفي الخطاب السياسي الذي يطلقه النائب جبران باسيل، ليبعد باقي حلفاء 8 آذار عنه.

كان يمكن للتيار الوطني و8 آذار، لولا المناكفة، أن يحققوا كفريق واحد إصلاحات مطلوبة، إلا أن هذا الخلل في العلاقة، جعلهما يلتقيان فقط في الملفات الإستراتيجية، ويتباعدان في غالبية الملفات الداخلية. ويتعثر هذا الفريق حالياً بسوء إدارته. ما كان سائداً قبل 17 تشرين، انسحب على حكومة الرئيس حسان دياب المحسوبة على هذا الفريق. وبدلاً من أن يستغلّ فرصة خروج الخصوم من الحكم لتنفيذ سياسات إصلاحية، تراه يستمرّ في سياسة تطويق نفسه، فما الذي يمنعه من تغيير سلوكه في أعسر مخاض تمُر فيه البلاد؟

حتى الآن لا تزال قوى 8 آذار تضع للأزمة المُستمرة عنواناً واحداً، هو «تسلّط باسيل». فهو يُريد كل شيء لنفسه ولا يقبل بأواسط الأمور. غير أن المُشكلة الأساسية حالياً، أو تحديداً بعد تأليف الحكومة الجديدة، هي أن فريق 8 آذار لم يتصرّف على قاعدة أنه فريق واحد. يرجع بعض السياسيين فيه إلى دياب نفسه الذي لا يتعامل أيضاً مع 8 آذار بوصفها فريقاً واحداً. يناقش مع ميشال عون بصفته رئيس جمهورية، ومع نبيه بري بصفته رئيس مجلس نواب، ومع المردة على حدة ومع حزب الله مُنفرداً. أمر آخر يرده بعض هؤلاء إلى غياب التنسيق بين المكوّنات. فبعد خروج الحريري من السلطة، لم تتدرج هذه المكوّنات ضمن إطار تنسيقي مُرتبط بالحكومة أو بشؤون البلاد ككل، باستثناء حزب الله وحركة أمل اللذين هما على تشاور دائم. هذا التقصير، حاول الفريق التعويض عنه بالجلسة الثلاثية بين الحزب والحركة والتيار الوطني الحر للوصول إلى تصوّر مشترك في ما خصّ الموضوع المالي وملف الكهرباء.

(مروان بو حيدر)

عمر الانقسام حول ملف الكهرباء من عمر التحالف تقريباً. مرّ بعراقيل كثيرة منذ تسلّم التيار وزارة الطاقة والمياه مع الوزير السابق الان طابوربيان. وعلى مدى السنوات الماضية أقرت ثلاث خطط للكهرباء في 2010 و2017 و2019 لم تدخل أي منها حيز التنفيذ، باستثناء الحل المؤقت المتمثل بالبواخر، نتيجة خلافات بين التيار وحركة أمل. استمر التعطيل إلى ما قبل 17 تشرين، قبل أن تنص الخطة الأخيرة على إنشاء معمل في دير عمار والزهراني وسلعاتا، إضافة إلى إنشاء ثلاث محطات عائمة للتغويز في كل من دير عمار والزهراني وسلعاتا، لاستيراد الغاز المسال وتخزينه وإعادة تحويله إلى غاز. ومع أن مصادر 8 آذار تحاول دائماً تصوير الخلاف اليوم بأنه «تقني»، يتناول الجميع الخلاف من وجهته السياسية. لكن هل ستنجح اللجنة الحالية بالتوصل إلى تفاهمات بعيداً عن الحسابات؟ تؤكد المصادر أن هامش الخلاف يضيق، مع أن أعضاء اللجنة لم يتوصلوا الى صيغة مشتركة. لكن تشير إلى «تراجع التيار عمّا نتفق عليه، وقوله في السر ما لا يقوله في العلن». وتشتكي المصادر من أن «الخطة التي وضعتها الوزيرة السابقة ندى البستاني نُسفت، والوزير الحالي يُنفذ ما يطلبه باسيل، ويعمل وفق طروحات جديدة، وهذا ما لم يتوضح سببه حتى الآن». وتضيف: «بعد أن كانَ الاتفاق على تنفيذ خطة مشتركة بين القطاعين العام والخاص، يجري العمل حالياً للحصول على قروض بقيمة 800 مليون دولار وبفوائد 6 في المئة، وهذا الأمر يحتاج إلى التفكير بطريقة أخرى، لأنه أعادنا إلى الصفر. ومع ذلك يتهمون الآخرين بالتعطيل»؟

باقي الحلفاء، من تيار المردة إلى بعض نواب اللقاء التشاوري، ينتقدون أيضاً العلاقة مع التيار، «يشعر هؤلاء بأنهم دائماً في حالة دفاع عن النفس، بسبب عقلية باسيل في إدارة الملفات». وتضيف مصادر من المردة «نحن لسنا فريقاً واحداً، ولم نكُن يوماً. لطالما كانت 8 آذار منقسمة في داخلها، والأصح أنه لم يكُن هناك يوماً رؤية مشتركة مع التيار الوطني الحر. فهو يتصرف على قاعدة أنه حليف حزب الله لا حليف 8 آذار، وفيما لا يستطيع أن يدخل في صراع مباشر مع حزب الله يركز معاركه على الآخرين، مختصراً الفريق بنفسه وبالحزب». هذا بالضبط سبب الأزمة «يتصرف باسيل وكأنّ هناك فريقين أساسيين والباقي ملحقات». وإن كانت التعيينات المالية سبباً في الخلاف المُستجد بين المردة والتيار، لا تُخفي مصادر اللقاء التشاوري استياءها من إدارة رئيس التيار للملف أيضاً، مُستغربة «تزكية باسيل لبعض الأسماء في المواقع السنية، فهو يفعل مع دياب ما كان يفعله مع الحريري بشكل غير مقبول».

من جهتها تؤكد مصادر التيار الوطني أن «8 آذار ونحن لم نكن يوماً فريقاً واحداً كي نقارب الأمور من زاوية موحّدة»، مؤكّدةً أن «تحالف التيار و8 آذار هو من يمسك بزمام الأمور حالياً بعد خروج مكوّنات أساسية من السلطة، لكن ذلك لا يُغير في حقيقة أن التيار يملك حيثية سياسية وشعبية تجعله الأقدر على التأثير في مجريات الأمور». وبالتالي، تضيف، أن «الظروف التي تمُر بها البلاد لا تفرض عليه التنازل». المشكلة من وجهة نظر العونيين أن بعض الجهات في فريق 8 آذار «تريد أن تحصّل لنفسها ما يحصله التيار رغم الفرق الكبير في الأحجام، وهو أمر غير مسموح». في موضوع التعيينات مثلاً، تقول المصادر إنه «من الطبيعي أن يقترح التيار أسماء في المواقع التي تعود له وهو ما يفعله الآخرون، والقول بأن هناك سطوة لباسيل على الحكومة فيه الكثير من التجني». أما في ما يتعلق بالملفات المالية والاقتصادية «فإن رؤيتنا لطالما كانت مختلفة عن رؤية الآخرين وسياستهم التي أثبتت فشلها وأودت بالبلاد إلى الواقع الذي نعيشه اليوم، وبعض من هذه الجهات موجود داخل 8 آذار ومن الطبيعي أن لا نوافق على ما تطرحه». للتيار سياسة محدّدة «يناقشها اليوم على طاولة مشتركة مع الحلفاء للوصول إلى قواسم مشتركة، لكنه سيبقى يقارب الأمور من الزوايا التي يراها هو مناسبة». هي إذاً معارك مستمرة على المواقع والتوازنات والمغانم، في تكرار للسياسات الماضية، هذه المرة في داخل الفريق الواحد، بما يهدّد الحكومة الحالية كآخر معالم السلطة، ويضع حزب الله في موضع الإطفائي.

في الواجهة

تأجيل التعيينات: تكشُّف العورة المستورة

نقولا ناصيف

حصيلة جلسة مجلس الوزراء، الخميس (2 نيسان) ليس سحب بند التعيينات المالية فحسب، بل أبقت القديم على قدمه الذي لا يخرج بدوره عن القاعدة التي أُعدت للتعيينات الجديدة، وهي المحاصصة، مع أن رئيس الحكومة حسان دياب رفض هذه الوجيهة، إلا أنه لم يفلت من كماشة هدّدت حكومته بالسقوط. هي الكماشة نفسها التي ستضعه في كل مرة يفكر في تعيينات مماثلة، أن يأخذ في الحسبان ليس حلفاءه المفترضين في قوى 8 آذار فقط، بل أيضاً خصومه الذين هم خارجها. سيتأكد كذلك بمرور الوقت أن كماشة المحاصصة، من هؤلاء جميعاً في الموالاة والمعارضة، أكثر صلابة من حكومته.

انطوى ما حدث في مجلس الوزراء على بضعة معطيات من بينها:

1 - منذ ما قبل انعقاد الجلسة، ليل اليوم السابق، تواصلت الاتصالات بين وجهتَي نظر متعارضتين: إحداهما قالت بفرض التعيينات المالية، والأخرى بالحؤول دونها وإن اقتضى تعطيل نصاب الثلثين لانعقاد الجلسة وتمنّع سبعة وزراء يشكلون الثلث +1 عن الحضور. دلّ التهديد الذي أطلقه النائب السابق سليمان فرنجية، قبل الوصول إلى موعد الجلسة بمقاطعتها، على إصرار على عدم إمرار تعيينات لا تكتفي بتعزيز حصة تيار المردة فحسب، بل توجيه رسالة صارمة إلى رئيس الحكومة تنبهه إلى أن ليس في وسعه إدارتها في معزل عن القوى التي أتاحت له تأليفها. موقف مماثل لوّح به رئيس مجلس النواب نبيه برّي قبل أيام بتعليق تمثيله في الحكومة ما لم يُستجب طلبه حل عودة المقيمين اللبنانيين في الخارج.

بذلك بدت الرسالة إلى دياب واضحة تماماً: مصير حكومته في يد رعاتها وصانعيها.

2 - بعض الذين التقوا رئيس الجمهورية ميشال عون بُعيد الجلسة لمسوا اشمئزازه مما حصل. لم يُقدم على أي رد فعل مباشر في الداخل، وفُهم منه أن ما كان يتوخاه هو حصول تعيينات جديدة في معزل عن الأسماء المطروحة، رغم أن من بينها - للمرة الأولى في تعيينات مالية مهمة وفي هذه المناصب بالذات - مرشحين للتيار الوطني الحر. وجهة نظر الرئيس أن التغيير - وإن شابه بعض الثغر - أفضل مما هو قائم، ويبعث على الاطمئنان على وجود رغبة في إحداث هذا التغيير وفي ملء الكمّ الكبير من الشواغر. بدا تأجيل التعيينات - ربما إلى أمد غير محدد وقد لا يعاد طرحها - ضربة قاسية إلى رئيس التيار الوزير السابق جبران باسيل الذي تمسّك بالحصول على معظم الحصة المسيحية في تعيينات نواب حاكم مصرف لبنان ومفوض الحكومة لديه ولجنة الرقابة على المصارف وهيئة الأسواق المالية. ما حصل أمس فوّت فرصة دخوله على قرار القطاع النقدي.

3 - منذ ما قبل انعقاد جلسة مجلس الوزراء، ثم بعد ارفضاضها، كان لرئيس الحكومة موقف واحد ثابت لا يتزحزح بحسب ما سمع منه متصلون به. تمسك بانعقاد الجلسة، واعتبر ما يتردد عن تغيّب وزيري تيار «المردة» بأنه «خطأ»، لكنه سيمضي في الجلسة ويتجاوز هذه العرقلة، وهو ما فعله. بيد أن الترجيحات التي وصلت إليه، حملته على سحب بند التعيينات. دافع عن وجهة نظره بالقول إنه يرفض هبوط الأسماء المطروحة للتعيين عليه بالمظلة، مصراً على عرض الأسماء المقترحة واحداً واحداً، بعد أن كان طلب من وزير المال غازي وزني في جلسة الأسبوع الفائت وضع لائحة بثلاثة أسماء لكل مرشح مع نيذاتهم.

استخلص دياب عندما تسلّم لائحة أدرج فيها وزني الأسماء - وليست ثلاثة مرشحين لكل منصب بالضرورة - أن الاتفاق مبتوت سلفاً على الأسماء التي ستُعيّن. قال: ثبت لي أن ثمة اسماً واحداً مبتوتاً متفقاً عليه سلفاً في كل من هذه المناصب، ووراء كل اسم واحد مرجعية تريده وحده ما يُبقينا في دائرة المحاصصة. مع أن اللائحة تضمنت بضعة أسماء، إلا أن مفتاح التعيين قضى بأن يكون الاسم الأول هو الذي يعيّن، في حين أن الأسماء الأخرى لا تعدو كونها للتعمية ليس إلا. مع هذا الإخفاق الذي رافق انعقاد جلسة الخميس، لا يزال دياب مصراً على تسلم لوائح بثلاثة مرشحين فعليين جديين وغير وهميين لكل منصب بغية الحؤول دون المحاصصة، ويكون القرار إذّاك لمجلس الوزراء.

4 - لا ريب في أن التناغم بين بياني كتلة المستقبل (27 آذار) والرؤساء السابقين للحكومة (30 آذار) - ومعهم هذه المرة الرئيس سعد الحريري - أفضى إلى ما توخياه، وهو منع إبعاد نائب الحاكم الثالث محمد بعاصيري من جهة، وعرقلة حصول باسيل على الحصة المسيحية الكبرى من جهة أخرى. إلا أن حملتيهما طاولتا رئيس الحكومة بالذات للحؤول دون دخوله شريكاً في التعيينات الجديدة وتصفية تركة الحريري.

ليس خافياً أن الرؤساء السابقين للحكومة الذين يتصرفون على أنهم مؤتمنون على الشارع السنّي، باتوا اليوم رأس حربة في مواجهة دياب، في حين كانوا شكلوا دعامة رئيسية للحريري إبان وجوده على رأس حكومتي 2016 و2019. إبان هاتين الحكومتين، راحوا يدينون الاقتئات على الصلاحيات الدستورية لرئيس مجلس الوزراء، دونما توجيه سهامهم إلى الحريري على أنه يتخلى عن جزء منها ثمن التسوية المبرمة حينذاك مع رئيس الجمهورية. في الاشتباك الحالي مع دياب يخوضون مقاربة مختلفة، مرتبطة بالشخص بالذات أكثر منه المنصب أو الصلاحيات.

5 - كشف ما حدث في مجلس الوزراء العورة التي تسترّت عليها حكومة التنكوقراط، بالإيحاء بأنها قادرة على الاستقلال في قراراتها. في الجلسة الأخيرة تبيّن أن صفة التكنوقراط ليست سوى قشرة حكومة، يديرها في الواقع الأفرقاء الذين صنعوها. اشتباك هؤلاء، خارج مجلس الوزراء انتقل إلى الداخل، وأظهر مقدرة هؤلاء العرّابين على أنهم هم الذين يقررون ما يقتضي أن تتخذه الحكومة من قرارات أو يفجرونها. ما حصل الخميس أن دياب تفادى انفجارها عندما سحب سلفاً بند التعيينات، عارفاً تماماً بأن فرنجية ليس وحده في المعركة التي كان يخوضها ضد باسيل علناً. وضد رئيس الجمهورية ضمناً، ويستفيد منها بالضرورة المنخرطون في هذه المواجهة من وراء فرنجية. ثمة مستفيدون آخرون من عرقلة التعيينات، غير معنيين بالحكومة ومن خارجها، عوّلوا على الواسطة لإحراز المكسب التأجيل: الحريري ضد إبعاد بعاصيري عن نيابة الحاكمية، والنائب السابق وليد جنبلاط الذي كاد أن يفقد نائب الحاكم الدرزي بعدما أُعطي المنصب إلى ندّه النائب طلال ارسلان.

تقرير

وزير الاتصالات يُريد التجديد لشركتَي الخلوي... بحجّة «كورونا»

ليا القزي

خطة وزارة الاتصالات لـ«مستقبل شركتَي الخلوي وقطاع الاتصالات»، باتت لدى رئيس مجلس الوزراء حسّان دياب، كما غدَا الوزير طلال حواط على «تويتر» أول من أمس، حصل الأمر بعد المماطلة التي مارستها الوزارة، قبل أن تقول في منتصف آذار إنّ الخطة أصبحت جاهزة ولكن تفشّي «كورونا» في البلد فرض تبديل الأولويات، وعدم التقدّم بها. حالياً، يبدو أنّ الحكومة أنهت «ترتيب» أولوياتها، فتمكّنت وزارة الاتصالات من التقدّم إلى الصفّ الأمامي. ويُفترض بها، إذا ما كانت صادقة مع أقوال المسؤولين فيها بنيتها «تنفيذ القانون» أن تُبادر إلى استرداد القطاع، بما أنّه الخيار القانوني الوحيد المُتاح.

تسليم «الخطّة» إلى رئاسة مجلس الوزراء، يُفترض أن يُمهّد الطريق إلى الخطوة الثانية، وهي مناقشتها في مجلس الوزراء، واتخاذ القرار بما خصّ شركتَي «أوراسكوم» (تُدير ميك 1 - «ألفا») و«زين» (تُدير ميك 2 - «تاتش»)، أكان بتمديد / تجديد العقد لهما، أو «تجرّأ» الدولة على استرداد القطاع وإدارته مُباشرةً. ولكن بحسب معلومات «الأخبار»، يُريد حواط لـ«مستقبل شركتَي الخلوي» أن يكون امتداداً لماضيهما، أي البقاء تحت إدارة «أوراسكوم» و«زين». وهو سيطلب من مجلس الوزراء التجديد للشركتين لولاية جديدة، مُتّخذاً من انتشار وباء «كورونا» عالمياً، وتعذّر إطلاق مناقصة مع إقفال كلّ الأسواق والقطاعات والمنافذ الحيوية، ذريعة لتغطية قراره. ما يقوم به الوزير مُخالفٌ للقانون. فبعد انتهاء صلاحية التجديد السابع للشركتين في 31 كانون الثاني 2019، رفض الرئيس ميشال عون التوقيع على المرسوم الاستثنائي الذي يُمدّد عقد شركتَي الخلوي. وفي 2 كانون الثاني، راسل الوزير السابق محمد شقير رئاسة مجلس الوزراء، طالباً «بغياب الحكومة ونظراً إلى ضرورة تسيير المرفق العام واستمرار خدمة الهاتف الخلوي، الموافقة الاستثنائية بالسرعة القصوى على عدم تمديد هذين العقدين وإدارة الشركة بطريقة مباشرة» (اضطر شقير إلى إرسال هذا الكتاب، بعد أن فشل بالتجديد للشركتين). بالإضافة إلى ردّ هيئة الاستشارات والتشريع في 5 شباط إلى كنف الشركات المُشغّلة، مع الطلب من كلّ منها شطب مبلغ 50 مليون دولار من هذه المصاريف، الأرجح أن تُترجم عبر صرف موظفين: «تخفيض المصاريف التشغيلية، يؤكّد بصمات غوركان على الخطة، فهذا هو أحد مطالب تاتش»، تقول مصادر مُطلعة على عمل الشركتين. ويتقاطع ذلك مع الضغوط التي كانت قد مارستها «تاتش» على الموظفين بأنّ الأوضاع الراهنة قد تضطرها إلى إنهاء عقود بعضهم. فلماذا يفتح حواط الباب أمام أحد طرفَي العقد (شركة زين) لتحديد الوجهة التي تُناسبه، بصرف النظر عن تعارض ذلك مع المصلحة العامة؟

غالباً ما يدّعي ممثلو الشركتين بأنّهما مُستعدتان لإنهاء عملهما في القطاع، لا بل بتمّ تصوير هذا الخيار على أنّه «أمنية». ولكنّهما لا توفران عامل ضغط إلا وتزجّانه في المعركة، لتثبّتا أنّ بعدهما سيكون الطوفان. تجلّى ذلك بعدم الدفع للموردين منذ أشهر، والتوقف منذ انتهاء عقدَي الإدارة عن تحويل الإيرادات من مصرفي عودة (تتعامل معه «ميك 2») وفرنسبنك (تتعامل معه «ميك 1») إلى المديرية العامة للاستثمار والصيانة، التي تودعها في حساب وزارة الاتصالات لدى مصرف لبنان، وأخيراً عدم دفع «ألفا» رواتب شهر آذار لقرابة ألف موظف يعملون لديها.

لم تدفع «ألفا» رواتب الموظفين عن شهر آذار

عقود الموظفين هي لدى شركتَي «أم تي سي ليبانون» و«أوراسكوم»، اللتين تُرسلان إلى المصرف طلب تحويل ما يُقارب الـ90 مليون دولار من حسابَي «ميك 1» و«ميك 2»، إلى حسابيهما. بالنسبة إلى «ألفا»، مع انتهاء عقد الإدارة، لم يعد أحدٌ مفوّضاً بالتوقيع ليطلب من المصرف إجراء أي عملية مالية. وبحسب مصادر «الاتصالات»، راسلت «ألفا» الوزارة أكثر من مرّة طالبةً إما إعطاءها الصلاحيات أو تسلّم الدولة إلى القطاع، «ولكن استمرار الأمور كما هو حالياً، غير ممكن». ولكن كيف تمكّنت «تاتش» من دفع رواتب الموظفين؟ يُجيب مستشار لجنة الإعلام والاتصالات النيابية، علي حمية، بأنّه «في الأصل، تدفع من حساب «زين»، ثمّ تُحصّل من الدولة. هي تُراهن على أنّها ستقبض المال في المرحلة المقبلة، في حين أنّ أوراسكوم رفضت أن تدفع من حسابها».

أما بالنسبة إلى تحويل الإيرادات إلى خزينة الدولة، فيُفترض حسب العقد أن يتمّ كلّ 15 يوماً لحساب وزارة الاتصالات، باستثناء قيمة المصاريف التشغيلية المُتفق عليها بين الطرفين. في عام 2018، بلغت الإيرادات المُحصّلة لصالح الخزينة حوالى 850 مليون دولار، «وكانت من أسوأ السنوات لناحية تدنّي الإيرادات، مقابل ارتفاع النفقات الاستثمارية والتشغيلية»، يقول حمية. الأرقام كانت نفسها تقريباً في عام 2019. يُشير ذلك إلى أنّه «كان من المفترض أن تُحصّل الخزينة في الأشهر الماضية، نحو 200 مليون دولار، لم تحوّل لأنّه لم تكن لدى تاتش صلاحية قانونية لتحويل الأموال، ومنذ شباط توقفت ألفا عن ذلك». ومن هنا تبرز إشكالية «القرار» بعدم الدفع للعديد من الموردين، وأبرزهم ما يختصّ بالتكنولوجيا والمازوت، منذ نهاية 2019. يسأل حمية «ما الذي يضمن ألا يتوقف موزّعو المازوت عن توفير المادة، فتنقطع الكهرباء، ويتوقف عمل محطات البثّ؟ ماذا سيحصل عندها؟ يجب أن يكون الحلّ لدى الوزير ويتخذ القرار باسترداد القطاع».

OMT

شركة OMT تواصل العمل

في ظلّ الظروف الاستثنائية التي يمرّ بها لبنان وفي ما يخصّ شحن الأموال وشحّ الدولار في السوق اللبناني، وردتنا تساؤلات كثيرة حول استمرار خدمة تحويل الأموال من وإلى لبنان.

وبناءً عليه، يهمّ شركة OMT أن تؤكّد ما يلي:

١- إن خدمة تحويل الأموال من لبنان إلى الخارج ومن الخارج إلى لبنان عبر شبكة ويسترن يونيون متوفّرة عبر مراكز OMT المنتشرة في كافة الأراضي اللبنانية.

٢- تواصل شركة OMT العمل بحسب آليتها الجديدة في ظلّ إقفال فروع المصارف وذلك لتأمين السيولة اللازمة عبر شبكتها لتسديد الحوالات الواردة من الخارج بالدولار الأميركي حصراً.

٣- التزاماً بتعليمات مجلس الوزراء، تفتح مراكز OMT ضمن الساعات المحدّدة وتلتزم بكافة المعايير الوقائية لضمان سلامة الزبائن والموظفين.

٤- تذكّر شركة OMT الزبائن الكرام بإمكانية التواصل مع قسم خدمة الزبائن للتأكّد من ساعات عمل الوكلاء خلال التعبئة العامة.

على الغلاف

عدّاد الكورونا إلى 508: المستشفيات الخاصّة مشغولة بأرباحها

14 إصابة جديدة سجّلها عدّاد كورونا أمس، ليرتفع عدد الحالات المصابة منذ 21 شباط الماضي إلى 508. ولئن كان مؤشر الزيادة يتّجه نزولاً، إلا أن ذلك لا يعني أن البلاد خرجت من «عين العاصفة». فهذا الأسبوع حاسم، بحسب مصادر وزارة الصحة العامة، فإما أن يستمر عدد الإصابات المسجلة يومياً في انحداره وإما أن يحلّ الانفجار. على أنه في كلتا الحالتين، ما يحدد النتيجة هو التزام الناس بتوصيات حال التعبئة العامة، ولا سيما لجهة التزامهم بالحجر المنزلي. هذه الدعوة تكاد تكون «لازمة» في بيان وزارة الصحة اليومي، كما في بيانات الجهات الرسمية المكلفة بمتابعة الإجراءات الطارئة، بعدما بات هذا «الحل» هو خشبة الخلاص الأولى والأخيرة.

من جهة أخرى، سُجلت أمس حالة وفاة واحدة، ليرتفع العدد إلى 17 حالة، فيما يبلغ عدد الحالات أخيراً، وهي مختبرات مستشفيات «بيروت الحكومي والجامعة الأميركية في بيروت وأوتيل ديو دو فرانس والجامعة اللبنانية الأميركية والقديس جاورجيوس (الروم) والمظلوم وهيكل وسيدة المعونات الجامعي وسرحال وبحنس واللبناني الجعيتاوي الجامعي وجبل لبنان والسان جورج - الحدث وعين وزين وحمود الجامعي». باستثناء الفحوص التي تجرى مجاناً في مستشفى بيروت الحكومي، تخضع الفحوص في مختبرات المستشفيات الأخرى لمعادلة تتراوح ما بين التكاليف شبه المجانية (لمن تظهر عليهم العوارض) وما يقرب من 150 ألفاً. وإن كانت بعض المختبرات تضيف إلى ذلك المبلغ كلفة أخرى تُحسب على أساس ما تحتاج إليه الحالة المشتبه فيها في الطوارئ.

وإن كانت وزارة الصحة قد حاولت حلّ هذه «الأزمة»، من خلال تشكيل لجنة من الاختصاصيين المخبريين لتحديد المختبرات التي ستعتمدها الوزارة كما مراقبتها تالياً في ما يخصّ دقة الفحوص وكلفتها، لا تزال أزمة علاج المصابين بالكورونا في «عين العاصفة»، بسبب الخلاف القائم بين المستشفيات وشركات التأمين. هذه المرة، من يعلّق الحل هم أصحاب المستشفيات الخاصة. ففي الوقت الذي «رضخت» فيه شركات التأمين لمطلب التغطية الكاملة لكل العملاء وفق التسعيرة المعتمدة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، رفضت نقابة المستشفيات الخاصة الحل جملة وتفصيلاً. وأمس، بحثت لجنة الصحة النيابية الأزمة العالقة بين الطرفين، وقد طرحت جملة حلول من بينها طرح «زيادة من شركات التأمين على تسعيرة الضمان بنسبة تتراوح بين 20 و30% لصالح المستشفيات»، على ما يقول رئيس اللجنة، النائب عاصم عراجي. غير أن هذا الطرح

> قدّرت النقابة كلفة علاج الكورونا في المستشفيات الجامعية ما بين مليون ومليونين و500 ألف ليرة في اليوم

رُفض هو الآخر، ما دفع باللجنة التي كانت تجري بحضور الأطراف الثلاثة، وزارة الاقتصاد وشركات التأمين ونقابة المستشفيات، إلى الاستعانة بالنصوص القانونية لفضّ الخلاف، وتحديداً المادة الثانية من الفقرة الرابعة من قانون الدفاع والتي تعطي الحق لمجلس الوزراء - والوزارات المعنية تالياً - بفرض ما تراه مناسباً على شركات التأمين والمستشفيات «عندما تكون البلاد في حال تعبئة عامة». مع ذلك، لم يأبه هؤلاء لشيء. بقوا على موقفهم الرافض، في الوقت الذي تقف فيه البلاد على حافة أسوأ سيناريو صحي. ساعتان من التشاور، خرجت لجنة الصحة منهما مهزومة، ومن خلفها مرضى كثر بلا أية تغطية، بتعنّت أصحاب المستشفيات الخاصة على مكتسباتهم المادية. وكان قد سبق تلك الساعات شهر كامل من «التفاوض» بين المستشفيات ووزارة الاقتصاد، من دون نتيجة. وفي هذا الإطار، لفت عراجي إلى أنه في ظل الوضع القائم، «تُركت الاجتماعات مفتوحة «بانتظار أن يقوم وزير الاقتصاد بالحصول على استشارة من هيئة القضايا والاستشارات في وزارة العدل»، أضف إلى ذلك أن هؤلاء ليسوا في وارد القبول بأية تسعيرة أخرى، وخصوصاً أن ما هو موجود حالياً «هو حالة مستجدة تستوجب طريقة معالجة واهتمام فهذه الحالة تختلف عن أي حالة أخرى». ويشير هارون إلى أنه خلال الاجتماعات السابقة مع الوزير نعمة، جرى عرض للتكاليف التي تستوجبها متابعة الحالات، مقسّمة على ثلاثة مستويات من المرض: خفيفة نسبياً إلى متوسطة، وما تحتاج إلى عناية فائقة وتنفس اصطناعي. وسنداً إلى تلك المستويات، حصرت النقابة الكلفة بين «مليون ليرة ومليونين و500 ألف ليرة للنهار الواحد في المستشفيات الجامعية وما بين 900 ألف ليرة ومليونين و250 ألف ليرة في المستشفيات الباقية». علماً أن هذه التكلفة كانت أكبر وتتراوح ما بين «مليون و250 ألف ليرة وصولاً إلى أكثر من 3 ملايين ليرة». ولكن «مونة» وزير الاقتصاد عدّلت في التسعيرة. ويرد هارون هذه الكلفة إلى جملة معطيات منها «الحاجة إلى كادر تمريضي أكبر لتغذية الطوابق التي استُحدثت لعلاج مرضى الكورونا، والحاجة تالياً إلى إعطاء هؤلاء محفّزات مادية للعمل مع مرضى الكورونا». إلى ذلك تضاف «كلفة تجهيزات رفّ العزل للمرضى والتي تختلف عن تجهيزات غرف العزل الموجودة أساساً في المستشفيات والكلفة المتعلقة بتجهيز غرف جديدة غير موجودة أصلاً في المستشفى». ثمة بند خامس في اللائحة، وهو الأسوأ بالنسبة إلى هؤلاء، والمتعلق بمستلزمات الوقاية من كمامات وبدلات الوقاية للعاملين الصحيين «والتي نشتريها اليوم في السوق السوداء، وأسعارها مضروبة بـ10 إلى 15 مرة».

(مروان طحطح)

لكل هذه الأسباب، فإن ما قدمته النقابة هو «العرض النهائي» والكرة اليوم في ملعب «شركات التأمين أو بتغطي أو ما بتغطي». هذا آخر الكلام بالنسبة إلى النقابة، ولكن هل يسري هذا الأخير على الحال التي تعيشها البلاد اليوم؟

وكان الوزير راوول نعمة، قد قدّم في اجتماع لجنة الصحة عرضاً مفصّلاً عن الأشخاص الذين تشملهم تغطية الاستشفاء، سنداً إلى المعلومات «التي تم رفعها إلى لجنة مراقبة هيئات الضمان». ولفت نعمة إلى أن «عدد الأشخاص الذين لديهم منتجات تأمين طبية يوازي 840 ألفاً، منهم ما يزيد عن 466 ألفاً يتمتعون بتغطية لتكاليف علاج الكورونا داخل المستشفى، أي ما يزيد عن نسبة 55 %، علماً أن عقود تأمين العمال الأجانب توفر هذه التغطية من دون استثناء، ولغالبية سقف مالي سنوي يصل إلى 35 مليون ليرة». علماً أن هذه التكلفة كانت أكبر وتتراوح ما بين «مليون و250 ألف ليرة وصولاً إلى أكثر من 3 ملايين ليرة». ولكن «مونة» وزير الاقتصاد عدّلت في التسعيرة. ويرد هارون هذه الكلفة إلى جملة معطيات منها «الحاجة إلى كادر تمريضي أكبر لتغذية الطوابق التي استُحدثت لعلاج مرضى الكورونا، والحاجة تالياً إلى إعطاء هؤلاء محفّزات مادية للعمل مع مرضى الكورونا». إلى ذلك تضاف «كلفة تجهيزات رفّ العزل للمرضى والتي تختلف عن تجهيزات غرف العزل الموجودة أساساً في المستشفيات والكلفة المتعلقة بتجهيز غرف جديدة غير موجودة أصلاً في المستشفى». ثمة بند خامس في اللائحة، وهو الأسوأ بالنسبة إلى هؤلاء، والمتعلق بمستلزمات الوقاية من كمامات وبدلات الوقاية للعاملين الصحيين «والتي نشتريها اليوم في السوق السوداء، وأسعارها مضروبة بـ10 إلى 15 مرة».

لكل هذه الأسباب، فإن ما قدمته النقابة هو «العرض النهائي» والكرة اليوم في ملعب «شركات التأمين أو بتغطي أو ما بتغطي». هذا آخر الكلام بالنسبة إلى النقابة، ولكن هل يسري هذا الأخير على الحال التي تعيشها البلاد اليوم؟

وكان الوزير راوول نعمة، قد قدّم في اجتماع لجنة الصحة عرضاً مفصّلاً عن الأشخاص الذين تشملهم تغطية الاستشفاء، سنداً إلى المعلومات «التي تم رفعها إلى لجنة مراقبة هيئات الضمان». ولفت نعمة إلى أن «عدد الأشخاص الذين لديهم منتجات تأمين طبية يوازي 840 ألفاً، منهم ما يزيد عن 466 ألفاً يتمتعون بتغطية لتكاليف علاج الكورونا داخل المستشفى، أي ما يزيد عن نسبة 55 %، علماً أن عقود تأمين العمال الأجانب توفر هذه التغطية من دون استثناء، ولغالبية سقف مالي سنوي يصل إلى 35 مليون ليرة». علماً أن هذه التكلفة كانت أكبر وتتراوح ما بين «مليون و250 ألف ليرة وصولاً إلى أكثر من 3 ملايين ليرة». ولكن «مونة» وزير الاقتصاد عدّلت في التسعيرة. ويرد هارون هذه الكلفة إلى جملة معطيات منها «الحاجة

رصد «غوغل» لتحرّكات المُقيمين في لبنان:

نسبة ارتياد أماكن العمل انخفضت 40% فقط

هديل فرفور

يبدو أن يوم الأحد، الثامن من آذار الماضي، كان اليوم الذي قرّر فيه جزء كبير من المُقيمين في لبنان، استباق قرارات الحكومة المتعلّقة بحظر التجول وارتياد أماكن التجمّعات. على الأقل، هذا ما يُظهره تقرير «الاستجابات الاجتماعية» المُعدّ من قبل شركة «غوغل» الذي يسمح بمعرفة مدى استجابة المُقيمين لتدابير الحظر التي تفرضها السلطات في إطار مكافحة فيروس كورونا.

عملية رصد تحركات المُقيمين في لبنان ارتكزت إلى ثلاثة تواريخ رئيسية (ثلاثة آحاد): الأحد المُوافق لـ16 شباط وهو التاريخ الذي يسبق تسجيل أول إصابة بفيروس كورونا (21 شباط) والذي اعتمدت حركة المُقيمين فيه كمعيار «أساسي» تتم وفقه عملية مقارنة نسب التحركات اللاحقة، الأحد المُوافق لـ8 آذار وهو التاريخ الذي يلحق تسجيل أول إصابة بنحو أسبوعين والذي يسبق اتخاذ الحكومة اللبنانية قرارات حظر التجول والتعبئة العامة، والأحد الموافق لـ29 آذار الذي يلحق قرار التعبئة العامة بنحو أسبوعين.

وفق «غوغل»، فإنّ انحدار نسب ارتياد المُقيمين في لبنان لأماكن العمل والمطاعم والمقاهي والساحات العامة وأماكن النقل العام انطلق فعلياً بتاريخ الثامن من آذار الماضي، أي قبل ثلاثة أيام من قرار إقفال المقاهي والمطاعم وسبعة أيام من قرار إعلان التعبئة العامة.

وفي الخلاصة الإجمالية، تُشير أرقام التقرير إلى أن نسبة ارتياد المطاعم والمقاهي ومراكز التسوّق والمنتزهات والمكتبات ودور السينما (...)، انخفضت بنسبة 73% مُقارنة مع نسب الارتياد الاعتيادية، فيما انخفضت حركة تنقّلات المُقيمين لأماكن مثل البقالة والمستودعات الغذائية والصيدليات بنسبة 48%.

اللافت هو ما تُشير إليه معطيات «غوغل» بشأن انخفاض تحركات المُقيمين وتنقلاتهم إلى أماكن عملهم بنسبة 41% فقط. ولئن كانت هذه النسب تحتاج إلى تدقيق قبل قراءتها وخصوصاً لجهة طبيعة الأعمال التي سمحت السلطات باستمرارها ضمن دوامات معيّنة بهدف تسيير مرافقَ، فإنها تطرح تساؤلات تستدعي البحث عمّا إذا كانت بعض المؤسسات لا تزال تعمل «سراً».

إلى ذلك، سجّلت «غوغل» تدني نسب التنقّلات الى أماكن النقل العام بنسبة 84% وهي النسبة الأعلى بين نسب الخانات التي لحظتها، فيما انخفضت نسب ارتياد الحدائق والشواطئ العامة بنسبة 59%.

المُفارقة أنّ نسب ارتياد أماكن الإقامة ارتفعت بنسبة 15% فقط، علماً أن قرار حظر التجول الليلي والتشديد على منع التجول بدأ بتاريخ 26 آذار، أي قبل انتهاء فترة «رصد» الشركة بثلاثة أيام فقط.

الجدير ذكره أن خانات الأماكن التي أشار إليها «غوغل» لم تلحظ المصارف وأماكن توفر آليات سحب الأموال (atm)، وهي الأماكن الأكثر ارتياداً حالياً في الظرف الراهن، وفق ما تُثبت معطيات «الغرفة الوطنية لإدارة الكوارث» التي تُشير يومياً إلى أن جميع مخالفات حظر التجوّل وتفادي التجمعات تُسجّل في «قطاع المصارف وماكينات سحب الأموال».

> تقديرات «غوغل» تحتاج إلى تدقيق لجهة طبيعة الأعمال التي سمحت السلطات باستمرارها

بلى... الـ«هيدل إيست» تربح من إجلاء المغتربين

آمال خليل

«عذر أقبح من ذنب». هكذا وصف بعض المغتربين اللبنانيين، تبرير شركة طيران الشرق الأوسط سبب رفعها أسعار تذاكر العودة إلى بيروت في إطار الخطة الحكومية لـ«إعادة اللبنانيين من الخارج». في بيان أصدرته أمس، قالت إن الأسعار «ستكون بسعر الكلفة من دون أي أرباح. سعر كلفة المقعد على رحلات الإجلاء يصل في بعض الأحيان إلى حوالى أربعة أضعاف سعر كلفة المقعد على الرحلات العادية بسبب مغادرة الطائرة بيروت فارغة من دون ركاب وعودتها بنصف عدد المقاعد فارغة للإبقاء على مسافة مقبولة بين الراكب والآخر تبعاً للتدابير المتخذة لمراعاة عملية وشروط الإجلاء في ظل تفشي وباء كورونا».

رحلات المرحلة الأولى من الإجلاء تبدأ غداً الأحد. الطائرات ستتوجه نحو عواصم الإمارات والسعودية ونيجيريا وساحل العاج لإجلاء جزء من اللبنانيين الذين سجّلوا أسماءهم في السفارات. وعمّمت الشركة جدول الأسعار على النحو التالي: تذكرة العودة من نيجيريا وساحل العاج على الدرجة الاقتصادية ثمنها 1800 دولار أميركي وعلى درجة رجال الأعمال 3900 دولار. أما من الرياض، فيبلغ ثمن تذكرة العودة على الدرجة الاقتصادية 650 دولاراً وعلى درجة رجال الأعمال 1300 دولار. ومن أبو ظبي، يبلغ ثمن تذكرة العودة 750 دولاراً للدرجة الاقتصادية و1500 دولار لدرجة رجال الأعمال. لكن بالمقارنة بين أسعار الإجلاء وأسعار تذاكر العودة في الرحلات العادية، يظهر بأن «أجنحة الأرز» تسرق المغتربين تحت غطاء الإجلاء وتكذب مَدعية بأنها تستوفي سعر الكلفة من دون أي أرباح.

رحلة الذهاب والإياب إلى أكرا عاصمة غانا، على سبيل المثال، التي تسيّرها «الميدل إيست» ثلاث مرات في الأسبوع في الأيام العادية، تتوزع أسعار تذاكرها بين حوالى 655 دولاراً للدرجة الاقتصادية وحوالى 2600 دولار لدرجة رجال الأعمال. علماً بأن تلك الأسعار ترتفع في مواسم الذروة التي تشهد امتلاءً تاماً لعدد مقاعد الطائرة البالغ 244 على خط واحد. مع بداية الصيف تمتلئ رحلات الذهاب إلى بيروت، بينما تكون الرحلات من بيروت إلى أكرا شبه فارغة. المشهد ينقلب مع نهاية الصيف لتمتلئ رحلات الإياب وتفرغ رحلات الذهاب. باحتساب مجموع التذاكر على تلك الأسعار، فإن الشركة تجني في كل رحلة كاملة العدد من بيع التذاكر، حوالى 244 ألف دولار أميركي. أما بالنظر إلى أسعار تذاكر رحلات الإجلاء، فمن المفترض بأن يبلغ عدد ركاب الدرجة الاقتصادية الـ 100 في مقابل 22 مقعداً في درجة رجال الأعمال (مع الأخذ في الحسبان بأن الشركة قد تستقبل أكثر من 22 راكباً بسبب تباعد المقاعد عن بعضها البعض في حال لم ترسل الطواقم الطبية). مجموع بيع التذاكر سيبلغ 265 ألف دولار أميركي استناداً إلى أسعار الشركة أي بزيادة حوالى 20 ألف دولار عن الرحلة العادية، ما يعني 200 دولار إضافية لكل راكب. علماً بأن رحلة الذهاب من أكرا إلى بيروت تتراوح في الأيام العادية بين 280 و360 دولاراً ومن بيروت إلى أكرا تبلغ نحو 300 دولار أميركي. ما يعني بأن الشركة تربح السعر العادي بخمسة أضعاف في تذكرة الإجلاء (1800 دولار). حاولت «الأخبار» التواصل مع رئيس مجلس إدارة الشركة محمد الحوت من دون جدوى. لكن مصادر مكاتبها في شبه الفارغة للعائدين فحسب. بل حسابات الشركة «تهدف إلى تجنّب الخسارة من رحلات الإجلاء». لكنّ مسؤولين في الجاليات اللبنانية هناك نقلوا بأن «الميدل إيست» هدفت «إلى تعويض جزء من خسائرها جراء إلغاء موسم عطلة عيد الفصح التي كانت تشهد سفر عدد كبير من اللبنانيين إلى لبنان لتمضية العيد مع عائلاتهم».

> أسعار البطاقات تكشف إضافة 200 دولار على كلفة تذكرة السفر

بيان الشركة لفت إلى أن تذاكر الأطفال ما دون السنتين سيتم استيفاء 10 في المئة من ثمنها. فيما الأموال المدفوعة لحجز التذاكر «غير قابلة للاسترداد لأن تأكيد الحجز وتسجيل الأسماء على متن رحلات الإجلاء يعدّ نهائياً ويستحيل إلغاؤه لارتباط عدد المسافرين بالتكلفة الصافية للرحلة ومن دون أي أرباح. كما لا يمكن استخدام بطاقات الشركة المصدرة سابقاً على متن رحلات الإجلاء. إنما ستكون صالحة للاستعمال لاحقاً على الرحلات المجدولة».

يبدو بأن الشركة لا تحمّل تكلفة رحلة الذهاب الفارغة ورحلة الإياب الفارغة للعائدين فحسب. بل إنها تكبدهم خسائرها الناجمة عن توقف الرحلات أيضاً في الفترة الحالية. علماً بأن المغتربين، ولا سيما لبنانيي أفريقيا، لطالما اشتكوا من استغلال الشركة لحاجة البعض إلى السفر على خط مباشر بين غانا وساحل العاج ونيجيريا، لتفرض أسعاراً مضاعفة بالمقارنة مع أسعار الشركات الأخرى. ما دفع بالكثيرين في السنوات الأخيرة إلى اعتماد رحلات على خطوط مباشرة لكن أرخص ثمناً من رحلات الميدل إيست.

على صعيد متصل، أعلنت وزارة الخارجية والمغتربين على موقعها الإلكتروني بأن عمليات الإجلاء تتسع يومياً لـ400 راكب فقط من جميع الدول. وبالنظر إلى السقف الذي حدّده رئيس الحكومة حسان دياب أول من أمس للبدء المسموح لإعادته (25 في المئة من رقم 10 آلاف الذي حددته الخطة في مرحلتها الأولى)، قد يستلزم الإجلاء أقل من أسبوع واحد.

وكان بيان «الميدل إيست» قد طلب من «الراغبين بالعودة والمدرجة أسماؤهم على اللوائح المعدّة من قبل السفارات اللبنانية في الخارج، مراجعة مكاتبها في الدول التي سيتم السفر منها لحجز وإصدار بطاقاتهم، مع التذكير بإلزامية تعبئة النموذج الطبي المطلوب كشرط للصعود إلى الطائرة وإرساله إلى وزارة الصحة اللبنانية عبر البريد الإلكتروني التالي: Preventivemedecine.lb@gmail.com».

على الغلاف

«الاستجواب الإلكتروني» للموقوفين
أسئلة حول سرية التحقيق و«تهريب» إخلاءات سبيل

من الشمال، انطلق العمل القضائي الإلكتروني مع استحداث دائرة التحقيق الإلكتروني. بعدها، ستعمم التجربة على المحافظات كافة ليصبح استجواب الموقوفين عبر «الأثير». ولئن كانت تلك التجربة قد جاءت استجابة لظرف استثنائي وسعياً الى التخفيف من الاكتظاظ في السجون والنظارات والمخافر، إلا أن الآلية دونها اعتراضات لكونها غير واضحة، سواء لجهة سرية التحقيق أم لجهة الخشية من استغلال الـ«كورونا» لـ«تمرير» إخلاءات سبيل موقوفين بتهم كبيرة

راجانا حميّة

في الزمن «الكوروني»، اتخذت وزارة العدل قرارها بالتحوّل إلى الزمن «الإلكتروني». منذ أسبوعين، تتوالى التعاميم الناظمة لهذا التحوّل، من تعميم تقديم طلبات إخلاء السبيل للموقوفين وبثّها إلكترونياً إلى تعميم الاستجواب الإلكتروني وتحويل دوائر التحقيق القضائي إلى دوائر إلكترونية للاستجواب عبر «الأثير». لقي هذا التحوّل حفاوة لافتة، لكونه يشكّل

> **خشية على سلامة القضاة والمحامين والموظفين ما دام الموقوف هو «الغائب الوحيد»!**

«نقلة نوعية» في عمل القضاء، كما في الاستجابة لحال التعبئة العامة المفروضة في البلاد، إذ من شأن هذه التعاميم أن تسهم في «التخفيف من الاكتظاظ في السجون وأماكن التوقيف، وتأمين المصلحة العامة كما حسن سير العدالة»، على ما ورد في التعميم الصادر عن النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات.

قرارات «بالجملة» لوزارة العدل وتعميمان عن النيابة العامة التمييزية فرضها الخوف من انتشار فيروس «كورونا» في السجون. قرارات «استثنائية لظرف استثنائي»، بحسب أحد القضاة المتابعين، قضى أخرها بـ«استجواب المدعى عليهم، محتجزين وموقوفين، عن بُعد، بواسطة الوسائل الإلكترونية قبل بتّ إخلاءات السبيل، في مكاتب مجهزة لهذا الغرض عبر قسم المعلوماتية التابع لوزارة العدل، وبناءً على مناوبة بين قضاة التحقيق بحددها قاضي التحقيق الأول في كل محافظة».

على أهمية هذه الخطوة، إلا أن الآراء بشأنها كانت متباينة. البعض اعتبرها ضرورية واستثنائية وإن «لم تكن مثالية»، فيما وصفها البعض الآخر بـ«الناقصة». هذا، على الأقل، ما يقوله بعض قضاة التحقيق، ممن يسندون أقوالهم بحجج قانونية. ينطلق أنصار الرأي الأول من أن هذا الإجراء «يجب التعامل معه كاستثناء وليس كقاعدة، وفي ظرف كالحالي، يصبح اللجوء إلى مثل تلك الإجراءات أبغض الحلال».

لكن، بصرف النظر عن مدى قانونية الخطوة التي ترافق ظرفاً طارئاً، ثمة أسئلة يتداولها بعض المعترضين على عدم وضوح الية تنفيذ التعميم القاضي بالاستجواب عبر المنصة الإلكترونية. ولعل أبرزها تلك المتعلقة بسلامة الموظفين والقضاة. فعندما يكون الخيار الأول في البند الأول من التعميم هو إجراء جلسة الاستجواب في المكتب المخصص والمجهز بالوسائل الإلكترونية «بحضور المدعي الشخصي ووكيله ووكيل المدعى عليه عند الاقتضاء وبحضور مندوب الأحداث في حال استجواب قاصر»، يصبح السؤال هنا «عمّن يضمن سلامة القضاة والموظفين؟». وهو سؤال يجرّ أسئلة عمّن تستهدف هذه الآلية؟ سلامة من؟ وهل تراعي حال التعبئة العامة؟ أسئلة تؤرق هؤلاء الخائفين من مناوباتهم، «خصوصاً في ظل عدم توفر شروط السلامة العامة في قصور العدل، كما في النظارات». وهنا، يستفيض أحدهم في شرح حال تلك القصور «التي تفتقد التهوئة والتعقيم ومعدات الوقاية، أضف إلى ذلك حال الملفات وأوراق الدعاوى التي تمر على عددٍ كبير من الأشخاص». خوف هؤلاء ينطلق من التجارب التي يعيشونها اليوم مع «أصحاب العلاقة» من أهالي الموقوفين والمدّعين، إذ يشير أحد الموظفين ممن يناوبون في أحد قصور العدل إلى أن «بعض هؤلاء يستعيرون الكمامات من بعض قبل الدخول إلى مكتب القاضي»! هذه النقطة بالذات هي ما يشغل بال بعض القضاة والموظفين، وإن كانت تطمينات جاءت من المعنيين في وزارة العدل بأن العمل جارٍ على «جعل الاستجواب إلكترونياً بكليته، أي أن يكون حضور محامي المدعي والمدعى عليه ومندوبة الأحداث أيضاً عبر تقنية الصوت والفيديو».

وفي الحديث عن قانونية إجراء الاستجواب مع الموقوف من مكان توقيفه، ينطلق الاعتراض من أن «الموقوف يستجوبه قاضي التحقيق وهو تحت إمرة سلطة قوى الأمن الداخلي». وهنا يُطرح السؤال الأهم: «من يضمن أن الموقوف يدلي بإفاداته بكامل إرادته ومن دون التعرض للضغوط؟». ينطلق هؤلاء في شكوكهم من النص القانوني الذي ينص على «أسباب» حضور الموقوف أمام القاضي، والتي تتعلّق بالتأكد من أنه «يدلي بإفاداته ومن دون ضغوط؟». لذلك، يسجّل بعض القضاة اعتراضاً على هذا الاستجواب الذي «يترك مكاناً للشك في أن الموقوف غير محميّ في إفادته، ما دمت لا أراه أمامي». وإلى هذه الثغرة تضاف ثغرة أخرى لعلها الأكثر أهمية، تتعلق بسرية التحقيقات. وهو سؤال طرحه أكثر من قاضٍ ومرجع معني. يستند هذا التحليل الى فرضية «هوية من يدير العملية الإلكترونية؟». فهل ستدار من «أهل البيت» أم أن «هناك شركة خاصة قد يستعان بها للإدارة» كما تناهى إلى بعض القضاة. وإذا كانت الإدارة بخبرات خارجية، عندها «من يضمن سرية التحقيق، وهي النقطة التي لم توضحها الآلية بعد؟».

التعميم لا يحلّ مشكلة الاكتظاظ لأن من قد يخلى سبيلهم لدى القضاء الجزائي لا يتعدى الـ400 (هيثم الموسوي)

إلى ذلك، يأخذ البعض على تعميم الاستجواب الإلكتروني «ضياع البوصلة» في تحديد عدد من يمكن أن يشملهم تعميم إخلاء السبيل؛ فبحسب المعنيين، «لن يحل هذا الأمر مشكلة الاكتظاظ في السجون والنظارات لأنه ليس كل الموقوفين خاضعين لسلطة القضاء الجزائي. فهناك الموقوفون لدى المحاكم العسكرية وغيرها، والتي لا يشملها التعميم، أضف إلى ذلك أن الأعداد التي يمكن أن يخلى سبيلها لدى القضاء الجزائي لا تتعدى 400 موقوف»، وفق تقديرات بعض القضاة. «إلا إذا كان المطلوب أن تكون الكورونا الشماعة التي نعمل تحت غطائها لترك موقوفين بتهم خطيرة مثل الإرهاب أو المخدرات أو القتل أو محاولة القتل». والخشية هي من أن يستغل البعض هذا الظرف الاستثنائي للضغط على القضاة من أجل «ترك أشخاص لا مجال قانونياً لتركهم». أما الخوف الأكبر فهو من رمي الكرة في ملعب القضاء وجعله «في مواجهة مع الناس». لذلك، لا يرى هؤلاء في هذه الخطوة سوى كونها «خطوة استباقية وهروباً إلى الأمام لتفادي الهجوم على وزارة العدل من باب الكورونا». من هنا، كان «الأجدى»، بحسب المعترضين، التوجه نحو النيابات العامة، فـ«الحل الحقيقي هو العمل مع تلك النيابات للحدّ من التوقيفات إلى الحدود القصوى». وقد بدأ بعض قضاة التحقيق، بالفعل، سلوك هذا الخيار عبر الضغط على النيابات «للعمل على ضبط التوقيفات، إلا في حال كان هناك أدلة كافية».

مصير العام الدراسي: لا اعتبار لـ«الدعم النفسي»

فاتن الحاج

لا يقارب أيٌّ من الخيارات المطروحة للنقاش في وزارة التربية اليوم بشأن مصير العام الدراسي والامتحانات البعد «البسيكولوجي» للتلميذ وحاجته للمساندة النفسية في أثناء الصدمة وما بعدها. التلامذة في كل المراحل التعليمية يعيشون، بحسب أستاذة علم الاجتماع المعالجة النفسية ميسون حمزة، وضعية القلق من كورونا، «بمن فيهم الصغار في صفوف الروضات الذين يقاسون الخوف في عيون أهاليهم ولديهم هواجس داخلية لا يعبّرون عنها. والأكثر قلقاً هم طلاب الشهادات الرسمية الذين باتوا في ذروة الاستقرار

> **نعيش «وهم القدرة» فيما بلدان متقدّمة تكنولوجياً أعلنت إنهاء العام الدراسي**

النفسي، لقلقهم من كورونا ومن الاستحقاق الرسمي معاً».

تجربة التعليم عن بُعد كشفت، وفق حمزة، أنّ «ليست لدينا ثقافة استخدام التكنولوجيا ولسنا جاهزين نفسياً لذلك، باعتبار أننا شعوب غير مهيّئة لفكّ روابطها العاطفية أو إقامة فصل عاطفي في علاقاتها الاجتماعية. يختبر التلميذ هنا الخوف من معيار التقييم ورقابة المدرّسة والأهل الذين يجلسون إلى جانبه ويتابعون كل ما يدرسه على الشاشة، ومن المحاسبة إذ يُطلب من المعلمين تقارير أسبوعية عمّا يقدمونه من كفايات. ما يحصل أننا في عين العاصفة ونعيش وهمّ القدرة فيما بلدان كثيرة متقدّمة علينا تكنولوجياً مثل بريطانيا وكندا وفرنسا أعلنت إنهاء العام الدراسي وألغت اختباراتها».

تشكّك حمزة في اجتياز هذه المرحلة بعواقب نفسية سليمة، لافتة إلى أن سيناريوهات الوزارة لمآلات العام الدراسي «لا يجب أن تُسقط من الحسبان أننا بدأنا في الأساس عاماً متعثراً، وعندما عدنا من التعطيل بذلنا جهوداً كبيرة لإعادة دمج تلاميذنا في جوّ الدرس».

أكثر ما يحتاج له التلامذة والأهل والمعلمون، كما تقول الأستاذة في الجامعة اللبنانية ورئيسة مركز AID للتربية المختصة ريماز حرز، هو «فهم سمات هذه المرحلة وتقديم الدعم النفسي. فليس مطلوباً من الوزارة والمسؤولين التربويين الحفاظ على العام الدراسي فحسب، بل توجيه رسائل إيجابية تبعث على الأمل والتخفيف من الضغط. فمن التلامذة المراهقين من يعوّضون القلق بالأكل والتدخين ويعيشون اضطرابات في النوم تُفقدهم التركيز، وهناك صنف يتحدّى نفسه على قاعدة أنه سيدرس وينجح رغم كل الضغوط، ما قد يؤثر في ما بعد على جهازه العصبي». لذلك، «ثمة حاجة للتخفيف من رهاب الامتحانات، إذ ليس مفهوماً بالمبدأ لماذا الإصرار على البريفيه التي نطالب بإلغائها نهائياً، وإعادة النظر في إجراء امتحانات الثانوية العامة لهذا العام».

التربوية إيمان حنينة تشدّد على أهمية التحضير لـ«مرحلة ما بعد الصدمة» والتخفيف من عوارضها على الناشئة، وتقترح تزويد الطلاب ببرنامج غير منهجي مثل المطالعات الأدبية والعلمية والإبداع في المجالات التكنولوجية والفنية، لما في الفنون من دور في تفريغ الطاقة السلبية أو الشعور بالضغط النفسي لدى الصغار والمراهقين. كما أنها مناسبة لتعزيز مهارات الطبخ والخياطة وهي تدرّج ضمن المنهج الثانوي في دول عدة للذكور والإناث. «والمطلوب أن تتدخل وزارة الإعلام في توجيه المحطات التلفزيونية للاستعاضة عن المسلسلات التي تتضمن مشاهد من العنف والتفكك الأسري ببرامج تحفز المواهب».

«تأخّر» الغرب بعد «كورونا» ... نحو عالم آخر!

غسان سكاف *

حصد فيروس «كوفيد-19»، منذ ظهوره في مدينة ووهان الصينية، أواخر كانون الأول 2019، وانتقاله إلى أرجاء العالم عشرات آلاف الضحايا ومئات آلاف الإصابات، ناهيك عن الخسائر الاقتصادية الهائلة، في ظل تخبّط في مواجهة الوباء، وخصوصاً في المراحل الأولى لانتشاره، وعلى الأخص في الدول الغربية.

الصين، التي يُعتقد حتى الآن أن الفيروس انطلق منها، تمكّنت من السيطرة على انتشار الوباء، وهي بدأت في تخفيف بعض القيود التي فرضتها لكبح انتشاره، فيما تحوّلت دول أوروبا، وخصوصاً الغربية، والولايات المتحدة إلى بؤرة الانتشار الرئيسية، بعدما أخفقت في الاستفادة من فترة السماح التي أعطيت لحكوماتها، ومن خبرة الصين وكوريا الجنوبية في محاربة الفيروس عبر عزل المناطق المصابة وإجراء فحوصات مكثّفة وحجر المسنّين والمصابين بأمراض مزمنة. فيما تبيّن أنها كانت قاصرة حتى عن مجاراة بعض الدول العربية في مواجهة انتشار الوباء.

فترة السماح هذه، التي امتدت أكثر من شهرين، كانت كافية لتأخذ الحكومات الغربية قرارات حاسمة، وخصوصاً أن علماءها هم من اجتهدوا في توصيف الوباء، وخطورة انتشاره وكيفية الوقاية منه، وهم من يعملون بقوة على استحداث لقاح أو دواء ينتظره العالم كله. رغم ذلك، حافظت هذه الدول على وتيرة حياتها العادية. وبقيت المدن الأوروبية والأميركية الكبرى تعمل وكأن الوباء ينتشر في كوكب آخر. فلم تعمل على فرض التعبئة والتباعد الاجتماعي، وظلت وسائل النقل فيها، ومن قطارات ومترو وباصات، تعمل كالعادة، علماً أن غالبية هذه الوسائل الموجودة تحت الأرض، لا تتمتع بالتهوئة اللازمة للتخلص من الفيروس الذي يتناثر في كل أرجاء المركبات لساعات طويلة. وجاءت قرارات التعبئة والعزل متأخرة جداً، بعدما سبق السيف العذل، وبعدما اصطدمت هذه الحكومات بالاختيار بين «أولويتين»: إنقاذ البشر أم إنقاذ الاقتصاد؟ هنا انكشفت هشاشة المنظومة الأوروبية والأميركية، وتبيّن أن أداء الحكومات الغربية، التي لطالما تغنّت بالإنسان وحريته الفردية، كان سيئاً جداً ومتأخراً جداً... بعدما تفشّى الوباء بسرعة قياسية وبنتائج كارثية.

العالم بعد كورونا لن يعود كما كان قبله، أقلّه في مجالَي الصحة والنقل. ففي الأول سيعيد العالم ترتيب أولوياته ليضع الصحة في مرتبةٍ متقدمة، وفي الثاني ستطرأ تغييرات جذرية للحد من تكرار انتشار الأوبئة. وعلى العموم، لا شك في أننا سائرون، بعد هذا الوباء، بخطى ثابتة نحو عالم آخر، لأن كل الكوارث التاريخية الكبرى الناجمة عن أوبئة أدت إلى تغييرات أساسية في البنى السياسية والاقتصادية والثقافية للأمم.

* رئيس قسم جراحة الأعصاب والدماغ والعامود الفقري - الجامعة الأميركية في بيروت

المخيمات الفلسطينية تتحضّر للعدوى

أمال خليل

أطلقت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، بالتعاون مع سفارة دولة فلسطين في لبنان، ورشة تجهيز مستشفى الهمشري لتحويله إلى مركز لمعالجة المصابين بجائحة كورونا، أمام المستشفى - التابع للجمعية وللملاصق لعين الحلوة - وقت طويل ليصبح جاهزاً لاستقبال الحالات. بحسب مدير دائرة الإعلام في «الهلال الأحمر» الطبيب عماد الحلاق، فإن «التحضيرات لا تزال في بدايتها بتمويل من الجمعية والسفارة. ونجد صعوبة في تأمين المعدات، لا سيما أجهزة التنفس»، مشيراً الى أن المستشفى بعد جهوزه سيستقبل كل المصابين من المخيمات وخارجها.

ورغم مرور حوالي شهر ونصف شهر على تسجيل أول إصابة بالفيروس في لبنان، إلا أن المخيمات الفلسطينية لم تسجل أي إصابة وفق تأكيدات «وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم» (أونروا) والجهات الفلسطينية. الإصابة الوحيدة طالت فلسطينياً يقيم في إقليم الخروب. وتحسباً لانتشار العدوى في المخيمات التي تشكل أكثر المناطق كثافة واكتظاظاً، عقدت «أونروا» اتفاقاً مع وزارة الصحة لاستقبال أي مصاب فلسطيني في مستشفى رفيق الحريري الحكومي في بيروت أو سواه من المستشفيات المعتمدة، على أن تتحمل الكلفة كل من الوكالة (بنسبة 90 في المئة) والسفارة (بنسبة 10 في المئة). كما تتحمل «أونروا» نفقات إجراء الفحوصات المخبرية المرتبطة بالفيروس.

وكانت الوكالة الدولية اتخذت إجراءات عدة داخل المخيمات للوقاية من انتشار الفيروس، لا سيما في عياداتها. وبادر الهلال الأحمر الفلسطيني إلى رش المخيمات والتجمعات بمواد التعقيم. فيما أعلنت لجنة الطوارئ المركزية الفلسطينية التزامها بخطة التعبئة العامة اللبنانية وحظر التجول. وشرعت بفرض إجراءات مشددة «على حركة دخول وخروج سكان المخيمات في ساعات وأوقات محددة وتقليل عدد المداخل وإقفال المحال والتزام الوقاية الفردية والتعقيم بجهد مشترك بين الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية واللجان الشعبية والأهلية والقوى الأمنية

> **الهلال الأحمر يجهز مستشفى الهمشري في عين الحلوة لاستقبال مرضى «كورونا»**

في المخيّمات ومؤسسات المجتمع المدني الصحية وغير الصحية ولجان الأحياء» بحسب بيان صادر عنها.

الإلتزام بالتعبئة العامة زاد من عبء الوضع المعيشي المزري أساساً في المخيمات. إذ أن معظم سكانها من العمال الموسميين الذين تعطّلت أشغالهم وفرضت عليهم البطالة. المبادرة اللبنانية الأولى لدعم العائلات الأكثر حاجة جاءت من بلدية صيدا التي شملت الفلسطينيين المقيمين في نطاقها بخطة توزيع المساعدات. كما أجرت «أونروا» مسحاً لتوزيع المساعدات المالية والغذائية على المحتاجين داخل المخيمات لتمكينهم من الإلتزام بالحجر. ومن المنتظر بأن تبدأ توزيع المساعدات في اليومين المقبلين.

رش مبيدات في مخيم شاتيلا (أ ف ب)

على الغلاف

«غوغل» تنشر بيانات المستخدمين... بذريعة «كورونا»

علي عواد

نشرت شركة «غوغل» أمس، بيانات عن مواقع مستخدميها حول العالم للسماح للحكومات بقياس مدى فعّالية إجراءات التباعد الاجتماعي المفروضة لمكافحة فيروس كورونا. وينشر التقرير تحركات المستخدمين في 131 دولة، والنسبة المئوية لزيارات مواقع مثل الحدائق العامة والمتاجر والمنازل وأماكن العمل. تسمح تلك البيانات والتي جمعت إلى الـ 29 من الشهر الماضي، الدول بمراقبة مدى تطبيق سكانها لإجراءات الحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي، ما يسمح لها بتشديد الإجراءات إذا ما تبين عبر البيانات أن الالتزام لم يكن كما يجب. لكن وعلى الرغم من أهمية ما سبق، إلا أنه عملياً، خرق بالغ الخطورة لحقوق مستخدمي الإنترنت حول الكوكب. فيما الخوف الأكبر أنه وبسبب الوباء العالمي، ستتاجح هذه الشركات الكبرى والتي أصبحت حارسة بوابة الإنترنت، أن فائدة نشر مثل تلك البيانات أهم من حقوق المستخدمين بسبب «الأوضاع الراهنة»

> من سخرية القدر أن الغرب اتهم الصين بتعزيز دور الدولة الرقمية البوليسية تحت غطاء إنساني

قبل أشهر، وضع فنان ألماني 99 هاتفاً «ذكياً» داخل عربة صغيرة، ثم جرّها في شارع لا يشهد حركة مرور للسيارات، لكن خرائط غوغل أظهرت حركة مرور كثيفة في ذلك الشارع، إذ تعتمد تلك الخرائط على بيانات الهواتف الذكية للمستخدمين، والموجودين في سياراتهم على الطرقات. إذا كانت حركة تلك المستخدمين سريعة، فهذا يعني أن الطريق مفتوح ولا توجد زحمة، والعكس صحيح. لا تبرز خرائط غوغل من هم المستخدمون، بل مجرد ألوان تتبدل بتغيّر حال الطريق.

ما قامت به «غوغل» أمس مشابه لما سبق، لم تنشر عدد الأشخاص ولا هوياتهم، بل النسبة المؤية لمن هم في المنزل، ونسب الذهاب إلى المتاجر أو أماكن العمل. كما لم تحدد الشركة أماكن العمل وأين تقع، بل كانت البيانات عن الدولة ككل. قد يبدو الأمر جيداً للوهلة الأولى، ولكن عند البحث عن بيانات الولايات المتحدة الأميركية، يتبين أن الشركة نشرت بيانات كل ولاية على حدة، ومن ثم بيانات كل مقاطعة في كل ولاية. ما يعني أن هذا النظام، يملك بالفعل بيانات حركة المستخدمين الخاصة بالمدن الصغيرة بل وحتى الأحياء السكنية حول الكوكب، لكن الشركة لم تنشرها. وأعلنت «غوغل» أنها ستقوم بتعزيز هذه البيانات في الأيام القادمة.

هذا النظام بدأ العمل عليه بناءً على طلب من البيت الأبيض، حيث أمر الأخير منذ أسابيع قليلة عمالقة شركات الإنترنت والتكنولوجيا في الولايات المتحدة، مثل غوغل وفيسبوك وأبل وأي بي أم... المساعدة على بناء نظام يتيح للحكومة الأميركية، مراقبة إجراءات الحجر المنزلي، وذلك للمساعدة على أمرين: تحديد الأماكن التي لا يلتزم السكان هناك بالإجراءات، وثانياً والأهم، التنبؤ بأماكن التفشي الجديدة المحتملة لـ«كورونا»، اعتماداً على حركة السكان.

تردّد غوغل أن هذه البيانات لا تنتهك حقوق المستخدمين، وهي ببساطة بيانات شاملة ولكن «مبهمة». المشكلة هنا، أن الأرقام لا تكشف عن التحول الكبير في حركة الناس وعمليات الإغلاق التام في البلدان والمناطق في جميع أنحاء العالم فحسب، بل تكشف أيضاً عن قوة التتبع الهائلة التي تمتلكها «غوغل» تحت تصرفها، باستخدام سجل المواقع على الهواتف المحمولة للأشخاص. وصحيح أن البيانات قد تكون مفيدة لتتبع تفشي الفيروس، إلا أن الخبراء في مجال أمن المعلومات والخصوصية باتوا يتخوفون من هذا النظام، وخصوصاً أنّ هذه الأوضاع تشبه إلى حدٍ كبير ما كشفه ادوارد سنودن، عن سوء استخدام أجهزة المخابرات الأميركية لبيانات مواقع التواصل الاجتماعي، بعد أن وجدت طرقاً للاستفادة والإلتفاف على قوانين الدولة الأميركية التي وُضعت على ضوء هجمات الحادي عشر من أيلول. من جانبها، أفادت «غوغل» لصحيفة «واشنطن بوست» الشهر الماضي، بأن «معلومات الموقع المجمّعة مجهولة الهوية ويمكن أن تساعد في القتال ضد كوفيد-19».

لكن في غضون ذلك، طلب اتحاد يضم 33 رابطة صناعية وشركات ومنظمات أخرى من المدعي العام في ولاية كاليفورنيا زافييه بيسيرا تأجيل تطبيق قانون خصوصية المستهلك في الولاية، والذي كان من المقرر أن يبدأ في الصيف الحالي. هذا ما يحصل الآن حول العالم، وقد تم بالفعل بذل جهود مماثلة في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك في فلسطين المحتلة وبريطانيا، حيث وافق المسؤولون الحكوميون على خطة لاستخدام بيانات الهاتف الخلوي لتتبع مواقع الأشخاص المصابين بالفيروس وأولئك الذين ربما كانوا قد اتصلوا بهم. أي أن الدول تتجه لتغييب القوانين التي تضمن خصوصية المستخدمين، بحجة حمايتهم من الفيروس!

تقول «غوغل» لـ«واشنطن بوست» أيضاً: «أي شراكة مع «طرف ثالث» لن تتضمن مشاركة حركة الشخص أو موقعه الفردي». هذا الكلام «المنمّق»، يعني أن غوغل ستتبع تلك البيانات لأطراف أخرى، وبمراجعة بسيطة لتاريخ غوغل وفيسبوك يمكن القول بأن تلك البيانات ستُستخدم بشكل أساسي للإعلانات الموجهة. تُعد تلك البيانات ضمن «البيانات الكبرى» (Big Data)، وفي عصر الديجيتال هي آبار نفط لا تنضب. فهي تتيح لـ«طرف ثالث» درسها لفهم حركة الدول المتسوّقين ككل وليس بشكل فردي. مثلاً: ما هي أكثر الأماكن التي يبتاع منها المستخدمون حاجاتهم... وهكذا بالنسبة إلى المطاعم وأماكن التجمع. ويمكن بعدها أن يقوم هاتف المستخدم بعرض إعلانات مدفوعة خلال وجود الفرد في منطقة ما لتوجيهه إلى متجر جديد. كما يمكن تحليل نمط حياة السكان في دولة ما، مثلاً أين يتجهون بعد العمل، أين يقضون عطلة نهاية الأسبوع، ما يتيح للشركات التي تحاول الدخول إلى أسواق جديدة فهم سلوك السكان هناك بشكل أكبر وفرض واقع استهلاكي مختلف عمّا سبق. وفي مثل بسيط عن البيانات والإعلان الموجه، بعد قيام المستخدم لعملية بحث على موقع «غوغل» عن أحد المنتجات التي يريد شراءها، ولأن مواقع تصفّح الانترنت تستعين بسجلات الـ«Cookies»، سيجد أن موقع «فيسبوك» قد أتى له بإعلان عن ذلك المنتج على الرغم أن البحث كان على موقع آخر.

بالمحصلة، بات مستخدم الانترنت اليوم، وخاصة عبر الهاتف الذكي، مكشوف الخصوصية للدولة خوفاً من الإصابة بالفيروس، ومن جهة أخرى تلتهم الشركات الكبرى بياناته الشخصية بغية جني أرباح طائلة من خلال بيعها في سوق الإعلانات.

ومن سخرية القدر أن الغرب وجّه أصابع الاتهام إلى الصين، بعد أن وضعت نظام المراقبة الاجتماعية كجزء من عملية كبح تفشي فيروس كورونا، قائلاً: إن الصين تريد تعزيز دور الدولة الرقمية البوليسية، تحت غطاء إنساني!

(أ ف ب)

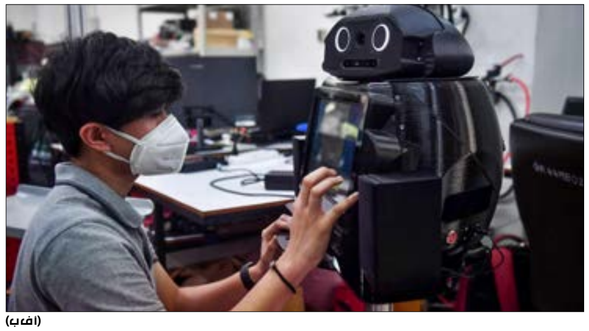

(أ ف ب)

بانتظار الكلوروكين... الـ Bluetooth هو الحلّ؟

رضا صوايا

الحرب على «كورونا» تدار على جبهتين: طبية وتكنولوجية. وفيما تظهر كل المعطيات العلميّة وحتى أكثرها تفاؤلاً أن على البشرية انتظار أشهر لحين إيجاد علاج فعّال وحاسم، فإن الهم بات منصباً الآن على كيفية إعادة الحياة إلى نسقها الطبيعي، أو أقلّه الحد من حالة الحجر التي أدت، للمرة الأولى في التاريخ، إلى عزل حوالى 3,5 مليارات إنسان في منازلهم. المعطيات كافة تشير إلى أن أكبر الشركات في العالم وأقواها لن تقوى على الاستمرار لمدة طويلة في ظل الوضع الراهن، حالها حال أغلب الحكومات التي تقع تحت ضغوط متزايدة، صحياً واقتصادياً واجتماعياً، تأهيك عن الأعداد المتزايدة للعاطلين عن العمل حول العالم. كل ذلك، وفي انتظار «بشارة العلاج»، دفع بتكنولوجيا الاتصالات والتطبيقات الهاتفية إلى الواجهة في المعركة ضد الوباء.

لذلك، يبدو أن الحل المؤقت لعودة الحياة إلى طبيعتها تدريجياً الذي باتت دول كثيرة تعوّل عليه سيكون تكنولوجياً قبل أن يكون طبياً، من خلال تطبيقات على الهواتف الذكية تمنح حاملها القدرة على تحديد وجود مصاب بالفيروس في محيطهم للابتعاد عنه، وتساعد في حلّ المعضلة الأكبر التي تواجهها الحكومات والأطقم الطبية، وهي صعوبة إجراء الاختبارات بشكل واسع وسريع وشبه استحالة تتبع الأشخاص المصابين ورصد كل من اختلطوا معهم، إذ طالما أن أكثر من نصف حالات العدوى تنتقل من مصابين لا يحملون عوارض المرض، فإن محاولة ضبط التفشي بشكل مطلق ستكون شبه مستحيلة في ظل الإجراءات التي تتبعها غالبية الدول حالياً.

بعبارات تبسيطية، تتم عملية الرصد التكنولوجي على الشكل الآتي: تسجّل الهواتف الذكية موقع المستخدم الذي، في حال بيّنت الفحوصات إصابته بالفيروس، تتم مشاركة سجل تحركاته الأخيرة مع المستخدمين الذين تُظهر بياناتهم أنهم كانوا قريبين منه في الأيام الماضية ويُنصح هؤلاء، بحجر أنفسهم فوراً. ورغم الثغرات التي تعتري هذه «الاستراتيجية»، وخصوصاً لناحية تحديد المسافة بين شخصين كانا في المحيط نفسه، وكيفية تخزين البيانات ومن هو مخوّل الاطلاع عليها، وضمان سرية المستخدمين... إلا أنها أثبتت جدواها ونجحت بشكل كبير لدى اعتمادها في الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية، رغم الانتقادات الغربية بذريعة إمكان استخدام هذه التقنيات لاختراق خصوصية المواطنين وإخضاعهم لمراقبة أوسع من قبل الحكومات. إلا أن تحوّل القارة العجوز وبلاد العم سام إلى بؤرتَي الانتشار الرئيسيتين للوباء، بشكل بات يصعب احتواؤه بالطرق التقليدية، يبدو أنه سيدفع بالمنتقدين إلى لحس انتقاداتهم، إذ بات السباق محموماً في أوروبا والولايات المتحدة لتصميم تطبيقات مماثلة، مع «مراعاة الخصوصية والسرية».

> سباق في دول الغرب على استنساخ التجربة الصينية في «ملاحقة» المصابين

أحدث المبادرات الأوروبية في هذا السياق إعلان تأسيس منظمة Pan-European Privacy Preserving Proximity) PEPP-PT (Tracing غير الربحية في سويسرا؛ وهي تضم، بحسب هانس كريستيان بوز أحد أعضاء المجلس الاستشاري الرقمي للمستشارة الألمانية أنجيلا مركل، 130 باحثاً أوروبياً من 8 دول (فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا، النمسا، سويسرا، بلجيكا والدنمارك)، أعلنوا أنهم سيطلقون في السابع من نيسان الجاري منصة تقنية للهواتف الذكية تسمح بتعقّب الأشخاص الذين اتصلوا مع مصابين بالفيروس للحد من انتشاره داخل هذه الدول وعبرها. بوز أكد لمجلة «دير شبيغل» الألمانية أن المنظمة «لا تهدف إلى إطلاق مجرد تطبيق، بل أن تخلق معياراً عاماً يمكن لبقية التطبيقات التي ستنشأ للهدف نفسه الارتكاز عليه». وأوضح أن التطبيق سيعمل بواسطة تقنية البلوتوث، وسيقوم بإنذار المستخدم بأنه يقف قريباً من شخص ثبتت إصابته مخبرياً بفيروس «كورونا»، شرط أن يكون هذا الأخير مستخدماً للتطبيق أيضاً. التطبيق، وفق بوز، سيكون التطبيق متوافقاً والقواعد الأوروبية لحماية البيانات، وسيكون استخدامه اختيارياً، وهو يضمن السرية وعدم كشف اسم المستخدم أو المصاب، ومنع أي نقل للبيانات بين الهواتف. إلا أن التحدي أمام التطبيق يتمثّل في إقناع العدد الأكبر من المستخدمين بتنزيله، إذ يشير الخبراء إلى ضرورة أن يستخدمه بين 40% و60% من السكان لكي يكون فعّالاً.

بدورهم، أكّد باحثون من جامعة أوكسفورد أن الأساليب التقليدية المتبعة من قبل وزارات الصحة والقطاعات الطبية حول العالم توفر بيانات غير مكتملة ولا يمكنها مواكبة وتيرة تفشي الوباء. ونصح هؤلاء باستخدام تطبيقات تعتمد تقنية البلوتوث للحد من انتشار الفيروس.

وأطلق فريق باحثين من جامعة ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT برئاسة عالم الحاسوب رامش راسكار نموذجاً أولياً لتطبيق اسمه Private Kit قادر على تخزين ما يصل إلى 28 يوماً من بيانات موقع GPS الخاص بالمستخدم والتي يتم تسجيلها كل 5 دقائق. وإذا كانت نتائج فحوصات الفيروس إيجابية، يمكن للمستخدم اختيار مشاركة بياناته الأخيرة مع معرّضين لخطر الإصابة ونشرها.

وفي ألمانيا، سيعتمد تطبيق GeoHealth قيد التطوير جزئياً على بيانات الموقع التي يخزنها موقع غوغل لمستخدميه، حينها يمكن للشخص الذي تثبت إصابته بالفيروس أن يستخدم التطبيق للتبرّع وكشف سجل موقعه الذي سيجري تخزينه في خادم مركزي، بعدها يتم تسجيل حركة المستخدمين في سجل الأشخاص المصابين، حيث سيعرض عليهم التطبيق تنبيهات مرمّزة بالألوان تبين مدى احتمال إصابتهم بالفيروس.

العدوى تصيب البحرية الأميركية: جهوزية الجيش تهتزّ

مع رسوّ «تيدي روزفلت» في ميناء غوام بعد حاملة الطائرات «يو إس إس رونالد ريغان» التي رست في اليابان أيضاً، عقب ظهور إصابات بفيروس «كورونا» على متنهما، غابت «الحماية» الأميركية عن غرب المحيط الهادئ، مايمثّل، بإعتراف البنتاغون، تحدّيا لجهوزية القوات الأميركية

كثيرةٌ هي المؤشّرات التي تُجلّي أزمة الإدارة الأميركية في التعامل مع الوباء العالميّ؛ وتُعدّ الاستجابة المتأخّرة التي أفضت إلى كارثة على أكثر من مستوى، أولى تلك المؤشّرات، إذ بيّنت حجم الارتباك الذي طبع سلوك المؤسسات الأميركية في الردّ على الجائحة. وليست وزارة الدفاع الأميركية، بمنأى عمّا سلف، إذ تخطّت استجابة البنتاغون لـ«محنة» حاملة الطائرات «يو إس إس ثيودور روزفلت» الموبوءة كلّ التوقعات، بعدما أبدى قلقاً كبيراً لجهة أن ما جرى على متن الحاملة، إنّما يشكّل تحدّياً لجهوزية الولايات المتحدة العسكرية.

لم يكن قائد «تيدي روزفلت»، بريت كروزير، يعلم بأن نداء الاستغاثة الذي سيطلقه، سيصبح آخر مهمة له على متن حاملة الطائرات. لم تحتمل البحرية الأميركية تسريب رسالة لاذعة أبلغ فيها قائد الحاملة العملاقة البنتاغون بأن فيروس «كورونا» ينتشر بشكلٍ لم يعد ممكناً السيطرة عليه على متن سفينته، فضلاً عن دعوته إلى تقديم مساعدة فوريّة لعزل أفراد طاقمه البالغ عددهم حوالى خمسة آلاف عسكري. أقيل كروزير من مهامه بعدما «برهن على سوء حكم في فترة أزمة»، والتعبير لوزير البحرية الأميركي بالوكالة، توماس مودلي. ولعلّ مناشدته رؤساءه بالقول: «نحن لسنا في حالة حرب. لا حاجة إلى أن يموت البحارة»، كانت أكثر ما استفزّ هؤلاء. وجاء في رسالته: «قد يبدو إجلاء غالبية الطاقم من حاملة طائرات نووية أميركية منتشرة في المحيط وعزلهم لمدة أسبوعين إجراءً استثنائياً... لكنها مخاطرة تفرضها الضرورة». وتمثّل الإقالة التي جاءت بعد يومين من تسريب الرسالة، أحد أوجه أزمة المؤسسات الأميركية في التعامل مع فيروس «كورونا». إذ يمكن لهذه الخطوة أن تكون ذات تأثير على جنود البحرية الآخرين الذين يتطلّعون إلى الإفصاح عن قضايا مماثلة يواجهونها، في وقتٍ تحجب فيه وزارة الدفاع بعض البيانات حول العدد الفعلي للإصابات، خشية تقويض تصوّر جهوزية الجيش الأميركي لأيّ طارئ.

تفيد الأرقام الرسمية، بأن أكثر من 100 فرد على متن «ثيودور روزفلت» أصيبوا بمرض «كوفيد-19»، لكن حديث كروزير، في رسالته، عن وضع قاتم على متن الحاملة التي تعمل بالطاقة النووية في ظلّ تزايد حالات العدوى بين الجنود، ودعوته إلى «تحرك سريع» لإخلاء 4,800 بحّار باتت حياتهم مهدّدة، يؤشّر إلى أن الأرقام الفعلية قد تكون أعلى بكثير من تلك المُعلنة. وبرغم الإجراء الانتقامي في حقّ قائدها على خلفية نداء الاستغاثة، اضطرّت البحرية الأميركية، بالفعل، إلى إجلاء آلاف البحّارة الذين جهّزت لهم غرفاً فندقية في جزيرة في المحيط الهادئ لاستقبالهم، في حين تعتزم إبقاء الحاملة قيد التشغيل بطاقم أساسي من بحارة السفينة غير المصابين. ومع دخول «روزفلت» ميناء غوام في 28 آذار/ مارس، بعد حاملة الطائرات «يو إس إس رونالد ريغان» التي رست في اليابان أيضاً عقب ظهور إصابات بفيروس «كورونا» على متنها، باتت جميع حاملات الطائرات التابعة لـ«البنتاغون» في غرب المحيط الهادئ راسية. يشكّل ذلك، باعتراف وزارة الدفاع، تحدّياً لجهوزية القوات الأميركية، عبّر عنه بدايةً، مودلي لدى إشارته إلى ضرورة إبقاء نحو ألف فرد على متن الحاملة لتستمر في العمل: «لا يمكننا، ولن نخلي السفينة تماماً... هذه السفينة على متنها أسلحة وذخائر وطائرات بامظة الثمن ولديها محطة للطاقة النووية»، بينما لفت وزير الدفاع، مارك إسبير، إلى أنه لم يزر أحداً يختبر جهوزية الجيش الأميركي وسط انتشار الوباء، لأن «الوقت ليس مناسباً»، و«ما نراه الآن هو أن الكثير من الدول قد تحوّلت إلى الداخل، وتركز على أوضاعها الداخلية». وبحسب إسبر: «يبدو أن هناك رواية أنه يجب علينا عزل الجيش الأميركي بأكمله ومعالجة المشكلة بتلك الطريقة. هذا غير ممكن».

> الوقت ليس مناسباً لاختبار جهوزية القوات الاميركية

(الأخبار)

(أ ف ب)

على الغلاف

العيش (والموت) في زمن «كورونا»

الأخبار
al-akhbar
رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
مدير التحرير: وفيق قانصوه
مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأندري
صادرة عن شركة أخبار بيروت
المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963
الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
التوزيع: شركة الأوائل 01/666314-15 ـ 03/828381
الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com
صفحات التواصل: /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

أسعد أبو خليل *

كنتُ دائماً أتصوّر كيف تعاملَ الناس في القديم مع الطاعون (والعربُ تُميّز بين الطاعون والوباء) وكيف كانت تتراكم الجثث في الشوارع، من دون أن يجرؤ أحد على لمسها. خسرت أوروبا نحو نصف سكّانها، في القرن الرابع عشر، في طاعون «الموت الأسود». وكانت نسبة الإصابة الأعلى بين القساوسة، لأنهم كانوا يتجاهلون المصاعب ويزورون المرضى المحتضرين على فراش الموت ليسمعوا اعترافاتهم. التقدير أنّ نسبة الموت بين القساوسة كانت أعلى من 40% (كان هؤلاء مثل الأطباء والمرضين والمرضات في عصر «كورونا»، مع فارق أنّ الطب يقدّم العلاج والرعاية، فيما يقدّم الدين شيئاً آخر تماماً)، وهذا اضطرّ الكنيسة لأن تفتي بأنه يمكن لأيّ كان («حتى النساء») سماع اعترافات المحتضرين. وكانت الطواعين تولّد حفلات من الجنون الجماعي: طاعون «الموت الأسود» أنتج فرقة سوطيّة كان أفرادها يتنقلون من بلدة إلى أخرى، حيث يعمدون إلى ضرب أجسادهم بالأسواط والمعادن، إلى أن يتقرّح جلدهم وتتفجّر دماؤهم وكل ذلك طلباً للتوبة. كان المؤمنون لا يتوقّفون عن طلب تفسير للنكبات من الكنيسة، وكانت الأخيرة عاجزة عن تقديم أجوبة مقنعة. عانت الكنيسة بعد ذلك، خصوصاً أنّ القساوسة الجدد بعد الطاعون، كانوا أقلّ تمرّساً ودراسة من أسلافهم.

وفي عصور فقر العلوم الطبيّة (كان كتاب «القانون في الطب» لابن سينا هو الكتاب المُعتمَد في كليّات الطب في أوروبا، حتى القرن الثامن عشر، وكان أوّل استعمال له في جامعة أوروبيّة، هي جامعة بولونيا، أقدم جامعة في القارة)، كان النزوع نحو تفسيرات الغيب والسحر. تحدّثت كتب التراث العربي عن عدد الطواعين، التي ضربت المنطقة منذ نشوء الإسلام. العرب منذ، طاعون عمواس، أدركوا خطر التفشّي عبر النزوح عن موقع البلدة المصابة. الغربيّون لم يمارسوا الحجر الصحّي قبل القرن الرابع عشر، لكنّ عباس محمود العقّاد يصرّ على أنّ العرب عرفوا الحجر منذ أيام الرسول (والكتابات الإسلاميّة الاعتذاريّة عن الطواعين تبالغ في نَسب إجراءات طبيّة حديثة إلى العصر الإسلامي المبكر، فيما يريد المستشرقون الغربيّون التقليل من إسهامات العرب في الطبّ، ونسبها كلّها إلى الإغريق، تماماً كما يفعلون بالنسبة إلى الفلسفة الإسلاميّة). تعامُل العرب مع طاعون عمواس، يدلّ على وعي بخطر التفشّي وعلى تطبيق ما يصفه الصديق أحمد دلّال (مؤرّخ العلوم عند العرب) بـ«الحجر الصحّي المعاكس»، أي أنهم كانوا يتركون البلدة المصابة ويتّجهون نحو البادية. وزمن الطواعين يخيف، بما يصحبه وما يتبعه من شعوذات أساطير دينيّة وغير دينيّة. يزدهر تجّار العقاقير السحريّة وواعدو المؤمنين بجنة الخلد ـ لكن مقابل أثمان، ماديّة أو غير ماديّة.

في لبنان، يصعب الحديث عن ضرورة الإلتزام بالمعايير العلميّة والطبيّة. هذا بلد تكثر فيه أحاديث العجائبيّات والمعجزات الدينيّة. زين الأتات راكم ثروة من الشعوذة، وأنا نشأتُ في لبنان أقرأ دوريّاً في جريدة «النهار» عن «اكتشاف» للبنانيّين أفذاذ أدوية للسرطان. ومارسيل غانم (أدرك الشباب اللبناني، ولو متأخراً، مدى فساد برنامجه وخطورته على العقول) كان يستضيف هو الآخر عباقرة لبنانيّين من مكتشفي أدوية للسرطان، يثني عليهم بالحماس نفسه الذي يثني فيه على الفاسدين من أصدقائه السياسيّين. والدولة تبارك المعجزات الدينيّة، لا بل إن جبران باسيل أدخل إليكم مصطلح «السياحة الدينيّة» لتشجيع المقيمين و«المنتشرين» للتبرّك من القدّيسين. والمباركة الرسميّة الفظيعة للترويج التجاري لمعجزات القدّيس شربل، يجب أن تُمنع قانوناً لأنها مضرّة بالصحّة وتؤدّي إلى ترك العناية الطبيّة والاتجاه نحو العناية الإلهيّة. ومثل ما حلّ بأوروبا بعد «الموت الأسود»، ستتعاظم في بلادنا دعوات التوبة والعودة إلى الدين القويم، كما أنّ الوصفات السحريّة ستزدهر: قد يعود زين الأتات إلى الشاشة، وقد تجد مريم نور وصفات سحريّة. مقتدى الصدر دعا الدول التي سنّت حقوق زواج المثليّين، إلى التراجع عن تلك القوانين التي لامها على الغضب الربّاني (المفترض) على البشر (لكن ما تفسير الصدر لانتشار الفيروس في دول لم تسنّ قوانين زواج المثليّين؟). والطب في العصر الإسلامي شابته أيضاً علائم غير عمليّة، مثل الربط بحركة الكواكب أو نسب الطاعون إلى غضب إلهي.

وقد مرّ علينا الطاعون أوّل ما مرّ، ونحن صغار في قصيدة لأحمد شوقي يقول فيها «حلّ بنا الطاعونُ، المرض الملعونُ» إلى أن يأتي إلى البيت الذي يقول: «إن الوباءَ يقربُ من كل قوم أذنبوا، لكنهم إن أعرضوا عنه يزولُ المرضُ». مَن يدرّس هذه القيم المخيفة للأطفال والأولاد؟ ما غرض تخويف الناشئة؟ لكن في بلادنا لا يزالون يخصّصون في حصص دراسة الدين فصولاً عن تصوير أهوال جهنّم وعذابات النار. والنفور من الفكر الغيبي لتفسير المرض لا يجب أن يذهب بنا إلى تقديس العلم والتنوير. كانت «مدرسة فرانكفورت» سبّاقة في التحذير من عصر التنوير الذي تجلّى في تطويع العلم و«العقلانيّة» لصالح المشروع النازي المروّع. وباسم العلم والطب الحديث، بدأت حكومات الغرب في الأسابيع الماضية، بتطبيق إجراءات زجر وقمع وحظر ومراقبة. بريطانيا سارعت، من دون نقاش، إلى تمرير قانون قمعي يتيح للحكومة اعتقال وعزل مواطنين لمدة غير محدّدة وفضّ احتجاجات وإغلاق مطارات ومرافئ. بنيامين نتنياهو عطّل بسرعة المحاكم في إسرائيل (تلك المحاكم التي لم تكن إلا ذراعاً للاحتلال والعنصريّة والعدوان، في ما يتعلّق بحقوق غير اليهود) وخوّل سلطات الأمن مراقبة الجميع، من خلال الهواتف، مستعيراً من قوانين الدولة لمكافحة الإرهاب (وهذه القوانين الفاشيّة لإسرائيل أصبحت منذ السبعينيّات المثال المُحتذى لدول الغرب). وزارة العدل الأميركيّة طلبت صلاحيّات استثنائيّة من الكونغرس، وتريد تعطيل القوانين ضد مهاجرين. والقيادة العسكريّة الأميركيّة قرّرت منع نشر أرقام الإصابات في صفوفها بحجّة «الأمن القومي». وولايتان استغلّتا الذعر لتقييد حقوق الإجهاض. وفي الأردن، أعلن وزير الدولة للشؤون القانونية ـ أليس مضحكاً أنّ هناك وزارة بهذا الاسم في دولة لم تعرف حكم القانون منذ إنشائها؟ ـ أنّ الحكومة ستلاحق الأخبار الكاذبة باسم نشر الخبر الصحيح عن «كورونا» (هذا في دولة اشتهر حاكمها الحسين بن طلال بنفي أخبار لقاءاته مع قادة العدوّ على مرّ العقود، قبل أن يعترف فيها في سيرة للإسرائيلي أفي شلايم). الذي يعيش معاناة «كورونا» مُغترباً في أميركا يعيشها مرتيْن: مرةً في الوطن الأم، والمرّة الأخرى في الوطن الثاني. وأميركا أطنبت في مديح نفسها على مرّ العقود، خصوصاً في سنوات الحرب الباردة، وزادت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لأنّ دعاياتها لم تعد تتعرّض للدحض إلّا من قِبل جهاز الإعلام الضعيف التابع للممانعة العربيّة ـ الإيرانيّة. أميركا مثّلت التفوّق في كلّ شيء: هي مُنقذة العالم في الأفلام، وهي التي تتولّى بالنيابة عن نفسها حماية الكوكب وتشرف على استكشاف الكواكب الأخرى. أو كانت حتى وقت لم يعد قريباً. أميركا هذه بدت في أزمة «كورونا» دولة عالم ثالثية. تبرّم دعاة إمبراطوريّة الحرب، من تنامي الإعجاب الأميركي والعالمي بطريقة تعاطي الصين مع الكارثة. أميركا وكل دول الغرب، بدت عاجزة وضعيفة، ليس لأنها عجزت عن مكافحة فيروس، بل لأنها استثمرت على مدى عقود في الترويج للنموذج الرأسمالي الغربي على أنه الأصلح، لها وللإنسانيّة جمعاء. ليس العجز الأميركي مردّه شخص ترامب: المشكلة تكمن في طبيعة النظام الرأسمالي نفسه. حتى توماس بيكيتي بين كتابه «رأس المال» وكتابه الأخير «رأسمال وأيديولوجيا» يتطوّر من العقيدة الليبراليّة المؤمنة بإمكانيّة إصلاح الرأسماليّة إلى العقيدة الاشتراكيّة.

عمل نحتي رملي للفنانة الفلسطينية رنا الرملاوي (تفصيل) بالقرب من منزلها في مدينة غزة (أ ف ب)

العلاقة بين رأس المال ومكافحة «كورونا» تظهر في لبنان جليّة. مستشفى الجامعة الأميركيّة في بيروت، والذي هو أشهر مستشفى في المنطقة العربيّة برمّتها، والذي يجذب ملايين الدولارات من التبرّعات سنويّاً، أظهر عجزه واختفى عن الصورة، فيما مستشفى بيروت الحكومي يتولّى شأن المكافحة البطوليّة للمرض والاعتناء الحريص بالمرضى. هذا المستشفى الذي يعاني من نقص حاد في التمويل، هو عنوان مكافحة «كورونا»، لا مستشفى الجامعة الأميركيّة، مقرّ سياحة الأثرياء الاستشفائيّة. لقد تبرّع أثرياء ساسة لبنان (من وليد جنبلاط إلى نجيب ميقاتي إلى رفيق الحريري وعائلته إلى محمد الصفدي) لصالح الجامعة الأميركيّة في بيروت ومستشفاها، لكن أيّاً من هؤلاء لم ينفق قرشاً من كنوز الفساد لدعم مستشفى بيروت الحكومي. المستشفى الأميركي الخاص، مخصّص للسياحة الطبيّة للأثرياء في لبنان والدول العربيّة، فيما مستشفى بيروت الحكومة مخصّص للبشر. يقول باحث طبّي معروف هنا، إن ما حلّ بلبنان وغياب دور مستشفى الجامعة الأميركيّة في بيروت، يجب أن يؤدّي إلى تعزيز كليّة الطب في الجامعة اللبنانيّة، وجعل تمويل مستشفى بيروت الحكومي (من مال الدولة ومن مال التبرّعات) أولويّة. كليّة الطب في الجامعة اللبنانيّة، هي التي ستكون رأس الحربة في مكافحات طواعين المستقبل. في لبنان، تزامن ظهور «كورونا» مع نشر صحيفة إسرائيليّة واحدة، خبراً بعنوان عرضي عن إمكانية توصل مختبر في إسرائيل إلى اكتشاف لقاح ضد الفيروس. لكنّ الخبر نفسه تضمّن نفياً من وزارة الدفاع الإسرائيليّة لحقيقة ذلك، تلاه تكذيب من حكومة العدوّ. إلا أنّ عُبّاد إسرائيل في لبنان سارعوا إلى نشر الخبر الكاذب، مع طرح موضوع صوابيّة مقاطعة إسرائيل كأنه لا يمنعنا عن الموت إلا اللقاح الإسرائيلي. وكان طرح عُبّاد إسرائيل (قبل أكثر من شهر) يعدنا بلقاح بعد أسبوعيْن. ومرَّ الأسبوعان ولا يزال هؤلاء ينتظرون بشوق اللقاح الإسرائيلي. (حتى الصحافة الصهيونيّة أهملت هذا الخبر هنا). واستغل الصناعي نعمة أفرام هلع الناس ليبشّر بـ«إطلاقه» (أو اختراعه حسب وسائل الإعلام اللبنانيّة) لجهاز تنفّس جديد (والجهاز ليس إلا جهاز تنفّس يصلح لشخصيْن عبر تركيب أنبوبيْن، وهذا تدبير تقوم به كل الدول التي تعرّضت لإصابات، والتي زاد الضغط فيها على أجهزة التنفّس الاصطناعي). الاستغلال السياسي والمالي لذعر الناس يدخل في طبيعة النظام الرأسمالي أيضاً.

كذلك، تحاول أجهزة الإعلام اللبنانيّة أن توازي بين تصنّعها احترام العلوم الطبيّة عبر استضافة أطبّاء متخصصين، وبين نزعتها إلى تشجيع النزعات الغيبيّة عند الجمهور، عبر استضافة منجّمين ومشعوذين ومريم نور (كيف نصنّف الأخيرة؟). وتنافست محطتا «إم تي في» و«الجديد»، في عقد «تليثونات» إثارة واستغلال، لجمع التبرّعات (لكن بالليرة اللبنانيّة كي يبدو المبلغ أكبر). ترضي هذه الحلول الخيريّة ضمائر، أو بالأحرى مصالح، أثرياء المحطات، لأنها توهم الناس أنّ عمل الخير من قِبل الميسورين، من شأنه إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصاديّة. «تليثونات» لبنان سيّئة، لأنها تزهو بأرقام لا يتم التحقّق من صحّتها: هي مثل مؤتمرات جمع التبرّعات من قبل دول «أصدقاء سوريا»، أو دول «أصدقاء أفغانستان»، حيث تكون المبالغ الموعودة أقلّ بكثير من المبالغ التي تصل إلى الموعودين بها. يمكن الاستغناء عن «تليثونات» أثرياء المحطات، والاستعاضة عنها بسياسات اقتصاديّة جديدة تفرض ضرائب كبيرة على ثروات هؤلاء، وهذه الضرائب تحصد أكثر بكثير من وعود المشاهير على الشاشات (أطرف تبرّع كان لوليد جنبلاط، الذي قال عنه صديقه، مارسيل غانم، إنه كان تبرّعاً سريّاً ـ ومن على شاشة تلفزيونيّة، وعلى الهواء مباشرة). العمل الخيري على شاشات محطات الأثرياء، هو محاولة من قبلهم لتخفيف العبء الضريبي عليهم، ولمعالجة نقمة الناس على الجوْر الطبقي.

لن تتغيّر سياسات لبنان جذريّاً. ما أن تسلّمت حكومة حسان دياب المسؤوليّة، حتى تنادت كتلة الحريري والقوات والحزب الذي لا يتورّع عن وصف نفسه بالاشتراكي، للتباكي على الاقتصاد الحرّ، والحثّ على ضرورة الخضوع لمؤسّسات الغرب، من صندوق النقد، إلى البنك الدولي، مع استقبال كل نصائح وإرشادات سفارات الغرب والخليج. لكنّ الناس، على الأقل، لاحظوا اختلال الدولة الوظيفي للقطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص. أليس من المهين لذاكرة الناس ولتاريخ لبنان المعاصر، أن يحمل مستشفى بيروت الحكومي اسم الرجل الذي كرّس حياته السياسيّة لمحاربة القطاع العام، ولتخصيص قطاعات الدولة وأملاكها وبيعها كي تصبح ملكاً خاصاً للأثرياء الفاسدين من أمثاله؟ ما علاقة رفيق الحريري بمستشفى بيروت الحكومي، وهو الذي حارب إعلام ومدارس وجامعة الدولة، مقابل مساهمته (من جيبه ومن جيب الدولة) في القطاع الخاص في لبنان وفي الدول الأجنبية. لو أنّ الحريري تبرّع بما تبرّع به لجامعة جورجتاون (كي تقبل ابنه غير النجيب سعد في كلية إدارة الأعمال)، لمستشفى بيروت الحكومي، لكان زاد عدد الأسرّة بنحو مئة سرير. لو أنّه بدلاً من التبرّع للجامعة الأميركيّة، تبرّع للجامعة اللبنانيّة، لكانت كليّة الطب فيها تضاهي كليّات الطبّ في الجامعات الخاصّة. إن نزْع اسم رفيق الحريري عن مستشفى بيروت الحكومي، يجب أن يكون أولويّة وطنيّة بعد كارثة «كورونا» (يبدو اسم مستشفى سليم الحص الحكومي أفضل بكثير).

إنّ الأزمة هذه، في أميركا أو في لبنان، هي تذكير بأنّ القطاع العام هو الذي يُنقذ، وأنّ القطاع الخاص يهرب عند أوّل ظهور لأزمة أو كارثة أو طارئ. الشعب الأميركي يكره بالمطلق الحكومة الفيدراليّة والإنفاق الحكومي، إلا عندما تحدث كارثة في الولاية: إعصار أو زلزال. علّمهم الآباء المؤسّسون كراهيّة دور الدولة في السوق باسم الحريّة (وهي لا تعني إلا حريّة رأس المال فقط). الآن، يرصد الشعب الأميركي ما يصدر عن مؤسّساته الحكوميّة، مثل «المؤسّسة العامّة للصحّة» أو «مركز مراقبة الأمراض» (والمركزان عانيا من تناقص في التمويل في هذه الإدارة. القطاع الخاص هنا عاجز عن توفير أسرّة مستشفيات، أو آلات تنفّس اصطناعي، لأنّ كل ما يتعلّق بالتصنيع والإنتاج يخضع لحسابات الربح المادّي فقط. هذه دولة متخلّفة عن كل الدول الصناعيّة المتقدّمة في الرعاية الاجتماعيّة، ونسب وفاة الولادة للأطفال في العاصمة الأميركيّة (وغالبيّة سكّانها من السود) أعلى من تلك النسبة في كوبا. أميركا تصدّر الحروب حول العالم، فيما كانت الحكومة الكوبيّة الشيوعيّة تصدّر الأطبّاء، بالإضافة إلى دعمها نضالات الشعوب الأفريقيّة للتحرّر.

سيصبح الكلام عن أنّ العالم قبل وبعد «كورونا» كليشيه ثابتة، لكنّها صحيحة. لكنّ الكلام عن أن أميركا، مثلاً، ستتجه نحو الإنسانيّة، وتتخلّى عن سياستها الخارجيّة عن «الواقعيّة الهجوميّة» هو أضغاث أحلام. لن تتعامل أميركا مع العالم على أنه واحد، أو أن شعوبه متساوية. في الوقت نفسه الذي كان يتراكم فيه عدد موتى الـ«كورونا»، كانت الحكومة الأميركيّة (وبرضى الحزبيْن) تتشدّد في فرض العقوبات على إيران، وتمنع الدعوات العالميّة لفتح المجال أمام مدّ العون الطبي والإنساني للشعب الإيراني. هناك من وجد فرصة لزيادة عدد الموتى في إيران. أميركا اختارت، أيضاً، أن تضع ثمناً على رأس مادورو في فنزويلا، كما كانوا يضعوا أثماناً على رؤوس المطلوبين في الغرب الأميركي. عسكرة السياسة في أميركا لم تختفِ: وسائل الإعلام احتفلت بوصول سفن مستشفيات عسكريّة من الجيش الأميركي إلى كاليفورنيا ونيويورك، وبأنّ قطاع الهندسة في الجيش الأميركي أنشأ مستشفى ميدانياً في مدينة نيويورك. لكن لو أنّ القطاع الصحّي هنا لا يسعى إلى الربح، لكان عدد الأسرّة كافياً ولما كانت هناك حاجة لسفن الحرب الأميركيّة. لكن ما حاجة الأسرّة إذا كانت تفيض عن حاجة المرضى لها، حسب المعيار الرأسمالي؟ ليس الاقتصاد الرأسمالي معنياً بالأزمات وحالات الطوارئ، أو التخطيط المركزي للصالح العام. هذا يتناقض مع مفهوم حريّة السوق في العرض والطلب. ولهذا، فإن تعاطي حكومة الصين المركزي لاقى استحساناً هنا. تزداد الحلول الاشتراكيّة التأميميّة شعبيّة، عندما يتعلّق الأمر بإنقاذ الوظائف أو إنقاذ صناعات من الإفلاس. عندها فقط، لا يعترض الشعب الأميركي على الاشتراكية، وعلى دور الدولة في السوق أو على حجم النفقات، لأنّ المواطن يشعر أنها ستفيده هو، لا جاره أو فقيراً أسود في وسط مدينة ما.

> «الكلام عن أن أميركا ستتجه نحو الإنسانية وتتخلّى عن سياستها الخارجيّة عن «الواقعيّة الهجوميّة» هو أضغاث أحلام»

يُخطئ من يظن أن كارثة «كورونا» ستضفي لمسة إنسانية على دول الغرب، خصوصاً إمبراطورية الحرب الأميركية. على العكس، فإنّ عذر مكافحة الفيروس سيُضاف إلى عذر مكافحة الإرهاب، من أجل تعزيز تسلّط الدولة على المجتمع. والفروقات الطبقيّة ستزداد وضوحاً ورسوخاً، بعدما كان أمر سترها أسهل في الماضي السحيق قبل عقود: أصبحت الحدود الجغرافيّة بين أماكن سكن الأثرياء وباقي الناس أصلب وأقسى: هناك ما يُسمّى هنا «سكن ما وراء الأسوار»، وهم يعنون بذلك أسواراً حديديّة مكهربة، لمنع تنقّل الناس أو وفود الفقراء وعائلات الطبقة المتوسّطة إلى أماكن سكن الأثرياء. يستعيضون عن ذلك في لبنان، بأسوار القصور وبحرّاس شخصيّين لمنع المتطفّلين. حرّاس وليد جنبلاط وحرّاس نبيه برّي وحرّاس سعد الحريري، اعتدوا على المتظاهرين بمجرّد أن اقتربوا من أسوار قصورهم.

الرأسماليّة في حرج، وحرجها ازداد بعد «كورونا». تقرأ بعض السذّج على مواقع التواصل يقولون بلسان الأثرياء ـ وهم ليسوا منهم ـ إنّ الخطر جمع بين الجميع، ووحّد بين الفقير والغني. قرّرتُ أن أجري مقارنة ديموغرافيّة لأماكن إصابة «كورونا» في القضاء الذي أعيش فيه هنا في كاليفورنيا. وجدتُ أنّ معظم الإصابات (نحو تسعين في المئة) تقع في المنطقة الأفقر، وكذلك الأمر في أقضية أخرى في الولاية. وكما للأثرياء مستشفيات وأسرّة خاصّة بهم، كذلك الأمر في أميركا. الأثرياء سيلقون من العناية أكثر من الفقراء، وقرارات الاستنسابيّة في تقديم العناية الطبيّة للمرضى ستفيد الأثرياء أكثر بكثير من الفقراء. الأثرياء أكثر قدرة على تلقّي الفحص من الفقراء. الفروقات الطبقيّة في الرأسماليّة ظاهرة في كل جوانب الحياة ولن يوفّرها المرض. قد تكون هناك مساواة في طواعين القرون الوسطى، لكن اليوم الأمر يختلف. ووجود العوارض الأخرى الصحيّة عند الفرد، والتي تزيد من إمكانيّة وفاة المصابين بـ«كورونا»، هي أيضاً تصيب الفقراء أكثر من الأثرياء الذين يتمتّعون بنظام عيش أكثر صحيّة من الفقراء.

نحن في حجر صحّي هنا، لكن لا يمرّ يوم لا أغادر فيه المنزل. إلا أنّ الانطوائيّين مثلي. كما كتب عامر محسن قبل أيّام ـ لا يلاحظون، كما غيرهم، تأثير الحجر. تخرج وحيداً وتعود وحيداً وتتسوّق بعيداً عن البشر. الناس هنا في حالة استرخاء: كان عليّ، وأنا العربيّ المشبوه، أن أصبح بالواقفين في الطابور أمام مخزن التسوّق: يا قوم. يا قوم. أين مسافة ستة أقدام بيننا؟ لعلّ الخطر الداهم يصيب الناس بنوع من الاستسلام. وقد لاحظ استطلاع «بيو» أنّ الذين يصلّون، يقومون بذلك أكثر هذه الأيّام، ولاحظ أنّ 15 % من الذين لا يصلّون عادة، يصلّون هذه الأيّام، وأنّ 24% من الذين لا ينتمون إلى دين يصلّون هم أيضاً. هل يزداد عدد المؤمنين بعد دفن ضحايا «كورونا» أم أن الناس سيكفرون أكثر تشكيكاً بالعدالة والحكمة الإلهيّة؟ لكن ليس هذا وقت المراجعة. لم ينتهِ إحصاء الضحايا، ولم تنتهِ مراسم دفن الأموات، وبعض البلدان تخلّت عن مراسم الدفن بسبب العدد الهائل من الموتى. لكن لو نجينا من هذا الفيروس، نحتاج إلى أن نتباحث يوماً ما في مغزاه، ولو كان بعضنا غائباً فليتباحث من بقيَ منا حياً، أو من بقيَ منا حيّاً لكن من دون أن يكون قد فقد قواه العقليّة.

* كاتب عربي (حسابه على «تويتر» @asadabukhalil)

مرة جديدة متلازمة الكيان والنظام!

سعد الله مزرعاني *

تصريح الرئيس نبيه بري قبل أيام، بإصرار وبشيء من الانفعال، بأنه «حارس الجمهورية» وأنه سيضع كل إمكانياته في سبيل «تصويب المسار»، ذو صلة وثيقة بالصراع المستمر على النفوذ في السلطة والإدارة. وهو، حتماً، ينطوي على انتقاد ضمني لموقف الرئاسة الأولى وفريقها، بشكل خاص. لم تنفع جائحة (التفشي الكارثي) فيروس «كورونا» في فرض الأولوية الضرورية على أطراف منظومة المحاصصة. ما زال التوتر بين كبار أقطابها، سيد الموقف، خصوصاً منذ اندلاع مسلسل الفساد والفضائح والإفلاس، في أواخر الصيف الماضي، حتى موسم كارثة «كورونا» المتمادي، منذ شباط الماضي.

خلافاً لما أملاه «كورونا» من الحظر والحجر الشاملين، دفعت الأزمة الاقتصادية بمئات آلاف اللبنانيين، إلى الشارع، في ظاهرة غير مسبوقة في تاريخ بلدهم. شكلت استقالة آخر نسخة من حكومات «الوحدة الوطنية» برئاسة سعد الحريري، عنواناً لمسار ضغط شعبي من أجل التغيير، معزّز بنزعة طبيعية (وإن غير معهودة في لبنان) نحو المساءلة والمحاسبة. الشتائم واللعنات، كانت هي التعبير المباشر عن الغضب والنقمة، في غياب البرامج الجامعة والأطر الموحّدة والقيادة الموجهة... أنجبت الانتفاضة الشعبية مولوداً مخبرياً هو حكومة الرئيس حسان دياب. إنّها بالكاد إرهاصة تغيير، وليست إطلاقاً تعبيراً عن تغيير ناجز وناضح. قوى المحاصصة اضطرت للانكفاء، لكن عن الواجهة فقط: ملائكتها حاضرة في كل المواقع والوزارات والوزراء، فضلاً عن استمرار إمساكهم بالدولة «العميقة» جميعاً، على مستوى الإدارة والاقتصاد والأمن والقضاء والمؤسسة التشريعية والإعلام... خسر أقطاب المحاصصة جولة، لكنّهم لم يخسروا الحرب. الحرب استمرت. وهي تستمر بضراوة لم ينفع معها كلّ ما يمثّله تهديد وباء «كورونا» من مخاطر شاملة قد تهدد حياة أعدادٍ لا يمكن أن يتصورها أحد حالياً! هذا طبعاً، فضلاً عن تهديد أزمة الإفلاس الشامل التي فاقمها الوباء، والتي لم يجِد فيها حيتان وأنذال المصارف وحماتهم سوى مناسبة إضافية للانقضاض على مدّخرات كل الفئات الصغيرة والمتوسطة خصوصاً!

انفعال الرئيس بري هو، في الواقع، رأس جبل الجليد في مخاض يدور شرساً على كل المستويات بهدفٍ ليس خافياً: استعادة كامل القرار على كلّ مواقع السلطة، وفق الصيغة التحاصصية إياها: أي تلك التي منعت قيام دولة موحّدة: دولة قانون ومؤسسات، لمصلحة دويلات ومزارع ومحميات فئوية مافيوية، بقناع طائفي ومذهبي للتمويه والضحك على الذقون!

ينقسم أقطاب المحاصصة إلى فريقين: الأول، يحاول احتواء النقمة الشعبية ونتائجها في حكومة الوكلاء والموظفين، عبر تطويعها وإغراقها في المسار التحاصصي السابق نفسه، الذي هو فيه فعَّال ومتفوق. هذا ينطبق على فريق رئيس الجمهورية ورئيس تياره. فهذان يريدان أيضاً استمرار إبعاد شركاء سابقين ومنع عودتهم إلى السلطة. المقصود بالدرجة الأولى، الرئيس سعد الحريري ورئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» ورئيس «القوات اللبنانية».

أما التيار الثاني، فهو فريق الرئيس نبيه بري الذي يعمل في السر والعلانية، لتقصير أجَل حكومة حسّان دياب إلى الحد الأقصى. الهدف، طبعاً، هو العودة المباشرة إلى السلطة. وهو أيضاً إزالة آثار «العدوان الشعبي» على أقطاب المحاصصة. وهو، بالتالي، إعادة فرقاء حكومة الرئيس سعد الحريري أنفسهم، وفي المقدمة منهم الحريري، إلى رئاسة الحكومة العتيدة. ربما، هذا ما قصده الرئيس نبيه بري في كلامه عن «تصويب» المسار والأمور، باستخدام كل إمكانياته وسلطاته وتأثيره... هو رَمَزَ إلى ذلك بتقديم نفسه «حارساً للجمهورية». قد يبدو كلامه، في ظاهِرِهِ، تحذيراً من تهديدات الكارثتين الصحية والاقتصادية. لكن الأصح أن الرئيس بري بات يخلط، هو أيضاً ما بين الجمهورية ونظامها السياسي الذي استقر على محاصصة فاجرة ومدمرة، أدت إلى ما يعانيه البلد وناسه حالياً من خطر الجوع والخراب على يد تحالف مافيا السلطة والمصارف... الخلط بين النظام والكيان هو أصلاً صناعة أنتجتها ورسَّختها قوى الأرجحية والغلبة والامتيازات الطائفية ما قبل الحرب الأهلية و«اتفاق الطائف». لطالما ردّد هؤلاء أنّ لبنان يكون، بنظامه التحاصصي ذي الغلبة الطائفية، أو لا يكون. هو بالضرورة ينبغي أن يكون مستقوياً بالغرب وتابعاً له. لبنان ذاك، حسب أحد منظّري «الصيغة الفريدة»، الراحل إدوار حنين، «إذا استقلّ اهتز وإذا استُتبع اعتز»!

في مجرى المتغيرات، وبعد الحرب الأهلية المديدة (1975 ـ 1990) وتسوية «الطائف»، تغيَّرت توازنات وعلاقات داخلية وخارجية. صمدت الصيغة الطائفية، إطاراً لممارسة سلطة القرار، لكن اختلفت التوازنات. بين حنين إلى السلطة السابقة ما قبل الحرب (التيار العوني) والتمسك بالتوازنات التي نشأت بعدها (فريق بري، الحريري، جنبلاط، جعجع)، يستمر خلاف ضار على الصلاحيات والنفوذ. لكن يستمر أيضاً، وبشكل أكثر إصراراً، التمسُّك بالصيغة نفسها!

هنا وهناك، إذن، إمعان في ربط الكيان بالنظام، والجمهورية بالتحاصص الطائفي، والعلاقات الداخلية والخارجية بالتنافس والانقسام والتبعية. ليس بالصدفة أن يكون التيار الشعبي المنتفض قد تنبّه لأضرار منظومة المحاصصة، وللعلاقة ما بين الطائفية والفساد ومنع المحاسبة. هذا الربط، تكراراً، وضعَ الإصبع على الجرح، لكنّه لم يرتقِ بعد إلى مستوى بلورة وتبنّي بديل ديموقراطي شامل.

ثمة فريق ثالث مشارك في السلطة من علَى ضفافها. تذهب اهتمامات هذا الطرف (حزب الله) الأساسية نحو أهداف تتصل بالصراع مع مشاريع الهيمنة على المنطقة من قِبل المستعمرين والصهاينة. بعد الإفلاس والانهيار الاقتصادي والمالي، بات في موقع غير مريح. هو، يواصل السعي لاحتواء الأزمات، متهيّباً الانخراط في صراع قد يؤدي إلى حلّها، ولو جزئياً. تضيق أمامه فرص المناورة والتأجيل. مقاربة أخرى باتت مطلوبة من قبله، بإلحاح، نظراً إلى تداخل المعطيات وانعكاساتها، بين الداخل والخارج، وبين السياسي والاقتصادي، وبين المحلي والإقليمي. قضية العميل عامر الفاخوري كانت نموذجاً، وهي ينبغي أن تكون درساً لا يمكن تجاهله وعدم التحسب لمخاطره.

أما فريق الحكومة الحالية، فلا يزال يراوح في التأجيل والعجز وضغط الآليات السابقة. سيجعله ذلك مجرد لاعب عابر في الوقت الضائع. هل تستطيع الحكومة أن تتجاوز ذلك، وترتقي إلى مستوى اللاعب الفاعل والضروري والقادر على التعبير عن بعض مطالب الانتفاضة والناس؟! هذا ما ينبغي أن تسعى إليه رغم الموانع والعقبات الخاصة والعامة.

مرةً جديدة يتكرّر السؤال: أين دور قوى التغيير؟ متى تقتنع بأن انضواءها في مشروع جبهوي هو مدخلها الإجباري لممارسة دور وطني فاعل لمصلحتها ولمصلحة الوطن؟!

* كاتب وسياسي لبناني

فلسطين

برغم مرور أكثر من 13 عاماً على حكم «حماس» لغزة، فإن معضلة الحصار مستمرة، ما يجعل سلوك الحركة مرهوناً باستثمار التطورات السياسية والميدانية كافة للتخلص من الحصار، أو بالأحرى تخفيفه. سنتان من هذه الأعوام شهدتا ابتكار «مسيرات العودة» قبل انتهائها وتحويلها إلى «حدث موسمي»، فيما تبقى منها ما عُرف بـ«الأدوات الخشنة»

عامان على «مسيرات العودة»: «الأدوات الخشنة» السلاح المتبقّي

غزة ــ زكريا أبو سليسل

اتخذت حركة «حماس» بالشراكة مع عدد من الفصائل الفلسطينية قراراً بتبني التوجهات الشبابية التي دعت عام 2011 إلى تنظيم مسيرات بالقرب من الحدود الفاصلة بين غزة وفلسطين المحتلة. هذا التبني، الذي جاء في ربيع 2018، وضع «كسر الحصار» على جدول أهداف المسيرات، وجرى بناءً عليه إنشاء «الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار». لكن استمرار التظاهر على الحدود لم يكن كافياً للضغط على العدو الإسرائيلي، ليبتكر المتظاهرون أساليب منها ما سبق أن استُخدمت في الانتفاضتين الأولى (1987) والثانية (2000) مضيفين إليها أدوات جديدة عُرفت جميعها بـ«الأدوات الخشنة»، بداية هذه الأدوات كانت إشعال الإطارات وإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة، لكن سرعان ما انتقل الشبان إلى استعمال طائرات ورقية تُعلّق بها فتائل مشتعلة تطلق باتجاه الأراضي الزراعية في الجانب المحتل، ما يتسبب في حرق المزروعات ولا سيما القمح. استخدمت هذه الطائرات في الأيام الأولى للمسيرات، وتصاعدت حتى مثّلت تحدياً للعدو الذي اعتبره «عملاً إرهابياً». وفق القناة الإسرائيلية الثانية، نهاية أيار/ مايو 2018، القناة أوردت إحصاءات قالت فيها إن عدد الطائرات الورقية التي أطلقت من نهاية آذار/ مارس 2018 إلى نهاية أيار/ مايو من العام نفسه بلغ 300، ما خلّف خسائر وصلت إلى ملايين الشواكل.

إثر ذلك، عملت حكومة العدو على تعويض المزارعين الإسرائيليين لكن ليس من خزينتها، وإنما استقطعت من أموال الضرائب الفلسطينية التي تُحصلها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، وذلك بعد إقرار الجيش عجزه عن إنهاء هذه الظاهرة، حتى لما استعان بطائرات مسيّرة كانت تحمل كاميرات وأدوات حادة لاعتراض الطائرات الورقية. بالموازاة، عمل الفلسطينيون على توسيع المساحات الزراعية المستهدفة، وسريعاً انتقلوا من هذه الطائرات إلى «البالونات الحارقة» القائمة على تعبئة البالونات بغاز الهيليوم وربطها بفتائل مشتعلة أو مفرقعات أو قنابل صوتية، وهو ما كان أكثر جدوى لجهة المسافة، إذ وجدت بالونات على بعد 60 كلم من القطاع.

جاء قرار وقف المسيرات مطلع هذا العام بعد 317 شهيدا ونحو 35 الف جريح (أ ف ب)

وكان الفلسطينيون محظوظين في أن حركة الرياح تتجه شرقاً، علماً أن أحد الإسرائيليين حاول استعمال الفكرة نفسها لكن محاولته أخفقت بعدما أعادت الرياح طائرته إلى المزروعات الإسرائيلية لتحرقها، ومع العجز التقني عن مواجهة الطائرات والبالونات المذكورة، انتقل العدو إلى العمل الميداني باستهداف المجموعات الشبابية التي كانت تطلق «الأدوات الخشنة» أو تستعد للإطلاق، ما أسفر عن شهداء وإصابات، لكن ذلك لم يوقفهم، ما دفع الاحتلال في مراحل متقدمة إلى الرد على البالونات بقصف المواقع العسكرية التابعة للمقاومة، وهو أسلوب الرد نفسه الذي كان ينتهجه عندما تُطلق صواريخ من غزة.

بالتزامن، واصل الشبان مشاغلة جنود العدو على الخط الفاصل، حيث عمدوا إلى تخريب السياج وقصّه، وأيضاً التسلل لتخريب الأدوات والآليات المستخدمة في بناء العائق الأرضي، ولم يكن هذا الفعل مرتبطاً بعصر الجمعة الذي يشهد المسيرة المركزية في خمسة تجمعات رئيسية، بل في أي وقت من الأسبوع، ما جعل الجنود مشغولين بالمراقبة طوال اليوم، خاصة أن هذه الاختراقات تحدث في وضح النهار طوال أشهر ربيع وصيف 2018. كما استحدث أسلوب «الإرباك الليلي» خريف العام نفسه، بعد أن خفت وتيرة الحر الذي كان مساعداً في إحراق المحاصيل الزراعية لمستوطنات «غلاف غزة». في «الإرباك الليلي»، يقول أحد منظمي المسيرات إن هذا الأسلوب يؤدي إلى استنفار قوات الاحتلال جراء إشعال إطارات السيارات، وقصّ السلك الشائك واقتحامه، إضافة إلى إطلاق زجاجات حارقة على ثكنات الجنود، كما تشعل المجموعات صفارات إنذار عبر مكبّرات صوت ضخمة، وذلك في وقت واحد من رفح جنوباً حتى بيت حانون شمالاً.

أثرت مجموعات «الإرباك الليلي» في حياة الإسرائيليين في «غلاف غزة» جيشاً ومزارعين ومستوطنين، ما دفع المتحدثة باسم «المجلس المحلي الإسرائيلي في كيرم شالوم»، روني كيسين، للقول إن «التظاهرات الليلية تشكل كابوساً.. وتعتبر سلاحاً». مع مرور الوقت صار العمل في «الأدوات الخشنة» أكثر تنظيماً وظهرت وحدات بأسماء «أبناء الزواري» و«سواعد الانتفاضة»، بجانب وحدة «السواتر الرملية» التي عملت على تعبئة أكياس الرمل ووضعها في مناطق المواجهة ليحتمي بها المتظاهرون. هذه الوحدات إن كانت جميعها استقطبت شباباً بغضّ النظر عن انتمائهم الحزبي والتزامهم الديني، فإن بعضهم كـ«سواعد الانتفاضة» لا تخفي أن «الجهاد الإسلامي» هي من ترعاها، فيما لم تُظهر «حماس» رعايتها أياً من تلك الوحدات، برغم أن «أبناء الزواري» اختارت اسمها نسبةً إلى مهندس الطيران التونسي الشهيد محمد الزواري الذي عمل في صفوف «كتائب القسام»، الذي اغتاله «الموساد» الإسرائيلي في مدينة صفاقس.

مع أن تلك الوحدات رفضت أكثر من مرة إيقاف نشاطاتها بالتزامن مع وصول وفود الوسطاء إلى غزة، فإن هذا الرفض لم يكن يطول، إذ كانت تلتزم ما يصدر عن «الهيئة الوطنية» التي صار في مرحلة لاحقة من يحدد مواعيد عمل «الأدوات الخشنة» بناءً على التقدم في مفاوضات كسر

> منحت هذه الأدوات للفصائل ورقة قوة على طاولة المفاوضات مع الوسطاء

الحصار عبر تلك الوفود المصرية والقطرية والأممية. هكذا، مرت هذه الأدوات بمسار «مسيرات العودة» من طرح شبابي إلى تبنّ فصائلي، وهو ما أكسب «حماس» ورقة ضغط على طاولة المفاوضات، ضمن تفاهمات غير مكتوبة ولا معلنة بوضوح من الطرفين، وتحديداً في عام 2018. لكن ما يعيشه القطاع منذ ذلك التاريخ حتى اليوم هو مجرد مساعدات قطرية على الصعيد الإنساني والإغاثي والخدماتي مقابل التوقف عن «الأدوات الخشنة». وعندما تتأخر المساعدات أو عند الحاجة إلى تجديدها، تعود البالونات الحارقة والمتفجرة مع التهديد بعودة «الإرباك الليلي»، في معادلة مستمرة حتى الآن، رغم توقّف المسيرات منذ مطلع العام الجاري، الأمر الذي رأى فيه محللون اكتفاء لدى «حماس» والفصائل بـ«التحسينات» كمكسب من «مسيرات العودة»، ما دفعهم إلى إنهاء هذه الوسيلة النضالية التي امتدت لعام ونصف عام بما قُدم فيها من تضحيات وصلت إلى 317 شهيداً وأكثر من 35 ألف جريح منهم آلاف بإعاقات دائمة، الأمر الذي أثار تساؤلات عن الجدوى خاصة أن أعداد الشهداء والجرحى غير متكافئة مع المكسب الذي تحقق، فضلاً عن أنه مؤقت وغير مضمون. كما يرى آخرون أن الواقع الذي أفضت إليه «مسيرات العودة» لا يختلف في النتيجة كثيراً عن حصار انتفاضات وهبّات سابقة بسبب التسييس الذي ينتهي بها إلى حوائط مسدودة، مع أن الرأي المقابل يؤكد مبدأ أنه لا اعتبار للأرقام ما دام العمل كفاحاً.

إعلانات رسمية

اعلان

تجري بلدية الصرفند عند الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الواقع في 2020/4/22 في مركزها – مبنى البلدية – مناقصة عمومية (على أساس سعر يقدمه العارض) لتلزيم اليد العاملة وأعمال كنس الطرقات وجمع النفايات ضمن النطاق البلدي لبلدية الصرفند ونقلها إلى مطمر البلدية.
تُقبل طلبات الاشتراك وتسلم باليد إلى قلم البلدية لغاية الساعة الثانية عشر (12 ظهراً) من ظهر آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم مصحوبة بالتأمينات والمستندات اللازمة.
يمكن الاطلاع على دفتر الشروط الخاص يومياً وخلال أوقات الدوام الرسمي في مركز البلدية.

الصرفند: 2020/4/2
رئيس بلدية الصرفند
المهندس علي حيدر خليفة

تقرير

أوروبا تلتحف بالابتزاز الأميركي لفنزويلا

لا تكتفي الولايات المتحدة بالإبقاء على عقوباتها ضد الدول رغم ما يشهده العالم من حرب ضروس مع وباء كورونا، بل إنها تزيد هذه العقوبات، والأسوأ أخيراً استغلال الضغط الذي تعانيه البلدان الرازحة تحت خطر الوباء لمساومتها على الاستسلام مقابل رفع العقوبات. آخر فصول هذه السياسة تجلى في فنزويلا، حيث عُرض على الرئيس نيكولاس مادورو، استغلالاً لأزمتي الوباء وانخفاض أسعار النفط، رفع العقوبات مقابل تقاسم السلطة مع المعارضة بزعامة الانقلابي خوان غوايدو.

الابتزاز، الذي تمارسه إدارة دونالد ترامب، سمّاه وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، «إطار انتقال ديمقراطي» يؤمّن «مخرجاً تدريجياً» من العقوبات بما فيها الحظر على قطاع النفط الحيوي، على أن يتنحى كل من الرئيس المنتخب مادورو، والانقلابي غوايدو الذي ينصّب نفسه رئيساً وتعترف به الدول الغربية وحلفاء واشنطن. «العرض» المرفوض في كاراكاس لم يخرج إلا بعد أيام من التشدّد الأميركي عبر خطوات وتصريحات بينها إعلان مكافأة مالية مقابل إلقاء القبض على الرئيس الشرعي، واتهام الأخير بتهريب المخدّرات.

وفي تأكيد لجدّية التصعيد الأميركي، انضمّ الاتحاد الأوروبي إلى الضغوط المتصاعدة، بإعلان أن مقترح واشنطن «متطابق مع الحل السلمي». وفي ختام اجتماع عبر الفيديو لوزراء خارجية الاتحاد في بروكسل أمس، رحّب وزير خارجية الاتحاد، جوزيب بوريل، «بالإطار الذي تقترحه الولايات المتحدة لتحقيق انتقال ديمقراطي في فنزويلا»، معبراً في الوقت نفسه عن «قلق الاتحاد... من الأثر المدمّر على الصعيد الإنساني» الذي يمكن أن يسبّبه كورونا «في بلد يعيش وضعاً اقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً صعباً». ودعا بوريل إلى مفاوضات على غرار مفاوضات النرويج، مبدياً استعداد القارة «للمساهمة، خاصة عبر مجموعة الاتصال الدولية، في مسار شامل لإرساء الديمقراطية ودولة قانون، عبر تنظيم انتخابات رئاسية حرة ومنصفة».

(الأخبار)

تقرير

الوباء العالمي يفرض اتفاقاً نفطياً: خفض الإنتاج يطاول واشنطن أيضاً

جرّاء التراجع الهائل في الطلب على النفط، الذي فرضته العزلة العالمية مع تفشّي فيروس كورونا، بات التحرك يتجاوز المدى الذي يمكن مجموعة «أوبك+» (تحالف بين «أوبك» ومنتجين مستقلين بقيادة روسيا) أن تمضي إليه منفردةً، وصار لزاماً انضمام دول أخرى إلى سياسة خفض الإنتاج، وعلى رأسها الولايات المتحدة. من هنا، جاء الردّ الروسي على الدعوة الأميركية إلى إحياء اتفاق الاقتطاعات في الإنتاج الذي انهار ابتداءً من بداية الشهر الماضي، بعدما رفضت موسكو المسّ بحصتها، بالقول إنه صار ضرورياً انضمام واشنطن إلى سياسة التخفيضات إذا كانت تريد للسوق أن تشهد بعض الاستقرار بعدما قضى الوباء على ثلث الطلب العالمي، أي ما يقارب إنتاج السعودية وروسيا والولايات المتحدة مجتمعة، وما يتجاوز إجمالي إنتاج جميع أعضاء «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك).

الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أبدى أمس استعداد بلاده للتعاون مع الأميركيين والسعوديين لخفض الإنتاج، ولكن الضرورة تقتضي أن يكون هناك تحرك مشترك لتحقيق التوازن في الأسواق. لذلك، اقترح بوتين اقتطاعات في الإنتاج بحوالى 10 ملايين برميل يومياً عند مستويات الربع الأول، مذكراً بأن سعر البرميل عند 42 دولاراً يناسب الموازنة الروسية. وفي اجتماع مع وزير الطاقة، الكسندر نوفاك، ألقى الرئيس الروسي باللوم على انسحاب

> بوتين: الرياض تخطّط للتخلص من منافسيها من منتجي النفط الصخري

قضى «كورونا» على ثلث الطلب العالمي من النفط (أ ف ب)

الرياض من اتفاق «أوبك+»، وعلى الآثار المدمرة لـ«كورونا» على الطلب، في انهيار أسعار الخام، مشيراً إلى أن السعودية تخطط للتخلص من منافسيها من منتجي النفط الصخري، ومن أجل أن تفعل ذلك، كان عليها أن تدفع سعر النفط إلى ما دون 40 دولاراً. وعلى إثر هذه الأنباء، ارتفعت أسعار خام «برنت» الأوروبي بـ10% متجاوزة 32 دولاراً للبرميل.

وسبقت الدعوة الروسية إشارة المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض، لاري كودلو، إلى أن الرئيس دونالد ترامب سيتصدّى لأي «محاولات دولية للتواطؤ في أسواق الطاقة قد تؤثّر في منتجي الطاقة في البلاد»، في حين أنه ليس في مقدور الإدارة أن تملي قرارات إنتاج النفط على الشركات الأميركية، وهو ما تحظره قوانين مكافحة الاحتكار. لكن كودلو قال إنه يعتقد أن «شركات النفط، وهي ترى انخفاضاً في الأسعار، ستتجه إلى خفض الإنتاج... ذلك شيء منطقي»، فيما يلفت مسؤولون أميركيون إلى أن الإنتاج الأميركي في طريقه إلى الانخفاض كثيراً على أي حال، نظراً إلى تدني الأسعار.

وتعقد «أوبك» وحليفاتها، بعد غد (الإثنين)، اجتماعاً عبر دائرة الفيديو سيناقش، وفق مصدر في المنظمة، اتفاقاً لخفض غير مسبوق للإنتاج يوازي نحو 10% من الإمدادات العالمية، لكن ليست هناك تفاصيل بشأن توزيع التخفيضات. ونقلت وكالة «رويترز» عن المصدر: «تحتاج الولايات المتحدة إلى المساهمة من النفط الصخري»، إذ تبدي روسيا منذ وقت طويل إحباطاً من أن تخفيضاتها المشتركة مع «أوبك» لا تدعم إلا منتجي النفط الصخري الأميركي الأعلى تكلفة. لكن يبدو أن خفض الإنتاج سيتم سواء بإرادة «أوبك» وحلفائها أو دونها، إذ تقترب مستويات مخزونات النفط العالمية من الامتلاء على أخرها، ما يعني أن عدداً من المنتجين لن يكون أمامهم سوى بدء إغلاق آبار النفط في وقت قريب.

في الإطار، ذكر رئيس وكالة الطاقة الدولية، فاتح بيرول، أن تخفيضات عميقة للإنتاج من «أوبك» ودول أخرى منتجة للنفط لن تحول دون تراكم هائل للخام في العالم، مناشداً دول العالم ذات الاقتصادات الأكثر ثراء «مناقشة طرق أوسع نطاقاً لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط». ولفت بيرول إلى أن الإجراءات الرامية إلى احتواء «كورونا» أدت إلى فاقد «لم يسبق له مثيل» في الطلب قد يصل إلى ربع الاستهلاك العالمي، لذلك أن «خفضاً للإنتاج بموازي 10 ملايين برميل يومياً سيظل دون المستوى المطلوب، إذ سيتراكم فائض يومي بمقدار 15 مليون برميل أو أكثر» في الربع الثاني من العام الجاري.

(الأخبار)

استراحة

كلمات متقاطعة 3419

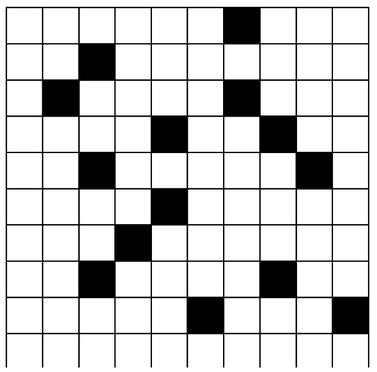

أفقيا

1- رجم بالضعيف وعطف عليه – نبات أو حيوان ينتج عن تزاوج نوعين أو سلالتين مختلفتين – 2- دولة أوروبية كانت تتمتع بإستقلال ذاتي وتتبع الدانمارك – خصب – 3- ضوء الصباح – برج معدني يُعتبر شعار باريس السياحي – 4- بئر عميقة – والد – لقب لشيخ الجامع – 5- قلّة النوم والنعاس – نوتة موسيقية – 6- مدينة بريطانية بضاحية برمنغهام – الجبل الصغير – 7- مزيج من لون بنفسجي أرجواني بالأجنبية – إسم إشارة – 8- من الحبوب – دولة أوروبية – أصل البناء – 9- يبرّ بالوعد – غلا السعر – 10- أشهر فتنة تاريخية إندلعت في جنوب ايطاليا قام بها اسبرتكوس ضد روما

عمودياً

1- ماركة سيارات – 2- رجل من أرض أدوم إمتحنه الربّ فصبر ذُكر في التوراة والقرآن – مدينة فرنسية دينية – 3- شرح الدرس بتمعّن – شركة نفط عالمية – هرب من السجن – 4- مدة حكم الرئيس أو إحدى الوحدات السياسية والإقليمية ذاتية الحكم في الولايات المتحدة الأميركية – 5- عاصمة ولاية ماريلند الأميركية – 6- عندي أو أملك – عطاء – 7- عاصمة كوبا – شرب وابتلع الماء – 8- حرف جزم – خاصته وملكه – قطع الشيء – 9- عكسها نوتة موسيقية – عائلة زعيم ورئيس عربي راحل – 10- ممثلة سورية معتزلة بطلة مسلسل « يوميات جميل وهناء «

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الياس سركيس – 2- حماس – طوابع – 3- محن – البريد – 4- انس – لادا – 5- يا – همس – كهل – 6- تسطور – وا – 7- جت – نار – سكر – 8- إربد – شنّ – وي – 9- داي – هملر – 10- حامد كرزاي

عمودياً

1- احمدي نجاد – 2- لمح – استراح – 3- يانا – بيا – 4- اس – نهوند – 5- اسمرا – قد – 6- سطل – رش – 7- روبل – نهر – 8- كاراكاس – مزّ – 9- بيبده – كولا – 10- سعد الحريري

3419 sudoku

		7			1		9	
6	3	5		9				
						8	2	6
	1		4	5	3			
3	8	9				5	4	7
			7	8	9		3	
4	6	8						
				6		9	1	4
	5		2			7		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3418

2	5	9	7	3	6	8	1	4
1	6	3	5	4	8	2	9	7
4	8	7	1	2	9	6	5	3
5	4	1	2	8	7	9	3	6
3	9	8	6	1	5	4	7	2
7	2	6	3	9	4	5	8	1
6	1	2	9	5	3	7	4	8
8	3	5	4	7	2	1	6	9
9	7	4	8	6	1	3	2	5

مشاهير 3419

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أطول وأضخم إنسان في التاريخ (1918- 1940). كان يبلغ طوله 2.72 م. ووزنه 199 كلغ. عُرف بإسم عملاق ولاية إلينوي الأميركية التي وُلد فيها

3+4+2+1+6+2 = عاصمة عربية ■ 8+10+5+9 = الجواب ■ 2+7+11 = أحرف متشابهة

حل الشبكة الماضية: **سامية عسيران**

إعداد
نعوم مسعود

الأخبار
al-akhbar
السبت 4 نيسان 2020 العدد 4021

صورة وخبر

في الحارات المكتظّة أو الأحياء الملاصقة للأسواق والمحال، يبتدع السكان المحجورون وسائل لتأمين حاجياتهم من دون خرق قرار التعبئة الصحية العامة وحظر التجوال. وسيلة «السطل» التي كانت النساء في الماضي يلجأن إليها أو يفضّلن اتباعها كيلا يفارقن منازلهن، عادت لتصبح وسيلة الجميع في أماكن لبنانية عدّة، من بينها صيدا القديمة (جنوب لبنان). بواسطة حبل طويل، يهبط الدلو من الشقق العالية إلى أسفل الشارع ليضع صاحب الدكان أو عامل الديليفري الأغراض المطلوبة فيها. يتسلّم ثمنها الموضوع في قعر الدلو ويستبدله بالحاجيات قبل أن يرتفع مجدداً في ما يشبه المصعد الآلي. (علي حشيشو)

منوعات

خليك بالبيت... والأوركسترا الوطنية تأتي إليك

في زمن الوباء، خاضت «الأوركسترا الوطنية اللبنانية للموسيقى الشرق عربية»، أخيراً، تجربة العزف عن بعد، عمد فيها الموسيقيون إلى المشاركة كلّ من مكان إقامته. خلف شاشة ذكية، بثّت الأوركسترا أوّل أغنية موحّدة شارك فيها 30 عازفاً و12 من الكورس الغنائي بقيادة المايسترو أندريه الحاج (الصورة).

تحت عنوان «خليك بالبيت... الأوركسترا بتجي لعندك» وبرعاية وزارة الثقافة، وقع الاختيار على أغنية «بحبّك يا لبنان» للأخوين رحباني وفيروز لكونها «تجمع اللبنانيين ولا تفرقهم»، كما قال الحاج في تصريح لوكالة «رويترز». وأضاف: «20 عاماً مرت، لم تتوقف فيها الأوركسترا وأعضاؤها عن تقديم الفرح للناس وإحياء التراث اللبناني، كل ليلة خميس... اخترنا أن نبقى مع الناس في التوقيت نفسه ولو عن بعد».

وُلدت الفكرة من رحم تجارب أوروبية وأميركية، قدّمت حفلات لمواكبة بقاء المواطنين في منازلهم ومساعدتهم على مواجهة الحجر الصحي المفروض لمكافحة تفشي فيروس كورونا المستجد. هنا، يشرح الحاج أنّ تنفيذ الفكرة كان صعباً: «بداية، فكّرت في الأغنية ووجدت أنّ الجامع الوحيد هم الأخوان رحباني والسيدة فيروز، فبدأت التواصل مع الشباب واحداً تلو الآخر. تعذّبنا في البداية ولم ننم لمدّة يوم كامل، فهناك خطر كبير في أن يكون هناك إيقاع موحّد بينما كلّ من المشاركين موجود في مكان مختلف». من جهته، أوضح وزير الثقافة، عبّاس مرتضى، للوكالة أنّ «ما تقدمه الأوركسترا الشرقية العربية والفيلهارمونية هي مبادرة رمزية كرسالة تضامن مع المواطنين وهم يجلسون في منازلهم ويلتزمون بأقصى درجات الوقاية لمواجهة» وباء «كوفيد ـ 19».

«أبناء صيدا»: «يلا نقرأ» أونلاين

بعد توقف قسريّ فرضه فيروس كورونا المستجد، يعود نادي القراءة في جمعية «أبناء صيدا البلد»، المعروف بـ «يلا نقرأ»، إلى متابعة أنشطته الدورية عبر جلسة يعقدها مساء اليوم السبت لمناقشة المجموعة القصصية «أرض البرتقال الحزين» (1962) التي حاول فيها الأديب الفلسطيني الشهيد غسان كنفاني (1936، 1972/ الصورة) تصوير الشخصية الفلسطينية أمام قدرها سواء في الداخل أو الخارج. وقد اختير هذا العمل تزامناً مع «ذكرى يوم الأرض». الجديد أنّ الجلسة ستكون افتراضية هذه المرّة وتحديداً عبر تطبيق zoom.

*مناقشة «أرض البرتقال الحزين»: اليوم السبت ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ على الراغبين في المشاركة تحميل تطبيق zoom، ثم إدخال رمز المرور 195 837 684

ملتقى الألوان: #أتحدى_بالفن

تعويضاً لغياب المعارض والأنشطة الفنية والثقافية في زمن كورونا، وتماشياً مع المبادرات المنوّعة التي تهدف إلى تعزيز فكرة الالتزام بالحجر المنزلي عبر التشجيع على ممارسة الهوايات المفضّلة، أطلق «ملتقى الألوان الفني» مبادرة «نتحدّى كورونا بالفنّ» (الحياة في وجه الموت) القائمة على مشاركة الفنانين والأدباء أعمالهم الفنية الحديثة على اختلاف أنواعها (لوحة، صورة، منحوتة، نصّ أدبي أو شعري...) عبر صفحاتهم على فايسبوك، مرفقةً بهاشتاغ #أتحدى_بالفن، على أن يقوم المشارك بترشيح ثلاثة من الفنانين للمشاركة مع ذكر أسمائهم.

وقد شهدت المبادرة التي تشكل تعبيراً عن تحدّي الفنانين للفيروس الذي يضرب العالم، انتشاراً سريعاً عبر السوشال ميديا، وإن كانت المشاركات في معظمها عبارة عن لوحات تشكيلية ومنحوتات نظراً إلى اهتمامات غالبية المتابعين، ولخروج أكثر من مبادرة لها طابع أدبي أو شعري سابقاً.

تأسس «ملتقى الألوان الفني» عام 2015، وهو يعمل على تأمين مساهمة فعالة للفنانين (رسم، نحت، أشغال يدوية وحرفية) والأدباء والشعراء في النهوض بالمشهد الثقافي اللبناني والعربي وتشجيع الإبداع. كما تصدر عنه صحيفة «الألوان» الإلكترونية، فيما ينشط على خط إقامة الندوات، الدورات، المعارض، المؤتمرات، ورش العمل الأدبية والفنية والأمسيات الشعريّة. (رابط الملتقى على موقعنا)

تحية الفنانة زينب أيوب (بالحبر الجاف) للطواقم الطبية في هذه المرحلة الصعبة

الأخبار
al-akhbar

السبت 4 نيسان 2020
العدد 4021 السنة الرابعة عشرة
Samedi 4 Avril 2020 no 4021 14ème année

كلمات

ملحق
أسبوعي

www.al-akhbar.com

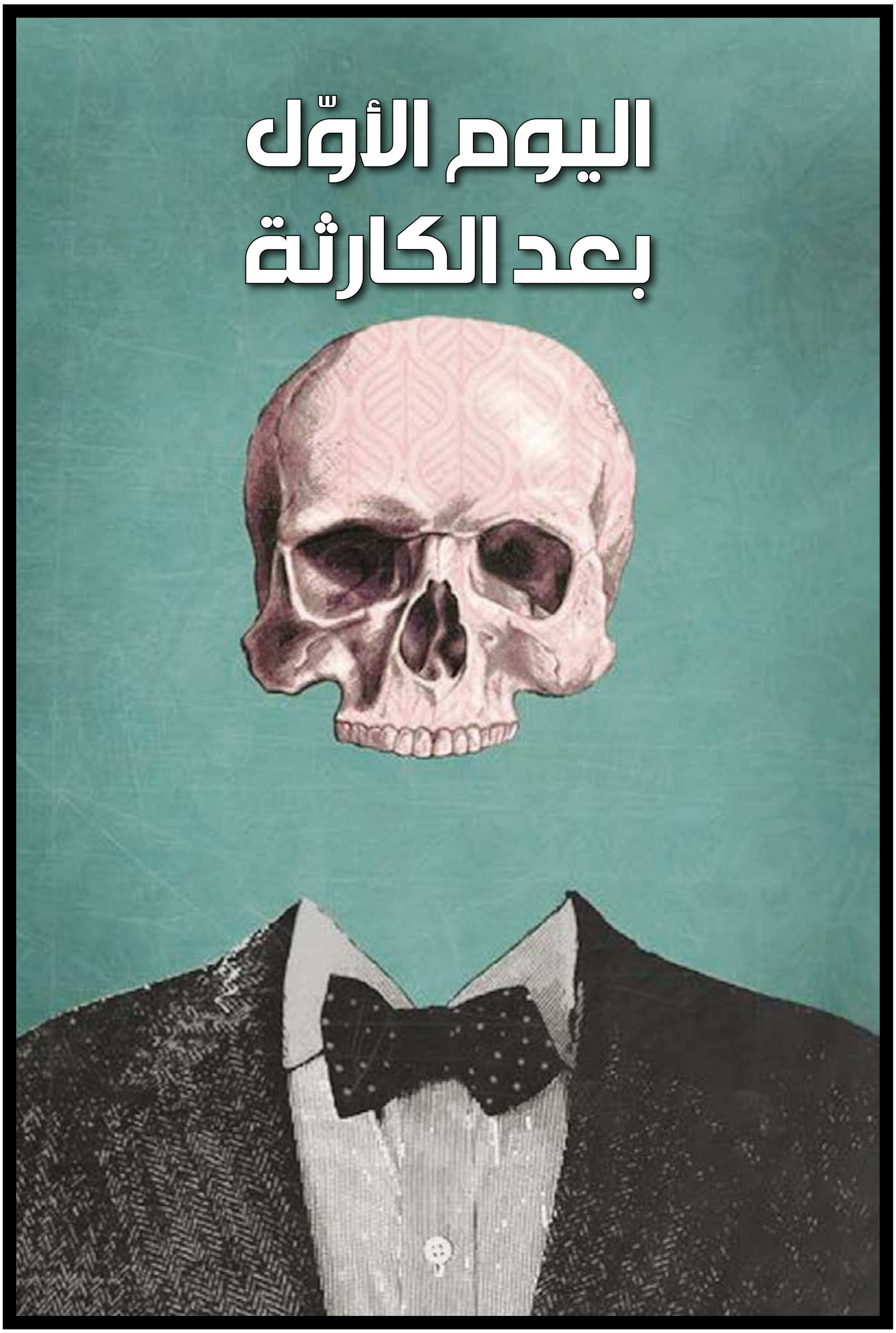

اليوم الأول بعد الكارثة... عن الليبرالية العارية في زمن الوباء

هاذا بعد؟

جورج سالم *

ما الذي أعنيه بـ: ماذا بعد كورونا؟ الوباء المُضخّم والمبالغ به لأنه يصيب الرجل الأبيض على عكس الملاريا والإيبولا اللذين يعيثان موتاً في إفريقيا منذ عقود، فحتى الموت طبقي، لكن الطبقة، تلك العلاقة الاجتماعية والحالة الإيديولوجية المتوارثة، تَغيب.

والكورونا هذا يشبه بنتائجه الاجتماعية «برهة مينسكي»، في إحالة إلى الاقتصادي MINSKY ذي الميول الاشتراكية الذي تكلم عن دورة الدين أو الاعتماد، وبرهن أنه مع الصعود في الدورة الاقتصادية المركزية، تعلو المديونية بنسب ومستويات أعلى تنفخ في فقاعات الأصول. وعندما يتباطأ الطلب، يشح الاعتماد وتركد الفقاعات ومن ثم تنهار. ثم نقش حكمته الشهيرة في علم الاقتصاد، عندما يأتي الجزر وينخفض منسوب المياه، ستعرف عندها من كان يسبح عارياً. الفقاعات لازمتنا، حيث كان من الأفضل أن نطلق على أمراض المجتمع الحديثة سمة «متلازمة الفقاعات»، لأن تأثيرها الصحي أكبر من المتلازمة السرطانية. ولدى المركز اليوم فقاعات كبرى في سوق المال والأصول تغذّيها سياسات النقد الرخيص. منذ الثمانينيات وحلول السياسات النقدية، تلك التي تفضل تعديل الدورة الاقتصادية بضخ النقد الرخيص، أفلَت السياسات المالية التي تُعنى بتقوية الطلب بزيادة القوة الشرائية.

هناك من هم أكبر من أن ينهاروا. وبحسب مقولة مينسكي، الانهيار دوري ومثبت تجريبياً. أتى كورونا، لكنه بدل أن يعرّي من كان يسبح عارياً من الشركات الكبرى، عرّى المنظومة الرأسمالية بأكملها. فضح النقص الذي طاول القاعدة الاجتماعية التي تعيد إنتاج المجتمعات، كالصحة والدراسة ودور الحضانة وضمان الشيخوخة وهلم جرّا. لم تكن حصة الأجور وحدها التي ضمرت في المرحلة النيوليبرالية، فالأجر ما هو إلا رمز للقيمة وجزء من القيمة التي تعيد إنتاج المجتمع. أما الجزء الآخر، فهو حصة الإنفاق الاجتماعي على البنية التحتية الاجتماعية. وكلتا الحصتين انحسرتا، ما يعني بالضرورة زيادة حصة الأرباح. وتجدر الإشارة إلى أننا عندما نحسب حصة الأجور الحقيقية، نحتسب معها الصحة والإنفاق الاجتماعي بأكمله.

طبيعياً، الربح يرتفع بخفض الأكلاف التي تُمليها عملية المضاربة في السوق. فالسلع المتبادلة في السوق، تعيش حالة داروينية اجتماعية حيث البقاء للأقوى، والأقوى هو تلك السلعة ذات الجودة العالية والكلفة القليلة. وفي تكرار ظاهرة خفض التكاليف أي الممارسات الاجتماعية المُتّخذة لتسهيل الإنتاج، يُستنبط قانون يملي على المجتمع من خلال مؤشرات السوق، أين وكيف يستثمر وماذا يفعل بموارده، أي أين يوزّع العوامل البشرية التي تحتاج لها السلعة للبقاء، وغالباً السلعة لا تحتاج إلى كل هذه الموارد المتوافرة، فتدمر جزءاً كبيراً منها، وما يزيد الطين بلة، أن التدمير والهدر بذاته يُسعّر ويصبح سلعة متداولة ومنتوجاً بذاته. ونحن نقول السلعة تملي، والسلعة تفعل هذا، لأن السلعة لها قدسيتها. وبما أنّه يراد لها أن تتكاثر وهي بحركتها الموضوعية تتكاثر، فإنها بمنطقها التوسعي هذا تستملك إرادة من أراد لها أن تتكاثر أصلاً. كلّما فرضت السوق خفض التكاليف، كلّما زاد الحيّز الذي يحذف جزءاً من الموارد، إن بعدم التشغيل أو الدمار. وأعلى درجات الحذف هذه هي حروب الانتهاك التي تسلب الشعوب إرادتها، تخفض سعر أرزاقها وعملها، وربما حتى تستعبدها من خلال الانقضاض على دولتها، وتأتي على بيئتها. وهنا يتطابق المنطقي مع التاريخي، أي أننا أمام سلعة حكمت لا لجمالها، بل لأنها تنتمي إلى سوق متحكّم بتشغيل الموارد، تقصص عقلها التوسعي حيزاً كبيراً من الناس مؤسّطين بمؤسسات كبرى وأفكار مهيمنة، ألغت البديل الاجتماعي. فكلما قال أحدٌ ما «اشتراكية»، تهبّ المؤسسة لتريك فيلماً هوليودياً يقتل فيه ستالين 200 مليون روسي فيما كان عدد سكان روسيا لا يتعدى الـ 100 مليون. هناك اليوم متاحف لمجازر الشيوعية في أوروبا، تتحدى تلك المخصصة للنازية. الطبقة الحاكمة، أو العلاقة الاجتماعية الحاكمة ليست بأشخاصها، إذ أنّها غير مشخصنة، هي فكرة حاكمة مكوّنة تاريخياً، مرعية، مرباة على أجيال، محفزة مادياً ومعنوياً، مستاصلة، كالطائفية في لبنان مثلاً. هي إيديولوجيا حاكمة، مجردة، لكنها حقيقية وقدراتها في تغييب الواقع أسطورية. هذه السلطة، بناسها المسلعين، تقدر أن تسلخ الوعي عن الكيان الاجتماعي. وعلى سبيل الحصر والمثال، ها هو الكوكب يتأكل وتتآكل معه أسس وجود البشرية أي الكيانات الاجتماعية، بينما الوعي السائد يقول إن لا حلّ إلا اقتصاد السوق. وكمثال على قدرتها على تزوير الواقع وحرف الرؤية، تُدرّس المادة الاقتصادية على أنها علم توزيع الموارد في ظل ندرتها، بينما أزمة رأس المال هي فائض الإنتاج وتحييد الموارد. هذا التحييد الذي غالباً ما يعني البطالة، أو حروب الإفراغ السكاني. إن القدرة الهائلة للطبقة الحاكمة، نابعة من كونها تقمصت منطق السلعة، هذه الفكرة المجردة إنما الحقيقية التي لديها انعكاسات حقيقية، ذروتها ظاهرة الانفصام ما بين الوعي والوجود. أي أن الإنسان يعيش حالة وجودية مزرية، لكنه يصوّرها ويُعلمها وفق منطق ذات الجودة العالية والكلفة القليلة. وفي تكرار خفض التكاليف أي الممارسات الاجتماعية تتجلى مأس جديدة لتلك الشعوب بعضاً من التصورات التي تشذّب رؤياها المجتزأة وتدفعها لتحقيق ذاتها، أي لإعادة تكوين ذاتها كطبقة مغايرة وكفكرة منافية، أي كفاعل تاريخي. وأزمة كورونا التي ربما تطبع أميركا تريليونات جديدة تسعف رأس المال، من دون أي مساءلة ـ وها هي اليوم تقوم بقلب السياسة المالية رأساً على عقب ـ فتلك السياسة التي تبناها كينز Keynes لمساعدة الطلب من خلال دعم الأجور، صارت اليوم في ظل أزمة الكورونا سياسة دعم نقدي فوري لرأس المال الحقيقي. المقاهي والأوتيلات المغلقة مثلاً ستقبض تعويضاً أكبر من تعويض العمّال. وما هذه التريليونات إلا الديون التي يرتهن بها عمل وحياة الأجيال المقبلة. النقطة هنا، من دون وعي مناهض لهذه المنظومة، ستخرج أميركا من هذه الأزمة بفقاعات جديدة، تنتظر وباء جديداً كي يعزيها مجدداً. لكن في المستقبل، قد يكون ارتفاع منسوب البحار جراء الاحتباس الحراري، والأفات البيئية كالكورونا وغيرها، وربما يُستحدث اختلال في التوازن البيئي ذو عواقب عاتية.

أما سؤال «ماذا بعد»، ففيه نوع من الجرأة غير الموزونة، خصوصاً في استشراف الوعي وتطوره. من الممكن استدراك بعض ما يحصل أمام أعيننا، والإحاطة بالقانون الموضوعي الرئيس الذي يدفع الأمور باتجاه استهلاك الذات، في عملية إنتاج خاصة وربحية. لكن عندما يُسأل عاقلٌ عن التخمين في زمن اللايقين، أي عن تلاقي علم الاحتمالات الشكلي مع واقع متشعّب ونوعي، فسيرفع يديه على الأغلب، مستسلماً لمحال التطابق. أي باختصار، لا يمكن معرفة المستقبل. لكنّنا نفهم أسس التطور المرحلية، ونفهم أن الوعي إن لم يتغيّر، فسيبقى الحال على ما هو. لذا يُقال إن حلبة الصراع الأولى، هي حلبة الصراع الإيديولوجي. فكيف بالأحرى في زمن بتنا فيه قاب قوسين أو أدنى من انقلاب في الأقطاب؟ والسلاح الأكبر، هو التلفازات والجامعات الأميركية، وأجهزة الفبركة الإيديولوجية التي عرّاها الكورونا، لكنها لم تسقط بعد. هذه الأجهزة هي التي أضعفت، أو حتى هتكت، الإنسان والبيئة والأخت البديل الاجتماعي، فكانت الهزيمة الإيديولوجية حادة جداً. منذ أوائل القرن التاسع عشر، لم يكن لدينا غياب ليوتوبيا دنيوية كما نحن اليوم. كل ما كان ينبغي اللجوء إليه لدحض الفكر الاجتماعي الاشتراكي، هو أن يقول أحدهم إن «ستالين كان شيوعياً»، حتى تسقط الخيارات الاجتماعية! كان للبيسار الغربي باع كبير في بناء هذه الصورة، ولهذا هو مدعوم رأسمالياً، وربما هو أكبر ماخور أو جهاز إمبريالي.

لكن لتطور الوعي قوانينه التي تعكس تطور الواقع. وكما في الصيرورة الموضوعية للواقع، حيث هناك ترابط وتفصيل بين الجزء والكل (Synergy)، كذلك في تطور الوعي. لكن هذا التطوّر، حسب علم المنظومات في إعادة توسيع الجزئيات في الكل، هو انصهار للقوانين الكلية. العلاقات محكومة بموازين قوى، والقوى المتمثلة في الكل تقوى على الأجزاء والأطراف، فما هي هذه الانعكاسات الكلية التي تعيد التصطفاف على قوى المصلحة هذا التيار التاريخي أو ذاك في هذه المرحلة؟

أولاً هناك اختلال في موازين القوى الدولية حيث أصبحت الصين بتحكّمها بالدورة السلعية الاستعمالية فعلياً، أكبر من أميركا. ولهذا الاختلال انعكاس، هنا وهناك، يكسر هيبة الإمبراطورية الأميركية، أي هذا التصور على أنها قوة لا تُقهر والمنتجة المحتكرة للمعرفة. وما يدفع عجلة الأمور في مصلحة الصين، قدراتها المالية التي قد تجذب وتحرف ميول العديد من الانتهازيين. وهذا بدوره يشكل قوة دفع لدحض الإيديولوجيا السائدة، أي الطبقة المهيمنة. وهنا أستند إلى معلومة مفادها أن المصرفيين اللبنانيين طبعوا اسماءهم باللغة الصينية على بطاقات عملهم!

هذا التحوّل الكلي هو تحوّل منظوماتي، أي أن المنظومة الاجتماعية تلقائية، وتتحكم بذاتها، لها روحها الفكرية وتصنع قوانينها. ولم لا؟ طالما للسلعة الشيء، باع في التحكم الاجتماعي. والمنظومة هذه، أي المنظومة الدولية، هي منظومة المنظومات الكلية ذات القوانين التي غالباً ما ينصاع إليها الطرف أو الجزء. وهنا خلل آخر يذهب بنا إلى النقطة الثانية: ألا وهي فاعلية الصراع الجزئي، صراعنا نحن أهل الأطراف في ما مضى. في ظلّ السلطة المطلقة، كان النضال ضد الإمبراطورية يقتل في المهد، وكانت أميركا دائماً على حقّ مهما أخطأت. اليوم، باتت هذه الجزئيات تجعل نضال شعوب العالم الثالث، أكثر فاعلية لوجود القوة المناوئة للإمبريالية. وهذا الترابط بين الجزء والكل المتحول، هو لبّ الموضوع في تطور الوعي الثوري. هنا، وفي هذا المفترق التاريخي، يفرش الفكر الثوري «الدرب المضيئة»، بمفردات تنفي وتدحض كل المفاهيم السابقة. لكن الإمبريالية التي بنت ثراءها وسلاحها الفكري على إراقة الدماء في الأطراف، وبنت خزائنها الإيديولوجي الذي يفوق خزائنها النووي قوةً، لن تُقطع عن العنف بسهولة. منطقتنا هي ساحة تسوية للصراعات الدولية، وساحة التراكم بالحرب والعسكرة في آن واحد. أزمات بحجم أزمة كورونا ـ ليس للكورونا فقط إنما لثقل الفقاعات وغياب القدرات الاجتماعية على التعاطي مع الأوبئة ـ لا تحلّها سياسات نقدية ومالية في ظل تغوّر الرأسمالية، وأفول إيديولوجية الإمبريالية. إن رأس المال الذي ينظّم عقل السلعة الواعي لمصالحه، يدرك أهمية الحرب للخروج من الأزمة. وهو رغم عدم عقلانية الاتجاه الحربي من وجهة نظر العقل الإنساني أو المؤنسن، لدى منطق السلعة المتحكم بعقول المؤسسات الرأسمالية قوة دفع ذاتية لن تختار إلا الحرب. الحرب تحاصر توسع الصين السلعي السلمي، تمتص الديون الخيالية برهن حقيقي، ألا وهو سندات الخزينة، وتعمق التفشف وسياسات الإفراغ السكاني التي تولد فائض قيمة أعلى. هذا ما لا جدال به. الموت والحرب هما المستشرفان الأكيدان تحت حكم علاقة رأس المال.

وفي حروب التسوية الدولية السابقة في منطقتنا، راحت الكهرباء والمياه والأرواح، كانت حرب وجود اضمحل فيها وجود الشعوب العربية نسبياً وبالمطلق. إذا ما قسنا الأمور على خط بياني تصاعدي، نجد أنّ الإمبريالية لم تكن يوماً عنصرية ضد الشيعة أو السنة، أو الأكراد أو ذاك وهذا. أميركا، على عكس النازية، تكره الشعوب بالتساوي، أميركا الفكرة المهيمنة الإيديولوجية المستشيطة بالسلاح، تستهدف الشعوب بالتساوي لأن كمّ إنتاجها من التدمير، هو السلعة التي تنتج وتبيع، على عكس الصين التي تنتج البرادات والغسالات ولعب الأطفال. هي لا تبيع الجرابات أو مقصات الأظافر، تبيع موات الحياة، البنية والبشر سواسية. وما هذا الكم الكوني من الدمار والأزمة الوجودية، إلا إنتاج الفكر المهيمن بمفاهيمه السائدة الحاصلة على جوائز نوبل.

الحرب المقبلة على المنطقة حرب تصفية حساب مع امتداد الصين، من دون جبهة سياسية عريضة تطالب بالبقاء على قيد الحياة، كحد أدنى، كي لا نقول إننا نريد اصطفاف قوى مناضلة ضد الإمبريالية، كي لا تستنفى وتُهجّز الشعوب، وتروح مياه الشفة والكهرباء، وكل أسس إعادة إنتاج الحياة. الحرب الإمبريالية هي الثابت التاريخي، وكل ما بقي متغير. المنظومة الرأسمالية تستثمر في بناها الاجتماعية، كالتعليم لغاية أولية الا وهي التكنولوجيا العسكرية. كل مكون اجتماعي من نفقات على التعليم والأبحاث، يستهدف تطوير التكنولوجية العسكرية. كل النفقات الاجتماعية تحفّز البنية الأمنية، وتطور التكنولوجيا التي بدورها ترفع الإمبراطورية إلى أعلى الدرجات في سلم تقسيم العمل الدولي. تبقى الحرب هي شكل التجلي الأمثل لمنظومة تحكمها المستشرفان الأكيدان تحت حكم علاقة رأس المال.

* مفكر ومناضل عربي

طومي اينغبيرغ ـ السويد

جائحة في كوكب المنكوبين

وليد شرارة

المستفز والمغيظ في خطاب قادة ومثقفي منظومة الهيمنة الغربية المنحدرة هو الاجترار المكرور لمفاهيم من نوع «التضامن الإنساني» و«المصير المشترك». استخدامها من قِبلهم ينمّ عن قدر من الازدراء والاستهانة بذكاء القطاع الأعظم من سكان جنوب العالم، الذين يعرفون السجل الإجرامي الماضي والحاضر لهذه المنظومة بحقهم وبحق بلدانهم، ومسؤوليتها الطاغية، وزبانيتها المحليين، عن شقائهم الذي لم ينتهِ. غير أن الهلع والوجوم البادِيَين على محيّا القادة المذكورين، عندما يطلبون من شعوبهم الاستعداد للأسوأ، لا يبعثان إلا على البهجة، وحتى الشماتة ممن ظنوا أن العالم طوّب لهم. في زمن آخر، قال الرئيس ماو تسي تونغ إن الامبريالية نمر من ورق، وسخر كثيرون منه مؤكّدين أن «أنياب النمر نووية». لكننا نشهد الآن كيف أن جرثومة مجهرية تزعزع الركيزة المالية الشديدة الهشاشة للرأسمالية في مرحلتها النيوليبرالية، لدرجة أن البعض يتوقع أن تكون بمثابة سلاح دمار شامل على المستوى الاقتصادي، لا تقوى على ردعه «الأنياب النووية». بعيدة هي اليوم حقبة «العولمة السعيدة»، عندما كان توماس فريدمان يرى العالم «مسطحاً» ويفخر بأن «اليد الخفية للسوق الرأسمالي لا تعمل دون القبضة الخفية للبنتاغون». تجربة ثلاثة عقود من الحروب والصراعات كشفت مدى تراخي هذه القبضة وعجزها عن فرض الخضوع لتراتبية على صعيد عالمي. دارويْنية في جوهرها، تحتل رأس الهرم فيها زمرة معولمة، يزداد احتكارها للثروة والسلطة على حساب من هم في وسطه، وخاصة من هم في أسفله. وبعد غرقه في «الوحل» الأفغاني و«المستنقع» العراقي، التفت البنتاغون، ومعه القيادة السياسية الأميركية، في لحظة وعي، إلى دخول منافسين جدد إلى الحلبة الدولية. روسيا والصين أساساً. «فاستدارا» لمواجهتهم، عبر إطلاق جولة جديدة من سباق التسلح، والحرب التجارية والاقتصادية، وعمليات زعزعة الاستقرار. وتضاعفت في الفترة نفسها عدوانيتهما ضد دول الجنوب المستقلة كإيران وفنزويلا وبوليفيا. في هذا السياق الدولي الذي تتصاعد فيه التوترات والصراعات بين القوى الكبرى والمتوسطة، انتشر فيروس كورونا في الصين قبل أن يتحول إلى جائحة عالمية. في مرحلة أولى، ظنت الإدارة الأميركية أن بإمكانها توظيف وباء يبقى محصوراً في الصين وإيران ضدهما. وقد عكست تسمية كورونا بـ«الفيروس الصيني» هذا الاعتقاد الأخرق. لجأت القوى الاستعمارية عبر التاريخ إلى توظيف وحتى نشر الأوبئة لإبادة السكان الأصليين في المستعمرات، كما حصل في الولايات المتحدة، أو لكسر إرادة المقاومة لديهم وإخضاعهم، كما فعلت بريطانيا في الهند. صرح ترامب قبل أسابيع أنه لا يرى سبباً وجيهاً لوقف تشدده في الميدان التجاري ضد الصين، وقرر عقوبات جديدة على إيران في الوقت الذي يحاول فيه البلدان التصدي لتفشي الوباء. توازت هذه المواقف مع حملة مسعورة على الصين ورئيسها، واعتبار ما جرى أنه «تشيرنوبيلها» وأن أقل ما يترتب عليها هو إقالته. كنا في مرحلة السعي إلى توظيف الفيروس ضد جميع الخصوم، بمن فيهم «الوازنون».

المرحلة الثانية هي تلك التي تلي صيرورة الوباء جائحة والتي كشفت مدى تداعي البنى التحتية الخدماتية العامة، خاصة الطبية، في الرأسماليات البرلمانية «المتطورة»، بعد 4 عقود من السياسات النيوليبرالية. والأنكى من ذلك، بالنسبة إلى نخبها الحاكمة التي باتت فاقدة لماء الوجه، هو التداعيات المالية والاقتصادية المهولة التي ستنجم عنها. الأوضاع ما بعد الجائحة، ستكون أصعب بما لا يُقاس مما هي عليه حالياً. هذا ما يفسر الاعتدال المفاجئ في مواقف الرئيس الأرعن حيال الصين وإجهاره بالرغبة بالتعاون معها. المطلوب على الأقل راهناً هو تجميد التناقض معها، ولو مؤقتاً، للتفرغ للتداعيات المشار إليها. غير أن أصواتاً أكثر صدقية في وسط عابر للانقسامات السياسية من النخب الأميركية كصوت جوزيف ناي، تدعو إلى العودة إلى منطق الشراكة مع القوى الدولية الأخرى في إدارة شؤون العالم. جوزيف ناي هو أبرز منظري «الريادة الأميركية» منذ عقود، وهو الذي بلور مفاهيم مثل «القوة الناعمة» و«القوة الصلبة»، والذي حدد المعايير المستخدمة لتصنيف دولة ما قوة دولية أو إقليمية أو صغرى. وهو قد اعتبر في مقال أخير له على موقع «وور أوندي روكس» ذي عنوان لافت: «درس كوفيد-19 المؤلم حول الاستراتيجية والقوة»، أن استراتيجية التنافس بين القوى العظمى المعتمدة من قبل الإدارة منذ أواخر 2017 لم تعد ملائمة في الظروف الدولية الجديدة، وأن «التعاون الوثيق مع الحلفاء، والخصوم أساسي للحفاظ على الأمن الأميركي». وفي العدد الأخير من «فورين أفيرز»، المكرّس للنقاش الدائر حول ضرورة تغيير واشنطن لسياستها الخارجية، أكد غراهام أليسون، مؤلف كتاب «فخ توسيديد» (عن احتمال الحرب بين الصين وأميركا)، الذي لقي رواجاً واسعاً بين الخبراء والباحثين، أن المطلوب هو تقاسم النفوذ على مستوى الكوكب بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الصاعدة. تداعيات ومفاعيل الجائحة ستعزز الآراء، داخل وخارج الإدارة الداعية للتوصل إلى تسوية مع أطراف كالصين. غير أن واشنطن ستمضي بحربها ضد دول الجنوب المستقلة كإيران وفنزويلا وتكثّف الضغوط عليها مستغلةً الجائحة. من جهة أخرى، فإن تعاظم الفوارق الاجتماعية الذي كشفته الجائحة، سيحبي الدعوات إلى «أنسنة» الرأسمالية عبر عقد اجتماعي جديد أو «نيو ديل 2» وكذلك إلى التحوط ضد استغلال الدولة لتضخم قدراتها على المراقبة والتحكم للتحول إلى قوة شمولية، كما يشير الكاتب الصهيوني يوفال هراري. النجم الأيديولوجي الصاعد لجناح «إصلاحي» من أنصار العولمة وأصحاب المليارات، كبيل غيتس ومارك زوكربيرغ، قد نشهد تسويات مؤقتة بين الولايات المتحدة وخصومها الوازنين وكذلك ضغوطاً متزايدة من أجل إصلاحات اقتصادية واجتماعية داخلية في الغرب. ولكن ماذا عنا؟

لن نرى ولادة عقد اجتماعي عالمي ولا أنسنة للإمبريالية. الأخيرة قدمت في الماضي تنازلات لطبقاتها الشعبية في بلدانها لشراء السلم الاجتماعي والاستمرار بالنهب والاستغلال في جنوب العالم. قد تعاود الكرّة اليوم. لا فائدة من الاستمتاع بالخطاب الإنسانوي المغفل الذي يروّج له حالياً. أمام كوكب المنكوبين، أي جنوب العالم الذي اعاد الاستعمار الغربي بعنفه العاري صياغته واستتباعه، والذي تعتبر صناعات الدواء الغربية شعوبه فئران مختبرات، ظروف سانحة لمحاولة تحويل التهديد الى فرصة عبر تعزيز التعاون بين بلدانه، وبعضها ككوبا يلعب دوراً طليعياً في مكافحة الجائحة، ولتطوير علاقاته مع الصين وروسيا وغيرهما من القوى غير الغربية الصاعدة التي تسهم بدورها في مواجهتها. والافادة من الضعف الذي سينجم عن آثار الجائحة على دول الغرب، المرشحة للتعاظم على المدى القصير والمتوسط، لتصعيد النضال ضد هيمنتها المباشرة وغير المباشرة والخلاص من السبب الاصلي لنكبته.

> الحرب المقبلة على المنطقة حرب تصفية حساب مع امتداد الصين

اليوم الأول بعد الكارثة... عن الليبرالية العارية في زمن الوباء

وحش تغذيه الرأسمالية

مايك ديفيز *

إن وباء كورونا هو فيلم قديم كنا قد شاهدناه مراراً وتكراراً عندما طرح الكاتب ريتشارد بريستون كتابه «المنطقة الساخنة» في عام 1995، حيث تغرقنا إلى وباء فتّاك، ظهر في كهف غامض للخفافيش في وسط أفريقيا، وعُرف باسم الـ «إيبولا». كان الأول من نوعه في سلسلة أمراض جديدة تندرج في «مجال بكر» (هذا هو المصطلح المناسب) لأنظمة المناعة البشرية التي لم تتعرض سابقاً لهذا النوع من الفيروسات. سرعان ما استتبع فيروس إيبولا، بإنفلونزا الطيور الذي تفشى بين البشر في عام 1997، ثم سارس في عام 2002. ظهرت كلتا الحالتين للمرة الأولى في غوانغدونغ، أحد مراكز التصنيع العالمي. اغتنمت هوليوود حالات تفشي الوباء هذه على الفور، وقامت بإنتاج سلسلة من الأفلام بغية تشويقنا وخلق ذريعة الخوف عندنا. نذكر على سبيل المثال فيلم «عدوى» من إنتاج ستيفن سودربرغ (2011) الذي توقع بشكل مدهش الأوبئة المتفشية حالياً. كما تناول الكتب والأفلام المقالات العلمية، إضافة إلى الروايات والأفلام، وكلّها تؤكّد أن حالة الترصد لهذه الأوبئة والأمراض الجديدة، هي شبه معدومة في جميع أنحاء العالم. بعد دراسة جينات وباء كورونا الذي يعدّ مألوفاً (بسبب تشابهه بشكل كبير مع وباء سارس المدروس جيداً)، ما زالت هناك علامات استفهام عدة حوله. علماً أن الباحثين الذين يعملون ليل نهار للإحاطة بهذا الوباء، يواجهون ثلاثة تحديات أساسية:

أولاً: إن ندرة تأمين أجهزة الاختبار، خصوصاً في الولايات المتحدة وإفريقيا، حالت دون تقدير دقيق للمعايير الرئيسية كمعدل التكاثر، وعدد السكان، وعدد الإصابات الحميدة... ما جعل النتائج غير دقيقة.

ثانياً: إن وباء كورونا شبيه بالإنفلونزا السنوية، إذ ينتقل إلى الشعوب مع تفاوت الفئات العمرية والظروف الصحية. كما أن الفيروس الذي انتشر في أميركا يختلف عن ذاك الذي ظهر في مدينة ووهان الصينية، لأنه يقوم بمضاعفة تحولاته. عندما يتحوّل، يصبح أقل خطراً، لكن ليس على من هم فوق سن الخمسين. يُعتبر كورونا قاتلاً للمسنين، ولمن يعانون من ضعف في جهاز المناعة أو الذين يعانون من أمراض تنفسية مزمنة.

ثالثاً: حتى في حال تمكن الفيروس من المحافظة على جيناته، فقد يختلف تأثيره على الفئات العمرية الأصغر سناً، اختلافاً جذرياً في البلدان الفقيرة. وبين الفئات الأكثر فقراً في الولايات المتحدة. لنأخذ في الاعتبار التجربة العالمية للحمّى الإسبانية بين عامَي 1918 و1919، ويقدّر عدد الضحايا بين 1 و3 في المئة من مجمل البشرية. ومن جهة أخرى، كان فيروس H1N1 الأشد فتكاً بين فئة الشباب في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. عادةً يتم تفسير ذلك نتيجة أنظمة المناعة القوية التي يتمتع بها الشباب في هذا العمر، فتقوم بردّ فعل مفرط للتعامل مع الأعداد الهائلة المتوقعة لحالات كورونا الخطيرة والحرجة. وبالمقارنة، فإن الكوريين الجنوبيين لديهم ثلاثة أضعاف الأسرة المتاحة لكل ألف شخص من الأميركيين. وبحسب تحقيق أجرته «يو إس إيه توداي»، فإن «ثماني ولايات فقط سيكون لديها عدد كافٍ من الأسرة في المستشفيات لعلاج مليون أميركي هم عرضة لخطر الإصابة بفيروس كورونا لأنهم يتجاوزون الـ 60 عاماً. في الوقت نفسه، صدّ الجمهوريون جميع الجهود لإعادة بناء شبكات الأمان التي مزّقتها التخفيضات في ميزانية الركود لعام 2008. انخفض عدد الموظفين لدى إدارات الصحة المحلية والعامة - خط الدفاع الأول الحيوي - بنسبة 25 في المئة اليوم عما كانت عليه قبل الاثنين الأسود منذ 12 عاماً. علاوة على ذلك، على مدار العقد الماضي، انخفضت ميزانية مركز مكافحة الأوبئة بنسبة 10 في المئة فعلياً، فقط في عهد ترامب، تفاقم العجز المالي.

ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» أخيراً أن «21 في المئة من إدارات الصحة المحلية أبلغت عن تخفيضات في ميزانيات السنة المالية لعام 2017». كما أغلق ترامب مكتب الأوبئة في البيت الأبيض، وهي إدارة أنشأها أوباما بعد تفشي فيروس إيبولا عام 2014 لضمان استجابة وطنية سريعة ومنسقة بشكل جيد للأوبئة الجديدة. نحن في المراحل الأولى من نسخة طبية مماثلة لما حدث خلال إعصار كاترينا: تزامن تقليص الاستثمارات في مجال الإعداد الطبي للطوارئ في الوقت الذي أوصى فيه الخبراء بتوسيع كبير للقدرات، مع افتقارنا إلى الإمدادات الأساسية ذات التقنية المنخفضة، إضافةً إلى أجهزة التنفس وأسرة الطوارئ. وقد تم تسجيل شح كبير في المخزونات الوطنية والإقليمية نسبة إلى ما أظهرته النماذج الوبائية. لذلك، تزامنت كارثة أدوات الاختبار مع نقص خطير في معدات الوقاية للعاملين في مجال الصحة. إن الممرضات المناضلات، ضميرنا الاجتماعي الوطني، يدركن عن ظهر قلب أننا جميعاً ننفهم الأخطار الجسيمة التي يسببها الشح الكبير في مخزونات لوازم الوقاية، مثل أقنعة الوجه N95. كما يذكرننا بأن المستشفيات باتت «مشاتل» لنمو الجراثيم المقاومة للمضادات الحيوية، مثل S.aureus و C.difficile، والتي قد تصبح سبباً آخر للموت في ردهات المستشفيات المكتظة.

كشف الوباء على الفور حقيقة الانقسام الطبقي الصارخ في الرعاية الصحية الأميركية. إذ يتم عزل أولئك الذين لديهم خطط صحية جيدة والذين يمكنهم أيضاً العمل أو التدريس من المنزل بشكل مريح، شرط اتّباع إجراءات وقائية شديدة. أما موظفو القطاع العام وسائر العمال المنخرطين في تقابات، فعليهم اتخاذ خيارات صعبة بين استمرار مزاولة مهنهم، وتعريض أنفسهم للخطر أو البقاء في المنزل من أجل سلامتهم.

أما الملايين من عمال الخدمات، ذوي الأجور المتدنية، وعمال المزارع، والعاطلين من العمل والمشردين، فتتركهم الدولة للذئاب، غير مكترثة بهم. كما نعلم جميعاً، تتطلب التغطية الشاملة، بمعناها الفعلي توفيراً عالمياً للأيام المرضية المدفوعة. إن 45 في المئة من القوى العاملة محرومة حالياً من هذا الحق، ومخيّرة بين التعرض للوباء ونشره، أو الموت جوعاً. كما رفضت 14 ولاية التصديق على مرسوم يوسع قاعدة المساعدة الطبية على العاملين الفقراء. لذلك يحرم خمس سكان تكساس من التغطية الطبيّة.

إن التناقضات القاتلة للرعاية الصحية الخاصة، تبدو أكثر وضوحاً في زمن الوباء، تحديداً في قطاع التمريض الخاص القائم على الربح والذي يتعامل مع مليون ونص المليون مُسن في أميركا، معظمهم في الرعاية الطبية. إنها صناعة تنافسية للغاية، تستفيد من الأجور المتدنية، ونقص العمالة والتكاليف المنخفضة بشكل غير قانوني. يموت عشرات الآلاف كل عام بسبب إهمال مرافق الرعاية الطويلة الأجل لإجراءات مكافحة العدوى الأساسية. وفشل الحكومات في مساءلة الإدارة عما لا يمكن وصفه إلا بالقتل المتعمّد. يجد العديد من دور المسنين أنه من الأرخص دفع غرامات المخالفات الصحية، بدلاً من زيادة عدد الموظفين وتوفير التدريب المناسب لهم.

ليس من المستغرب أن أول بؤرة لانتقال العدوى كانت في مركز Life Care، وهو دار رعاية في كيركلاند، من ضواحي سياتل. لقد تحدثت إلى جيم ستراوب، وهو صديق قديم ومسؤول نقابي في دور رعاية المسنين في منطقة سياتل. ووصف المنشأة بأنها «واحدة من أسوأ المنشآت في الولاية وضمن دار رعاية المسنين في واشنطن بالكامل»، باعتبارها الأكثر نقصاً في التمويل والموظفين الأكفاء في البلاد. وأشار ستراوب إلى أن مسؤولي الصحة العامة كانوا يتغاضون عن العامل الحاسم الذي يفسر الانتقال السريع للمرض من مركز Life Care إلى تسع دور رعاية أخرى قريبة بـ «أن هؤلاء العاملين في دور رعاية المسنين، لديهم أكثر من وظيفة، حيث أنهم يعملون في أكثر من دار واحدة».

ويقول إن السلطات فشلت في العثور على أسماء ومواقع هذه الوظائف الثانية، وبالتالي فقدت كل السيطرة على انتشار وباء كورونا.

من المؤكد أن العديد من دور التمريض ستستحيل بؤراً مهمة للفيروس التاجي. وسيختار العديد من العمال في نهاية المطاف البقاء في المنزل، عوضاً عن مزاولة عملهم. في هذه الحالة، قد ينهار النظام، ولا يجب أن نتوقع من الحرس الوطني أن يتولّى بنفسه تنظيف الأسرّة.

مع كل خطوة من خطوات تقدمه القاتل، يكشف الوباء مشروعيّة المطالبة بتأمين صحّي للجميع، ويمنح العاملين حقّهم بالإجازات المدفوعة. في حين أن جو بايدن من المحتمل أن يواجه ترامب في الانتخابات الرئاسية الأميركية، يجب أن يتحد التقدميون، كما يقترح بيرني ساندرز، للفوز برعاية صحية للجميع. يستطيع مندوبو ساندرز وإلهان أن يلعبوا دوراً مهماً في مؤتمر ميلووكي الوطني الديمقراطي في حزيران (يونيو) المقبل، لكن بقية الشعب عليه أن يلعب دوراً مهماً بالقدر نفسه، إنما في الشارع. بدءاً من الآن، عليه تنظيم احتجاجات ضد عمليات الإخلاء وحالات التسريح من العمل، وضد أرباب العمل الذين يرفضون دفع تعويض للعمّال خلال هذه الفترة. لكن المطالبة بالتغطية الشاملة والحقوق المرتبطة بها، ليست سوى خطوة أولى. من المخيب للآمال أنه في المناقشات الأولية داخل الحزب الديمقراطي، لم يشدّد ساندرز ولا وارن على خطورة تخلّي شركات الأدوية الكبرى عن تخصيص موارد للبحث العلمي عن مضادات حيوية جديدة، ومضادات جديدة للفيروسات. من ضمن أكبر 18 شركة أدوية في الولايات المتحدة، تخلت 15 شركة عن هذه المهمة تماماً. إن أدوية القلب والمهدئات الإدمانية وعلاجات العجز الجنسي، هي التي تجلب الأرباح، وليست لقاحات الأمراض الناشئة. لقاح عالمي للإنفلونزا - أي لقاح يستهدف الأجزاء غير القابلة للتغيير من البروتينات السطحية للفيروس - كان متاحاً لعقود، لكنه لم يعتبر مربحاً بما يكفي ليكون أولوية. مع عودة ثورة المضادات الحيوية إلى الوراء، ستعاود الأمراض القديمة الظهور إلى جانب الإصابات الجديدة، وستصبح المستشفيات مسالخ للموت. حتى ترامب يمكنه أن يحتجّ بشكل انتهازي على التكاليف المرتفعة للوصفات الطبية، لكننا بحاجة إلى رؤية أكثر جرأة تتطلع إلى تفكيك احتكار الأدوية وتوفير الإنتاج العام للأدوية الحيوية التي يحتاج لها الناس. (كانت هذه الحال خلال الحرب العالمية الثانية، إذ تم تجنيد جوناس سالك وباحثين آخرين لتطوير أول لقاح للإنفلونزا). كما كتبت قبل 15 عاماً في كتابي «الوحش الرابض على بابنا - التهديد الشامل لإنفلونزا الطيور»: إن الحصول على الأدوية الحيويّة، بما في ذلك اللقاحات والمضادات الحيوية والأدوية المضادة للفيروسات، يجب أن يكون حقاً من حقوق الإنسان، على أن يكون في متناول الجميع بشكل مجاني. إذا لم تستطع الأسواق تقديم حوافز لإنتاج مثل هذه الأدوية بكلفة زهيدة، فيجب على الحكومات والمنظمات غير الربحية تحمل مسؤولية تصنيعها وتوزيعها. يجب أن يكون لبقاء الفقراء أولوية على الأرباح الكبرى لشركات الدواء الكبرى.

إن الوباء الحالي أظهر أن العولمة الرأسمالية غير مستدامة بيولوجياً، بسبب غياب بنية تحتية للصحة العامة على نطاق دولي. لكن وجود مثل هذه البنية التحتية يتطلب أن تنتصر الحركات الشعبية على هيمنة شركات الأدوية الكبرى، والرعاية الصحية التي تهدف إلى الربح فقط. وهذا يتطلب مشروعاً اشتراكياً مستقلاً هدفه الدفاع عن البقاء الإنسان، لكنه يتضمن «صفقة جديدة» ثانية ويتجاوزها. منذ حركة «احتلوا وول ستريت»، نجح التقدميون في فرض النضال ضد التفاوت في الدخل وتوزيع الثروة، كأولوية على جدول الأعمال السياسي، وهو بلا أدنى شك إنجاز عظيم. ولكن، الآن يجب على الاشتراكيين أن يقوموا بخطوة جديدة، ويستهدفوا بشكل مباشر صناعات الدواء داعين إلى الملكية الاجتماعيّة، وإلى دمقرطة السلطة الاقتصادية.

يجب علينا أيضاً إجراء تقويم صادق لنقاط ضعفنا السياسية والأخلاقية. إن انعطافة جيل جديد نحو اليسار، وعودة مصطلح «الاشتراكية» إلى الخطاب السياسي، هو عامل مشجع لنا جميعاً. ولكن هناك عنصر يشوّش المشهد، الا وهو نمط من الانعزالية الوطنية داخل الحركة التقدمية، برز بشكل موازٍ لصعود الخطاب القومي الجديد. إذ يقتصر خطابنا على «الطبقة العاملة الأميركية»، والتاريخ الراديكالي لأميركا، وننسى ربما أن يوجين ي. دبس كان أمريكياً في جوهره.

في مواجهة الوباء، يجب ألا يترك الاشتراكيون مناسبة إلا ويذكّروا فيها الآخرين بضرورة التضامن الدولي، بشكل ملموس، نحن في حاجة إلى تحريض أصدقائنا التقدميين ورموزهم السياسية، على المطالبة بزيادة هائلة في إنتاج مجموعات الاختبار، والإمدادات الوقائية، والأدوية الحيوية، وتوزيعها مجاناً على البلدان الفقيرة. أما مهمّة تحويل مطلب رعاية صحيّة عالمية إلى شأن من شؤون السياسة الخارجية، كما هو من شؤون السياسة المحلية، فتبقى مسؤوليتنا جميعاً.

* عالم اجتماع أميركي ومفكر ومناضل له مؤلفات عدّة أبرزها «كوكب العشوائيات» و«إبادات استوائيّة» - نشرت المقالة على موقع jacobinmag - بتاريخ 14 آذار/ مارس 2020

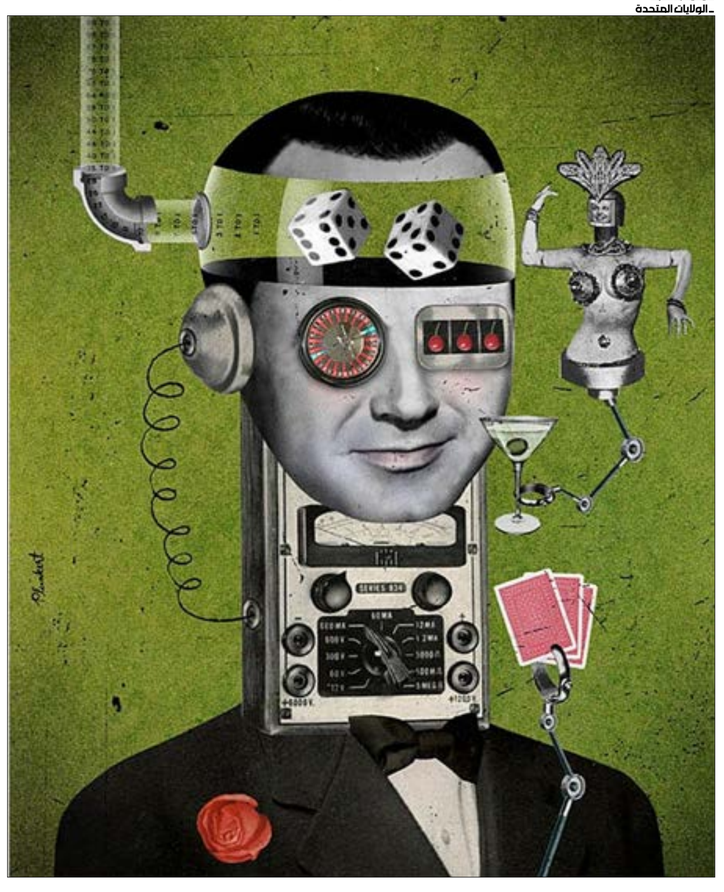

دايفيد بلانكرت ـ الولايات المتحدة

هل يأتي الخلاص من الجنوب؟

مايكل كارتز ـ بولندا

هالة يوسفي *

في 11 شباط (فبراير) الماضي، أعلن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس غبريسوس أن وباء فيروس كورونا، الذي بات يسمى كوفيد -19، يشكل «تهديداً شديد الخطورة لبقية العالم» وينبغي أن يعتبره المجتمع الدولي «العدو رقم 1». توالت الخطابات ذات اللكنة العسكرية في مختلف أنحاء العالم، مؤكدة أن المعركة مع الجائحة طويلة، لكن مآلها الحتمي هو الانتصار. وباشرت منظمة الصحة العالمية حرباً على نطاق الكوكب ضد كوفيد-19، مستخدمة فيها مدفعيتها الرقمية الثقيلة. وهي تزعم اليوم قدرة على فتح أفق يسمح بمخاطبة الجميع، رقم عالمي يتجاوز حاجز التنوع اللغوي ليُنبئ عن الأحياء والأموات وعن الرابحين والخاسرين. هل وجدت الإنسانية المسلحة بهذه الشفرة الكونية أسطورة تأسيسية شعارها «متحدون جميعاً ضد كوفيد-19»؟ هل يمكننا أن نأمل على غرار الأكثر تفاؤلاً بأن نجد مع نهاية هذه الأزمة الصحية العالمية، إنسانية متصالحة مع الطبيعة ومتحررة من مشكلاتها السياسية والاقتصادية ومن بواعث قلقها الوجودي؟

فيروس غير مرئي ذو حدود عازلة

لكن أسطورة الملحمة، أو الابتلاء الذي تتوحّد خلاله الإنسانية جمعاء، سرعان ما تبدد أمام اختبار الحدود. من جهة، الحدود الداخلية لساحة المعركة مع كوفيد-19، حيث تُميز الأجساد المريضة عن تلك السليمة، والمحجورة عن العاملة والمهاجرين عن المواطنين، الخ... من جهة أخرى، الحدود الفاصلة بين الدول المؤسسة بمكر للتنافس بين الأمم للحصول على الأقنعة وأجهزة التنفس، والتي تعيد تأكيد الفوارق الاقتصادية البنيوية بين البلدان الغنية والفقيرة. فملايين النازحين بسبب الحروب، يواجهون حالياً سيناريوهات كارثية. وقد تحول العالم العربي مثلاً إلى مسرح لأكبر عمليات التهجير القسري منذ الحرب العالمية الثانية، والتي خلّفت أعداداً هائلة من اللاجئين والنازحين، نتيجة للحروب الدائرة في سوريا واليمن وليبيا والعراق وفلسطين. تعيش غالبية هؤلاء في مخيمات للاجئين من دون أن تتمتع بالحد الأدنى من الحقوق أو الخدمات. إلى أي مدى سيساعد تزايد الحدود المذكورة الإنسانية على مقاومة الفيروس وعلى حماية نفسها من موت محقق كما يدّعي خبراء منظمة الصحة العالمية؟ أول إجابة أتتنا من رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان: «نحن نخوض حرباً على جبهتين، إحداهما الهجرة والأخرى فيروس كورونا، وهما مترابطان لأنهما ينتشران عبر الانتقال». المقارنة المعيبة بين الجرثومة والغريب، توضح العلاقة الحميمة بين العنف والرياء، والتي تتجلى من خلال التغييب المتعمّد للجنود المشاركين في الحرب على الفيروس. في هذا الصدد، من المفيد التذكير بأن العمال الذين يقومون بالوظائف المصنّفة أساسية هم في غالبيتهم من المهاجرين الذين يقفون في الصفوف الأمامية لجبهة الحرب على الفيروس.

عندما يكون الموت حدثاً جللاً للبعض وواقعاً يومياً للبعض الآخر

شعوب الجنوب تعرف أن ما ينظر إليه باعتباره «حدثاً استثنائياً» في أوروبا، أي الموت الناجم عن الجائحة الذي يشكل تحدياً للتقدم العلمي في الغرب، هو معطى بنيوي في بقاع أخرى من المعمورة. فالموت الذي يتقبله البعض لغياب الخيارات، يطرده البعض الآخر خارج الحدود بسبب الغطرسة المفرطة. التروما الجماعية الراهنة تزعزع أركان أسطورة الحداثة الغربية وتوسعها الاستعماري - اللذين تمكنا في زمن خلا من الفصل بين المتمدنين والبرابرة، والموتى والأحياء، والإنسان والطبيعة -والتي روّجت لهما الدعاية المنظمة والمضلّلة لأمم وطبقات- لن يصمدا طويلاً أمام استحقاق الموت. من جهة أخرى، فإن هشاشة البنى التحتية الصحية في غالبية بلدان الجنوب تعود إلى كيفية دمجها تاريخياً في شبكات الرأسمالية العالمية. فتضافر الحداثة الغربية والاستعمار والرأسمالية وفي مرحلة لاحقة سياسات التصحيح الهيكلي المفروضة من قبل الهيئات المقرضة- والتي كثيراً ما تلازمت مع حروب وعقوبات اقتصادية ودعم لامحدود للحكام المستبدّين- كل ذلك أدى إلى تدمير منهجي لما تبقى من بنى اقتصادية في الدول الفقيرة وإفقادها الأهلية للتعامل مع أزمات كبرى كجائحة كورونا.

لا يمكن ردّ مدى اتساع الأزمة الحالية إلى مسألة محصورة بالبعد الوبائي الجرثومي أو بإهمال التحديات البيئية كما يفعل الخطاب المهيمن. هذه الأزمة سياسية وأخلاقية ووثيقة الصلة بالاستغلال التاريخي واللامتوازي لموارد الجنوب وشعوبه من قبل بلدان الشمال. في المقابل، فإن الفشل الأوروبي في مواجهة هذه الأزمة يعكس كذلك فشلاً سياسياً للدولة-الأمة ومفهومها السيادي. وما صحوة القومية وما يرافقها من خطاب كراهية ودعوات لإغلاق الحدود ولعودة السلطوية سوى أدلة على ذلك.

هل يأتي الخلاص من الجنوب المتعدد؟

في الوقت نفسه، وبشكل يذكّر بحركة البندول، يتم تنظيم مبادرات تضامنية في أنحاء الجنوب المتعدّد. حملات للتعاون المتبادل تتشكل في الأحياء الشعبية في أوروبا، وجل قاطنيها من المهاجرين وأبنائهم، وهي بمعنى امتداد للجنوب في الشمال. الجنوب الأوروبي قدّم بدوره نموذجاً لما يمكن القيام به عندما قررت لشبونة في 28 آذار (مارس) تسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين بما يمنح جميع المقيمين في البرتغال الحق بالرعاية الصحية المجانية. أخيراً، نشهد إحياء لتقليد التضامن الأممي من قبل دول في الجنوب. فقد أبدى فريق طبي كوبي سبق أن ساهم في مكافحة وباء ايبولا في غرب أفريقيا، استعداده لوضع خبراته بتصرف أوروبا. وفي سياق متصل، دعا الرئيس التونسي قيس سعيد في بيان رسمي صدر في 28 آذار «الوطنيين في تونس وعبر العالم لإرسال المعدات والتجهيزات الضرورية إلى الشعب الفلسطيني لمساعدته خلال الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كورونا».

ما يستتبع بالإجمال جميع هذه المستجدات، غير المريحة بدرجات متفاوتة، هو بكل تأكيد عملية إعادة اختراع للعلاقات السياسية السائدة بين بلدان الجنوب والشمال. فقدرات العنف والسلطة الكامنة التي تمتلكها قوى الشمال لا تعطي أي مؤشر حقيقي على قوتهم الفعلية، ولا ضمان أكيد في مواجهة احتمال أن يُجهز عليها فيروس صغير. وبهذا المعنى فإن الاعتراض الأكثر وجاهة على الحرب الحالية التي تخاض ضد كوفيد-19 لا يتعلق أولاً بمحدودية فاعليتها، بل بخطورتها كونها تحفّز المسؤولين على الاعتقاد بأنهم يفهمون مجرى الأحداث ويتحكمون به رغم أن الأمور ليست كذلك بتاتاً. لكن خصوصية غير المتوقّع تفوق بدرجات معارف الخبراء وتعلو على إرادة رجال السلطة.

* باحثة وأستاذة الاقتصاد في جامعة دوفين - باريس

اليوم الأول بعد الكارثة... عن الليبرالية العارية في زمن الوباء

بانكسي ـ بريطانيا

عن الجائحة وأحوالها

آلان بادیو*

اعتبرت دائماً أن الظروف الحالية الناجمة عن الجائحة الفيروسية ليست استثنائية في شيء. منذ جائحة السيدا، مروراً بإنفلونزا الطيور وفيروس إيبولا وفيروس «سارس 1»، إذا تناسينا كذلك عودة أمراض كالحصبة والسل، التي باتت المضادات الحيوية عاجزة عن شفائها. أصبحنا نعرف أن المفاعيل المجتمعة للسوق العالمي ولحرمان مناطق بكاملها من الحدود الدنيا للرعاية الطبية ولضعف الالتزام العالمي بإجراء الطعوم الضرورية، تنجم عنها أوبئة فتّاكة لا يمكن الحؤول دونها (تسبب السيدا في وفاة ملايين الأشخاص). وبمعزل عن واقع أن فيروس كورونا يجتاح اليوم العالم المسمى الغربي على نطاق واسع - وهو أمر لا يحمل بذاته أيّ معانٍ جديدة، رغم أنه يثير استنكارات مغرضة وتعليقات حمقاء ومستفزة على شبكات التواصل الاجتماعي - فإني لا أرى أيّ مبرر، بعد الالتزام بإجراءات الحماية البديهية، لحالة الهياج السائدة راهناً.

الاسم العلمي الحقيقي للجائحة يؤشر بذاته إلى إمكانية إدراجها ضمن خانة ما «لا يمثل جديداً تحت الشمس». هذا الاسم هو «سارس 2» أو «المتلازمة التنفسية الحادة والوخيمة 2»، أي إنه بمثابة «الموجة الثانية» بعد «سارس 1» التي انتشرت في العالم في ربيع 2003. وصفت هذه الأخيرة آنذاك بأنها «أول مرض غير معروف في القرن الحادي والعشرين». من الواضح إذن أن الجائحة الحالية هي الثانية من نوعها خلال هذا القرن وتشكل امتداداً للأولى، إلى درجة أن النقد الجدي الوحيد الموجّه إلى السلطات هو عدم تأمينا الدعم الكافي للبحث العلمي، بعد «سارس 1»، مما كان سيوفر للعالم الطبي الوسائل المناسبة لمواجهة «سارس 2». وهذا نقد بالغ الخطورة في ظروف صعبة كالتي نعيش.

فلنتفق بدايةً على تعريف المشكلة لأنها معروفة بشكل خاطئ؛ وبالتالي تعالج بشكل خاطئ أيضاً. الوباء هو نتاج معقد للتفاعل بين محددات طبيعية وأخرى اجتماعية وتحليلها ينبغي أن يكون شاملاً، إذ يجب تحديد نقاط التقاطع بين هذه المحددات ومن ثم الخروج بخلاصات.

نقطة الانطلاق الواضحة هي على الأرجح أسواق محافظة ووهان، المعروفة كالكثير من الأسواق الصينية الأخرى، بعرضها للبيع في الهواء الطلق لمختلف أنواع الحيوانات الحية المكدسة مع بعضها. الفرضية الأكثر صدقية إلى اليوم هي أن الفيروس ظهر بين الحيوانات، بعد انتقاله إليها من الخفافيش، في وسط شعبي مكتظ تسوده نظافة بدائية. التفشّي الطبيعي للفيروس من نوع إلى آخر من الحيوانات، مهّد لانتقاله إلى الإنسان. كيف تم ذلك؟ لا نعرف على وجه الدقة بعد، ووجدها أبحاث علمية ستمكننا من ذلك، لكننا ملزمون بإدانة مروجي الخرافات العنصرية على الشبكات الرقمية، الذين يستخدمون صوراً مركبة بغية الالتزام بإجراءات الحماية البديهية، لحالة الهياج السائدة راهناً.

انتقال الفيروس على مستوى محلّي من الحيوان إلى الإنسان، شكّل نقطة انطلاق أساسي في العالم المعاصر: ارتقاء رأسمالية الدولة الصينية إلى مصاف الإمبراطوري، مع ما يعنيه من وجود كثيف وكامل في السوق العالمية. وقبل أن تستطيع الحكومة الصينية عزل البؤرة الأصلية للفيروس بنجاح، وهي مقاطعة تضم 40 مليون شخص، سلك الوباء عبر شبكات التوزيع الكثيرة، والدروب والطائرات والسفن، طريقه نحو العالمية.

تفصيل كاشف لما أسميه التفاعل المزدوج للوباء هو ما نشهده راهناً: «سارس 2» جرى احتواؤه في ووهان، لكن هناك العديد من حالات العدوى في شانغهاي تسبب بها صينيون قادمون من الخارج. الصين هي المكان الذي يجري فيه الربط، لأسباب قديمة ومن ثم حديثة، بين تفاعل عوامل طبيعية واجتماعية في أسواق من نمط عتيق تسبّبت في ظهور الفيروس من جهة، وانتشاره على نطاق الكوكب بفضل السوق الرأسمالي العالمي والبنى التبادل الخاصة به، السريعة والدائمة من جهة أخرى.

المرحلة الثانية دشنتها مساعي الدول محلياً لاحتواء تفشّي جائحة عابرة للحدود وشاملة. وعلى الرغم من وجود بعض الفاعلين الذين يملكون سلطات عابرة للقومية، فإنّ الدول البورجوازية المحلية هي التي تتصدى لها. نحن أمام أحد التناقضات البارزة في العالم المعاصر: الاقتصار، بما فيه عملية الإنتاج الضخم للسلع المصنعة، بدخل ضمن نطاق عمل السوق العالمي، نعلم أنّ صناعة هاتف نقال تتطلب تعبئة قوة العمل والموارد في سبعة بلدان على الأقل. لكن من جهة أخرى، فإن السلطات السياسية تبقى أساساً وطنية. وصراع الإمبرياليات، القديمة

> **ينبغي أن نستفيد من «الفاصل الوبائي» لاجتراح صيغ جديدة للفعل السياسي**

(أوروبا والولايات المتحدة) والجديدة (الصين، اليابان...)، يقطع الطريق على صيرورة دولة رأسمالية عالمية. الوباء هو كذلك فترة يتمظهر فيها هذا التناقض بين الاقتصاد والسياسة بجلاء. فحتى الدول الأوروبية لم تتمكن من تكييف سياساتها لمكافحة الجائحة لتكون منسجمة مع بعضها البعض.

الدول الوطنية تعاني من هذا التناقض وتحاول مواجهة الجائحة مع أكبر قدر ممكن من المراعاة لآليات عمل رأس المال، على الرغم من أن طبيعة التهديد تجبرها على تعديل نمط وممارسات السلطة. نحن ندرك منذ مدة طويلة أن في حالة الحرب، تفرض الدولة على الجماهير الشعبية طبعاً، ولكن كذلك على البورجوازيين، قيوداً كبيرة لإنقاذ الرأسمالية المحلية. فيجري تقريباً تأميم صناعات لمصلحة إنتاج جامح للسلاح لا ينجم عنه بشكل فوري أيّ فائض قيمة قابل للتحول إلى سيولة نقدية. ويتم أيضاً تجنيد أعداد من الشباب وتعريضهم لخطر الموت. يجهد العلماء كذلك ليلاً نهاراً لاختراع أسلحة جديدة. يحشد مثقفون وفنانون للمساهمة في تغذية الدعاية الوطنية، إلخ.

في مقابل الجائحة، لا يمكن الحؤول دون رد فعل دولتي كهذا. لذلك، وعلى عكس ما يُقال، فإن تصريحات ماكرون وفيليب (رئيس الوزراء الفرنسي) المتعلّقة بعودة دولة «الرعاية»، وبإنفاق مبالغ تصل إلى عدة مليارات من اليورو عائدة إلى الدولة لمساعدة الناس الذين أخرجوا من عالم العمل، أو أصحاب المتاجر التي أغلقت، والإعلان حتى عن «تأميمات»، جميعها ليست مدهشة ولا متناقضة. يتبع ذلك أن الاستعارة التي استخدمها ماكرون، «نحن في حالة حرب»، صحيحة: ففي حالتي الحرب والوباء، تضطر الدولة إلى أن تتجاوز أحياناً قواعد اللعبة المتّصلة بطبيعتها الطبقية، واللجوء إلى سياسات سلطوية، وموجهة لعامة الناس، لتلافي كارثة استراتيجية. هي تغلّب مصالح أكثر عمومية بمعنى ما، أوسع من مصالح البورجوازية، لتتمكّن من الحفاظ استراتيجياً، في المستقبل، على سيادة المصالح الطبقية التي تمثّل هذه الدولة شكلها العمومي. أو بكلام آخر، فإن السياق الحالي يجبر الدولة على إدارة الأوضاع عبر دمج مصالح الطبقة البورجوازية في مصالح أشمل نتيجة وجود عدوّ داخلي لا يقلّ خطراً عن غازٍ خارجي، وهو فيروس «سارس 2».

هذا النمط من الأوضاع (حرب عالمية أو جائحة عالمية) يتميّز بـ«حياديته» على المستوى السياسي. حروب الماضي لم تفضِ إلى ثورات إلا في حالتَيْن: روسيا والصين. في حالة روسيا، نجم الأمر عن كون السلطة القيصرية كانت متاخرة على الصعد كافة، بما فيها قدرتها على التأقلم مع نشأة رأسمالية حقيقية في هذا البلد المترامي الأطراف. في حالة الصين، سبقت الحرب الثورية الداخلية تلك العالمية وكان الحزب الشيوعي، عندما وقع الغزو الياباني سنة 1937، يملك جيشاً شعبياً جراراً ومجرباً. أما في البلدان الغربية، فلم تؤدِّ الحرب إلى انتصار ثورة في أيّ منها. وحتى في ألمانيا، البلد المهزوم سنة 1918، سحقت انتفاضة «السباراتكيين» بقيادة روزا لوكسمبورغ بسرعة. ولا شك في أن تصور إمكانية تهديد الرأسمالية المعاصرة، التي ما زالت مستفيدة من انهيار الفرضية الشيوعية في كل مكان، وتقوم بتقديم نفسها على أنها الشكل التاريخي الوحيد الممكن للمجتمعات الطبقية، بسبب ما يحصل حالياً هو حلم خطير وغير متّسق. أمّا نحن، الذين يريدون تغييراً فعلياً للمعطيات السياسية في هذا البلد، فينبغي أن نستفيد من «الفاصل الوبائي» ومن الحجر الضروري للعمل ذهنياً وكتابة وعبر المراسلة لاجتراح صيغ جديدة للفعل السياسي ومشروع فضاءات سياسية جديدة ولكي تتقدم على صعيد عالمي مرحلة ثالثة من الشيوعية، بعد مرحلة اختراعها الأولى والملامعة ومرحلة اختبارها الدولتي، القوية والمعقدة، ولكن المهزومة في نهاية المطاف.

علينا أيضاً أن نخضع لنقد شديد لأفكار من نوع أن ظواهر كالأوبئة قد تفسح بذاتها المجال لأيّ جديد على المستوى السياسي. ما سيكتسب معنى على المستوى السياسي هو، إضافة إلى تعميم المعطيات العلمية حول الوباء - تلك المواقف والقناعات الجديدة المتعلّقة بالمستشفيات وبالصحة العامة والمدرسة والمساواة بالحق بالتعليم وغيرها من القضايا ذات الصلة. هذه القضايا وحدها هي التي قد نستطيع ربطها بتقييم عام لنقاط الضعف الخطرة للدولة البورجوازية التي كشفتها الأزمة الحالية.

* فيلسوف فرنسي - نشرت على موقع qg.media بتاريخ 26 آذار/ مارس 2020

عالم ما بعد كورونا

يوڤال هراري *

تواجه البشريّة، راهناً، أزمةً عالميّة. ربّما هي الأكبر التي يواجهها جيلنا. ويُحتمل أن تُشكّل قرارات الناس والحكومات، العالم لسنوات قادمة. قراراتٌ لن تُعيد تشكيل أنظمتنا الصحية فحسب، ولكنّها ستنسحب أيضاً على اقتصادنا وسياستنا وثقافتنا. علينا التصرُّف بشكل سريع وحاسم، كما علينا أن نأخذ في الاعتبار العواقب طويلة الأمَد لأعمالنا. لدى اختيارنا بين البدائل، علينا ألّا ننسى أنفسنا عن كيفية التغلّب على التهديد المباشر فحسب، لكن أيّ عالم سنسكنُ متى مرّت العاصفة. ستمرُّ العاصفة، وستنجو البشرية، وأكثرنا سيبقى على قيد الحياة، لكنّنا سنعيش في عالم مختلف. العديد من تدابير الطوارئ الحالية ستصبح من العناصر الثابتة في الحياة. هذه طبيعة حالات الطوارئ. إنها تسرّع التحوّلات التاريخية. القرارات التي يمكن أن تستغرق، في الأوقات العادية، سنوات من المداولات، يجري تمريرها في غضون ساعات. ويتمّ الدفع بالتقنيات غير الناضجة، وحتى الخطيرة منها، إلى الخدمة، ذلك أن مخاطر التلكؤ تُعدّ أكبر. ماذا يحدث حين يعمل الجميع من المنزل ويتواصل عن بُعد؟ ماذا يحدث حين تتحوّل المدارس والجامعات إلى التعليم عن بعد؟ في الأوقات العادية، سترفض الحكومات والشركات والمجالس التعليمية تطبيق تجارب من هذا النوع. لكن يصدف أننا في أوقات غير عادية.

في وقت الأزمة هذا، نواجه خيارَين مهمّين: يقع الأول بين المراقبة الشمولية وتمكين المواطنين، أما الثاني فيأتي بين العزلة القومية والتضامن العالمي.

المراقبة من تحت الجلد

من أجل وقف الوباء، يصبح جميع السكان أمام خيار الامتثال لمبادئ توجيهية محدّدة. هناك طريقتان لتحقيق ذلك؛ إحداها تتّصل بمراقبة الحكومة للناس، ومعاقبة مَن يخالف القواعد. اليوم، وللمرة الأولى في تاريخ البشرية، تتيح التكنولوجيا مراقبة الجميع طوال الوقت، إذ يمكن للحكومات، الآن، أن تعتمد أجهزة استشعار وخوارزميات قوية، بدلاً من أشباح من لحم ودم.

في معركتها ضدّ كورونا، استخدمت حكومات عدّة أدوات مراقبة جديدة. الحالة الأبرز في هذا السياق، كانت الصين. من خلال مراقبة الهواتف، وإلزام الأشخاص بفحص درجة حرارتهم ومراقبة حالتهم الطبية والإبلاغ عنها، تستطيع السلطات الصينية بالإضافة إلى تحديد هوية حاملي الفيروس، تتبّع تحرّكاتهم أيضاً، وصولاً إلى معرفة الأشخاص الذين تواصلوا معهم. هذه التكنولوجيا لا تقتصر على شرق آسيا. إذ رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أخيراً، لوكالة الأمن الإسرائيلية بنشر تكنولوجيا المراقبة ذات الصلة. هذه القضايا وحدها هي التي قد نستطيع ربطها بتقييم عام لنقاط الضعف الخطرة للدولة البورجوازية التي كشفتها الأزمة الحالية.

تطوراً لتتبُّع الناس ومراقبتهم. وإذا لم نكن حذرين، فقد يمثّل الوباء خطّاً فاصلاً في تاريخ المراقبة؛ والسبب يتعدّى تطبيع الدول مع نشر أدوات المراقبة الجماعية، إلى التدليل على الانتقال الجذري من المراقبة «فوق الجلد» إلى «تحت الجلد». لغاية الآن، حين يلمس اصبعك شاشة هاتفك وتنقر على رابط، فإن الحكومة تريد أن تعرف الرابط الذي نقرت عليه. غير أن فيروس كورونا، حوّل الاهتمام؛ إذ باتت الحكومة تريد معرفة درجة حرارة اصبعك، وضغط الدم تحت جلدك.

إحدى المشاكل التي نواجهها لدى استنباط موقفنا من المراقبة، هي أن أحداً منّا لا يعرف، بالضبط، كيف تتم مراقبته.. تتطوّر تكنولوجيا التجسُّس بسرعة فائقة، وما بدا أنه خيال علميّ قبل عشر سنوات، لم يعد كذلك اليوم. كتجربة فكرية، تخيّل حكومة افتراضية تطالب بأن يرتدي كل مواطن سواراً بيومترياً يراقب درجة حرارة جسمه ومعدل ضربات قلبه على مدار اليوم. تُجمع البيانات الناتجة من هذه العملية، وتُحلّل بواسطة خوارزميات حكومية. خوارزمياتٌ ستعرف أنك مريض حتى قبل أن تعرف أنت، وستعرف أيضاً أين كنت ومَن قابلت. بهذا، يمكن تقصير سلاسل العدوى بشكلٍ كبير، وحتى قطعها تماماً.

الجانب السلبي، بالطبع، أن ذلك سيمنح شرعية لنظام مراقبة جديد مرعب. إذا كنت تعلم، مثلاً، أنني نقرت على رابط «فوكس نيوز» بدلاً من «سي إن إن»، يمكن هذا أن يعطيك انطباعاً عن أهوائي السياسية، وربّما شخصيتي. ولكن إذا تمكّنت من مراقبة كيف تتغيّر درجة حرارتي وضغط دمي ومعدل ضربات قلبي أثناء مشاهدتي مقطع فيديو، ستعرف حينها ما يضحكني، وما يبكيني، وما يغضبني.

إذا بدأت الشركات والحكومات في جمع بياناتنا البيومترية بشكلٍ جماعي، فيمكنها التعرف إلينا بشكلٍ أفضل بكثير ممّا نعرف أنفسنا، والتنبؤ بمشاعرنا، وأيضاً التلاعب بها وبيعنا أيّ شيء تريده، سواء كان ذلك مُنتَجاً أو سياسياً.

يمكنك، طبعاً، أن تجعل قضية المراقبة البيومترية بمثابة إجراء موقّت يتمّ اتخاذه أثناء حالة الطوارئ، سيزول حالما تنتهي. لكن التدابير المؤقّتة لها عادة سيئة في تجاوز وقتها. وحتى عندما تنخفض معدلات الإصابة بفيروس كورونا إلى الصفر، يمكن بعض الحكومات المتعطّشة للبيانات أن تجادل بأنها في حاجة إلى الإبقاء على أنظمة المراقبة البيومترية، لأنها تخشى حدوث موجة ثانية من العدوى، أو لأن هناك سلالة جديدة من فيروس إيبولا تتطور في وسط أفريقيا، أو... هناك معركة كبيرة تدور رحاها، في السنوات الأخيرة، حول خصوصيتنا. قد تُشكّل أزمة الفيروس نقطة التحوُّل في المعركة. فعندما يُتاح للأشخاص الاختيار بين الخصوصية والصحة، فإنهم عادةً ما يختارون الصحة.

تخيير الناس بين الخصوصية والصحة يعتبر، في الواقع، أصل المشكلة. في الأسابيع الأخيرة، نسّقت كلٌّ من كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة بعض أنجح الجهود المبذولة لاحتواء الوباء. في حين أن هذه البلدان استخدمت بعض تطبيقات التتبُّع، فقد اعتمدت بشكل أكبر على اختبارات مكثّفة، وعلى تقارير صادقة، وعلى رغبة تعاون الجمهور المستنير.

المراقبة المركزية ليست الطريقة الوحيدة لامتثال الناس. عندما يُصارح هؤلاء بالحقائق العلمية، سيفعلون ما هو صائب، حتى من دون أن يراقبهم الأخ الأكبر. تخيّل، مثلاً، غسل يديك بالصابون. كان هذا أحد أعظم التطورات في نظافة الإنسان. ينقذ هذا الإجراء البسيط ملايين الأرواح كل عام. وبينما نعتبره أمراً مسلّماً به، اكتشف العلماء أهمية غسل اليدين بالصابون في القرن التاسع عشر. في السابق، كان الأطباء والممرضون يتنقلون من عمليّة جراحية إلى أخرى من دون غسل أيديهم. اليوم، يغسل مليارات الأشخاص أيديهم يومياً، ليس لأنهم يخشون شرطة الصابون، ولكن لأنّهم يفهمون الحقائق. ولكن لتحقيق مثل هذا المستوى من الامتثال والتعاون، فأنت بحاجة إلى الثقة. يحتاج الناس إلى الثقة بالعلم، وبالسلطات العامة، وبوسائل الإعلام. على مدى السنوات القليلة الماضية، قوّض السياسيون غير المسؤولين عمداً هذه الثقة، والآن قد يميلون إلى السير في الطريق السريع نحو الاستبداد، بحجة أنه لا يمكنك الوثوق في الجمهور لفعل ما هو صحيح. عادةً، فإنّ الثقة التي تاكلت على مرّ السنوات، لا يمكن إعادة بنائها بين عشية وضحاها. ولكن هذه ليست أوقاتاً عادية. بدلاً من بناء نظام مراقبة، لم يفُت الأوان بعد لإعادة بناء ثقة الناس في العلوم والسلطات ووسائل الإعلام.

الوباء هو اختبارٌ رئيس للمواطنة. في الأيام المقبلة، يجب على كل واحد منّا أن يثق في البيانات العلمية وخبراء الرعاية الصحية، بدلاً من نظريات المؤامرة التي لا أساس لها. وإذا فشلنا في اتخاذ القرار الصائب، سنصبح أمام خسارة أغلى حرياتنا، اعتقاداً منّا بأن هذه هي الطريقة الوحيدة لحماية صحتنا.

> **ستمرُّ هذه العاصفة. لكن الخيارات التي نمضي بها الآن، من شأنها أن تغيّر حياتنا لسنوات قادمة**

نحو خطة عالمية

الخيار الثاني المهم الذي نواجهه، يقع بين العزلة القومية والتضامن العالمي. وكلٌّ من الوباء نفسه والأزمة الاقتصادية الناتجة منه مشكلتان عالميتان، لا يمكن حلّهما إلا من خلال التعاون العالمي. لهزيمة الفيروس، نحتاج إلى مشاركة المعلومات على نطاق عالمي. هذه هي ميزة البشر على الفيروسات. على الدول أن تكون مستعدّة لتبادل المعلومات بلا قيود، كما عليها أن تتواضع للحصول على المشورة... نحتاج أيضاً إلى جهد عالميّ لإنتاج وتوزيع المعدات الطبية، وخصوصاً مجموعات الفحص وأجهزة التنفُّس. فبدلاً من محاولة كل دولة القيام بذلك محلياً، يمكن لجهد عالميّ منسّق أن يسرّع الإنتاج، ويضمن توزيع المعدات بعدالة. وكما تقوم الدول بتأميم الصناعات الرئيسة أثناء الحرب، فقد تتطلّب منّا الحرب الإنسانية ضدّ الفيروس «إضفاء طابع إنساني» على خطوط الإنتاج. على الدول الغنية التي لديها عدد قليل من حالات الإصابة، أن تكون مستعدة لإرسال معدات ثمينة إلى الدول الأفقر، وأن تثق بأنها حين تحتاج إلى المساعدة لاحقاً، فإن دولاً أخرى ستأتي لمساعدتها. قد نفكّر في جهد عالمي مماثل لجمع العاملين في المجال الطبي؛ يمكن البلدان الأقل تأثراً، أن ترسل طاقماً طبياً إلى المناطق الأكثر تضرراً في العالم، من أجل مساعدتها في وقت الحاجة، واكتساب الخبرة في الوقت ذاته.

هناك حاجة حيوية للتعاون العالمي على المستوى الاقتصادي، بالنظر إلى الطبيعة العالمية للاقتصاد وسلاسل التوريد. نحن في حاجة إلى خطة عمل عالمية، ونحتاج إليها بسرعة. شرطٌ آخر هو التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن السفر. تعليقُ جميع الرحلات الدولية لأشهر، سيتسبّب في صعوبات هائلة، وسيعرقل الحرب ضدّ الفيروس. تحتاج الدول إلى التعاون من أجل السماح لعدد قليل من المسافرين في مواصلة عبور الحدود: العلماء والأطباء والصحافيين والسياسيين ورجال الأعمال. يمكن القيام بذلك من خلال التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن الفحص المسبق للمسافرين من قِبَل بلدانهم.

لسوء الحظ، البلدان الحالية بالكاد تفعل أياً من هذا. أصاب الشلل الجماعي المجتمع الدولي. كان المرء يتوقع اجتماعاً طارئاً للقادة العالميين للتوصل إلى خطة عمل مشتركة. تمكّن قادة مجموعة السبع من تنظيم مؤتمر عبر الفيديو، لم يُسفر عن أي خطة.

في الأزمات العالمية السابقة - مثل الأزمة المالية لعام 2008 ووباء إيبولا 2014 - تولّت الولايات المتحدة القيادة. لكن الإدارة الأميركية الحالية، تخلّت عن هذا المنصب، وأوضحت أنها تهتم بعظمة أميركا أكثر من اهتمامها بمستقبل البشرية. تخلّت حتى عن أقرب حلفائها. وعندما حظرت رحلات السفر من أوروبا، لم تكلّف نفسها عناء إخطار الاتحاد مُسبقاً. لم تكتفِ بذلك، بل عرضت مليار دولار على شركة أدوية ألمانية لاحتكار ملكية لقاح جديد لـ«كوفيد-19».

إذا لم يتمّ ملء الفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة من قِبَل دول أخرى، فإن إيقاف الوباء لن يكون صعباً فحسب، بل إن إرثه سيستمر في تسميم العلاقات الدولية لسنوات قادمة. مع ذلك، فإن كل أزمة هي فرصة أيضاً. علينا أن نأمل في أن يساعد الوباء الحالي البشرية على إدراك الخطر الحادّ الذي يشكله الانقسام العالمي.

* مؤرّخ صهيوني ومروّج للأيديولوجيا الإنسانويّة الجديدة، تحوّل في الغرب إلى موضة فكرية، ومؤلفاته فتنت شخصيات مثل بيل غايتس، ومارك زوكربرغ، وباراك أوباما - المقالة منشورة في «فايننشال تايمز» (16 آذار/ مارس)

اندريه تورانس ـ روسيا

عن الليبرالية العارية في زمن الوباء

نظام عالمي جديد أكثر تواضعاً وتوازناً

سلافوي جيجك *
ترجمة زياد منى

التهديد الأكبر الذي يمثله وباء كوفيد 19 ليس تراجعنا عن عنف السعي للبقاء على قيد الحياة، بل الهمجية بوجه إنساني. لقد حدث المستحيل وتوقف العالم الذي كنا نعرفه عن الدوران. لكن ما هو النظام العالمي الذي سينبثق بعد انتهاء جائحة فيروس كورونا؟ الاشتراكية للأغنياء والرأسمالية الكارثية أم شيء جديد تماماً؟

في هذه الأيام، أجد نفسي أحياناً أرغب في الإصابة بالفيروس - وبهذه الطريقة، ستنتهي على الأقل، حالة عدم اليقين المنهكة. من العلامات الواضحة لكيفية تصاعد قلقي مدى ارتباطي بالنوم. حتى حوالى أسبوع مضى، كنت أنتظر بفارغ الصبر المساء: أخيراً، يمكنني الهروب إلى النوم ونسيان مخاوف حياتي اليومية. الآن الأمر عكس ذلك تماماً: أخشى أن أغفو، لأن الكوابيس تطاردني في أحلامي وتجعلني أستيقظ في حالة من الذعر... كوابيس عن الواقع الذي ينتظرني.

ما الواقع؟ لقد صاغتها ألنكا زوبنكِك على نحو مثالي، ودعوني أستأنف خط تفكيرها. غالباً ما نسمع هذه الأيام القول إن ثمة حاجة إلى تغييرات اجتماعية جذرية إذا أردنا حقاً التعامل مع عواقب الجائحة المستمرة (أنا نفسي من بين أولئك الذين ينشرون هذا الشعار). لكن تغييرات جذرية تحدث بالفعل.

تواجهنا جائحة فيروس كورونا بشيء اعتبرناه مستحيلاً. لم يكن بإمكاننا تخيل حدوث شيء من هذا القبيل في حياتنا اليومية؛ العالم الذي كنا نعرفه قد توقف عن الدوران، ودول بأكملها في حالة إغلاق، وكثيرون منا محصورون في شققنا (لكن ماذا عن أولئك الذين لا يستطيعون تحمل حتى هذا الحد الأدنى من احتياطات السلامة؟) نواجه مستقبلاً غامضاً حتى لو نجا معظمنا من أزمة اقتصادية ضخمة في المستقبل... ما يعنيه هذا هو أن رد فعلنا يجب أن يكون أيضاً أن نفعل المستحيل؛ ما يبدو مستحيلاً في إحداثيات النظام العالمي الحالي. لقد حدث المستحيل وتوقف عالمنا، وعلينا الآن أن نفعل المستحيل لتجنب الأسوأ. لكن ما هذا «المستحيل»؟ لا أعتقد أن أكبر تهديد هو الانحدار للهمجية العارية وإلى العنف الوحشي المرافق للسعي للبقاء على قيد الحياة مع اضطرابات عامة وإعدام عشوائي وما إلى ذلك (رغم احتمال انهيار المنظومة الصحية وبعض الخدمات العامة الأخرى، فإن هذا ممكن أيضاً). ما أخشاه من الهمجية العارية هو الهمجية بوجه إنساني - إجراءات قاسية للبقاء على قيد الحياة، تُنفذ بتأسف بل حتى تعاطف، لكن آراء الخبراء تشرعها.

البقاء للأصلح

أي مراقب متبصر يمكنه بسهولة ملاحظة تغير نغمة الطريقة التي يخاطبنا بها من هم في السلطة: فهم لا يحاولون فقط المحافظة على الهدوء وإظهار الثقة، لكنهم ينطقون أيضاً بتنبؤات رهيبة على نحو منتظم. من المرجح أن يستغرق مسار الوباء حوالي عامين وسيصيب الفيروس في نهاية المطاف 60-70% من سكان العالم، مع ملايين القتلى. باختصار، رسالتهم الحقيقية أنّه سيتعين علينا تقليص الفرضية الأساس لأخلاقنا الاجتماعية: أي رعاية كبار السن والضعفاء. في إيطاليا مثلاً، تم اقتراح أنه إذا تفاقمت أزمة الفيروس، فإن المرضى الذين تزيد أعمارهم على 80 عاماً أو المصابين بأمراض مستعصية أخرى سيتركون ليموتوا، هكذا بكل بساطة.

على المرء ملاحظة كيف أن قبول هذا المنطق لـ«البقاء للأصلح» ينتهك حتى المبدأ الأساس للأخلاق العسكرية الذي يخبرنا بأنه بعد انتهاء المعركة، على المرء أولاً رعاية المصابين بجروح بالغة، وإن كانت فرصة إنقاذهم ضئيلة. (مع ذلك، عند إلقاء نظرة فاحصة، لا ينبغي أن يفاجئنا ذلك: المستشفيات تفعل الشيء نفسه بالفعل مع مرضى السرطان).

لتجنب سوء الفهم، أنا واقعي تماماً هنا؛ على المرء أن يخطط حتى لتوفير أدوية تتيح الموت غير المؤلم للمرضى الذين على وشك الموت لتجنيبهم المعاناة غير الضرورية. مع ذلك، أولويتنا الأولى يجب ألا تكون التوفير، بل تقديم المساعدة غير المشروطة لأولئك الذين يحتاجون إليها لتمكينهم من البقاء على قيد الحياة، وبغض النظر عن الكلفة. لذا فإني أختلف، مع الاحترام، مع الفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبين الذي يرى في الأزمة المستمرة علامة على أن «مجتمعنا لم يعد يؤمن بأي شيء سوى الحياة العارية. من الواضح أن الإيطاليين مستعدون للتضحية عملياً بكل شيء - ظروف الحياة الطبيعية والعلاقات الاجتماعية والعمل وحتى الصداقات والعواطف والمعتقدات الدينية والسياسية - لدرء خطر الإصابة بالمرض. إن البقاء على قيد الحياة، وخطر فقدانها، ليسا شيئاً يوحد الناس، بل يعميهم ويباعدهم».

لكن الأمور أكثر غموضاً: فهي توحد الناس أيضاً؛ فالحفاظ على مسافة جسدية هو إظهار الاحترام للآخرين، لأنني قد أكون أيضاً حاملاً للفيروسات. أبنائي يتجنّبونني الآن لأنهم يخشون أن يلوّثوني (ما هو مرض لهم يمكن أن يكون مميتاً لي).

مسؤولية شخصية

في الأيام الأخيرة، صرنا نسمع مراراً وتكراراً أن كل واحد منا مسؤول شخصياً وعليه أن يتبع القواعد الجديدة. ووسائل الإعلام مليئة بالقصص عن الأشخاص الذين أساؤوا التصرف ووضعوا أنفسهم والآخرين في خطر (دخل رجل إلى متجر وبدأ بالسعال، وما إلى ذلك). المشكلة هنا هي نفسها كما هي الحال مع البيئة حيث تشدد وسائل الإعلام مراراً وتكراراً على مسؤوليتنا الشخصية (هل قمت بإعادة تدوير جميع الصحف المستخدمة، وما إلى ذلك).

إن مثل هذا التركيز على المسؤولية الفردية، كما هو ضروري، يعمل كأيديولوجية في اللحظة التي تعتم فيه على السؤال الكبير حول كيفية تغيير نظامنا الاقتصادي والاجتماعي بأكمله. النضال ضد كورونا لا يمكن خوضه إلا عندما يترافق مع النضال ضد الغموض الأيديولوجي، وأيضاً بصفته جزءاً من النضال الإيكولوجي العام. وكما قالت كيت جونز، رئيسة قسم البيئة والتنوع البيولوجي في جامعة كاليفورنيا، فإن انتقال الأمراض من الحيوان إلى البشر هو «كلفة خفية للتنمية الاقتصادية البشرية».

«ثمة الكثير منا، وفي كل بيئة. نحن نقتحم أمكنة هادئة إلى حد كبير وننكشف أكثر فأكثر. ونحن ننشئ موائل تنتقل الفيروسات منها بسهولة أكبر، ومن ثم نفاجأ بأن لدينا فيروسات جديدة».

لذا لا يكفي تصميم نوع من الرعاية الصحية العالمية للبشر، بل يجب تضمين الطبيعة فيها؛ فالفيروسات تهاجم كذلك النباتات التي هي المصادر الرئيسة لأطعمتنا، مثل البطاطا والقمح والزيتون. علينا دائماً أن نضع في اعتبارنا الصورة الكونية للعالم الذي نعيش فيه، مع كل المفارقات التي ينطوي عليها هذا.

على سبيل المثال، من الجيد معرفة أن الإغلاق في الصين بسبب فيروس كورونا أنقذ أرواحاً أكثر من عدد القتلى بسببه (هذا إذا كان المرء يثق بالإحصائيات الرسمية للضحايا): يقول اقتصادي الموارد البيئية مارشال بورك إنّ ثمة ما يثبت العلاقة بين نوعية الهواء السيئة والوفيات المبكرة المرتبطة بتنفس هذا الهواء. وقال: مع وضع هذا الأمر في الاعتبار، فإن سؤالاً طبيعياً، وإن كان غريباً، يطرح نفسه؛ السؤال هو عمّا إذا كانت الأرواح التي أنقذت من هذا الانخفاض في التلوث الناجم عن الاضطراب الاقتصادي بسبب كوفيد-19 يتجاوز عدد ضحايا الفيروس نفسه. حتى في ظل الافتراضات المحافظة للغاية، أعتقد أن الإجابة هي نعم واضحة. فقد قال: في شهرين فقط من انخفاض مستويات التلوث، أُنقذ في الصين وحدها حياة 4000 طفل دون سن الخامسة و73000 بالغ.

> من كان يتصور أن ترامب يعلن مقترحات للسيطرة على القطاع الخاص؟

أزمة ثلاثية: طبية واقتصادية وعقلية

نحن عالقون في أزمة ثلاثية: طبية (الوباء نفسه)، واقتصادية (ستضرب بشدة مهما كانت نتيجة الوباء)، إضافة إلى الصحة العقلية (وجب عدم الاستهانة بذلك)، والإحداثيات الأساس لحياة الملايين تتفكك، والتغيير سيؤثر في كل شيء، من الطيران إلى العطلات إلى الاتصال الجسدي اليومي. علينا أن نتعلم أن نفكر خارج إحداثيات سوق الأسهم والربح، وأن نجد ببساطة طريقة أخرى لإنتاج الموارد اللازمة وتوفيرها. لنفترض أنه عندما تعلم السلطات أن الشركة تحتفظ بملايين الأقنعة في انتظار اللحظة المناسبة لبيعها، يجب عدم مفاوضة الشركة، بل يجب ببساطة مصادرتها.

وسائل الإعلام ذكرت أن ترامب عرض مليار دولار لشركة «كيورفاك» الطبية-البيولوجية التي تتخذ من تبنغن مقراً لها لتأمين اللقاح «للولايات المتحدة فقط». وزير الصحة الألماني ينس شبان قال إن سيطرة إدارة ترامب على الشركة «أمر غير وارد. شركة «كيورفاك» ستطور لقاحاً للعالم بأسره وليس لدولة منفردة». هنا لدينا حالة نموذجية للصراع بين الهمجية والحضارة. لكن كان على ترامب أن يتذرع بالقدر نفسه بقانون الإنتاج الدفاعي الذي سيسمح للحكومة بضمان قدرة القطاع الخاص على زيادة إنتاج الإمدادات الطبية الطارئة.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، أعلن ترامب اقتراح السيطرة على القطاع الخاص. وقال إنه سيلجأ إلى حكم اتحادي يسمح للحكومة بتنظيم القطاع الخاص استجابة للجائحة. وأضاف إنه سيوقّع على قانون يمنح نفسه السلطة لتوجيه الإنتاج الصناعي المحلي «في حال احتجنا إليه».

عندما استخدمت كلمة «الشيوعية» قبل أسبوعين، سُخِر مني، لكن ترامب يعلن الآن عن مقترحات للسيطرة على القطاع الخاص؛ هل يمكن للمرء أن يتخيل مثلاً العنوان الصحافي الرئيس حتى قبل أسبوع؟

وهذه ليست سوى البداية. يجب اتباع المزيد من هذه التدابير، إضافة إلى أنه سيكون من الضروري تنظيم المجتمعات المحلية ذاتياً، إذا كان النظام الصحي الذي تديره الدولة واقعاً تحت ضغط كبير. العزلة والبقاء على قيد الحياة لا يكفيان من منظور بعضنا، فالخدمات العامة الأساس، مثل الكهرباء والغذاء وإمدادات الأدوية يجب أن تستمر في العمل. (سنحتاج قريباً إلى قائمة بأولئك الذين تعافوا وأضحوا محصنين حيث يمكن حشدهم للعمل العام الطارئ).

إنها ليست رؤية شيوعية طوباوية، إنها شيوعية تفرضها ضرورات البقاء على قيد الحياة لا أكثر. إنها للأسف نسخة مما أطلق عليه في الاتحاد السوفياتي عام 1918 اسم «شيوعية الحرب».

المثل يقول: في الأزمة، فإننا اشتراكيون جميعاً؛ حتى إدارة ترامب تتأمل في شكل من أشكال الدخل الأساس ـ صك بمبلغ 1000 دولار لكل مواطن بالغ. سيتم إنفاق تريليونات في انتهاك لكل قواعد السوق - لكن كيف وأين ولمن؟ هل ستكون هذه الاشتراكية المفروضة للأغنياء (تذكر إنقاذ البنوك عام 2008 بينما خسر ملايين الناس العاديين مدخراتهم الصغيرة)؟ هل سيتم اختصار الوباء بفصل آخر في القصة الحزينة الطويلة لما سمّته المؤلفة الكندية والناشطة الاجتماعية نعومي كلاين «رأسمالية الكوارث»، أم سينبثق منه نظام عالمي جديد (أكثر تواضعاً وربما أكثر توازناً)؟

ربيع بغشاني ـ إيران

* مفكر سلوفيني - نشرت على موقع «روسيا اليوم»، بتاريخ 19 مارس 2020